

# القراءات القرآنية والدرس النحوي

إعداد

د. محمد أحمد عبد الرحمن الطيب

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

كلية الآداب - جامعة أسيوط



## أولاً: المقدمة ؛ وفيها الحديث من أهمية البحث وأهداه المنهج المتبع

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،  
أما بعد . .

فإن موضوع هذا البحث هو: القراءات القرآنية والدرس النحوي؛ وقد قامت الدراسة - في هذا البحث - على القراءات القرآنية التي أكدت مسائل نحوية قد اختلف فيها من قبل النحويين بين مؤيد ومعارض، وقد رجحت الدراسة تلك القراءات - المتواتر والشاذ منها - ، وبيان أثرها في تقرير تلك المسائل النحوية في أحرف القرآن المختلفة؛ لأن شواهد العربية - كما أثبت البحث - قد دلت عليها لغة وقرآناً وقراءة؛ وهذا ما أراده الباحث من بحثه هذا؛ مع جملة أهداف أخرى - سيأتي ذكرها لاحقاً - ؛ ولعل ما يعزز ذلك - في نظر الباحث - أن بعض النحويين؛ كابي حيان الأندلسي<sup>(١)</sup>؛ قد قبح - على سبيل المثال لا الحصر - إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل في حرف، وقد حسنته في حرف آخر في القرآن الكريم؛ ويدل ذلك - في نظر الباحث - على أن القراءة القرآنية هي الأصل - مع القرآن الكريم - في ترجيح وتقرير المسألة النحوية؛ لأنها قد جمعت بين لسان العرب والوحي الإلهي في الحرف القرآني؛ فمن ذلك:

١- جواز المطابقة وعدمها في (أفعل) التفضيل المضاف إلى معرفة؛ وقد أيد ذلك قراءة ابن مسلم<sup>(٢)</sup>؛ وكذلك جعلنا في كل قرية أكبر مجرميها) بالإفراد؛ على أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة؛ وأريد بها غير الأفراد والتذكير جاز أن يفرد كهذه القراءة، وجاز أن يطابق؛ كقراءة

(١) انظر: البحر المحيط ٢٧٦/٣، ٣٨٨/٨ .

(٢) الأعلام: الآية ١٢٣، انظر: البحر المحيط ٦٣٦/٤، والدر المصون ١٣٧/٥، وبلا نسبة في الكشاف ٣٩٣/٢ .

الجمهور<sup>(٣)</sup>: (أَكَابِرٌ مجرميها) ؛ ردًّا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين ؛ كابن السَّرَّاج<sup>(٤)</sup> وأبي منصور الجواليقي<sup>(٥)</sup> اللّذَيْنِ جعلاً هذه القراءة - على الأفراد - شاذّةً فلا وَجْهٌ للقياسِ عليها ؛ لأنَّ المطابقة أفصح من الأفراد في (أفعل) التفضيل المضاف إلى معرفة .

٢- جواز زيادة (الباء) مع المفعول ؛ وقد أُيِّدَ ذلك قراءة أبي جعفر المدني والجدري<sup>(٦)</sup>: (يكاد سنا برقه يُذْهِبُ بالأبصار) بضم الياء وكسر الهاء من (أذْهَبَ) الرباعي، و(الباء) - على هذا - زائدة ؛ والتقدير: يكاد سنا برقه يُذْهِبُ الأبصارَ؛ ردًّا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين؛ كالزجاج<sup>(٧)</sup> والقيسي<sup>(٨)</sup> والأخفش وأبي حاتم<sup>(٩)</sup> الذين جعلوا هذه القراءة - بضم الياء وكسر الهاء من (أذْهَبَ) الرباعي، و(الباء) زائدة مع المفعول - ضعيفة؛ لأن الياء تُعاقِبُ الهمزة .

٣- جواز إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل؛ وقد أُيِّدَ ذلك قراءة ابن أبي عبلة<sup>(١٠)</sup>: (فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم) بالرفع على إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل؛ ردًّا على مَنْ أنكر ذلك من

(١) انظر: الدر المصون ١٣٦/٥-١٣٧ .

(٢) انظر: الأصول ٦/٢ ، وشرح التسهيل ٥٩/٣ ، وشرح الأئمنوني ٩٤/٣ ، وأوضح المسالك ٢٦٦/٣ ، وشرح ابن عقيل ١٨١/٣ ، وجمع الهوامع ١١٢/٥ ، والبحر المحيط ٥٠١/١ ، والدر المصون ١٠/٢ .

(٣) انظر: البحر المحيط ٥٠١/١ ، والدر المصون ١٠/٢ ، وجمع الهوامع ١١٢/٥ .

(٤) النور: الآية ٤٣ ؛ انظر: تفسير القرطبي ٢٩٠/١٢ ، و(أبي جعفر المدني) في مختصر ابن خالويه ١٠٤ ، والمحاسب ١٥٧/٢ ، ومعاني القرآن للزَّجَّاج ١٥٧/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٢/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٨٠ ، والكشاف ٣١١/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٥٠/٤ ، والمحزر الوجيز ١٩٠/٤ ، والبحر المحيط ٥٨/٨ ،

والدر المصون ٤٢٤/٨ ؛ وبلا نسبة في البيان ١٩٨/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ١٨٩/٢ .

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥٠/٤ .

(٦) انظر: مشکل إعراب القرآن ٤٨٠-٤٨١ .

(٧) انظر: البحر المحيط ٥٨/٨ ، والدر المصون ٤٢٤/٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٢/٣ .

(٨) الروم: الآية ٢٨ ؛ انظر: المحزر الوجيز ٣٣٦/٤ ، والدر المصون ٤٣/٩ ، و(ابن أبي عبلة) في البحر المحيط ٣٨٨/٨ (ولعله تصحيف منه) ؛ وبلا نسبة في معاني القرآن للزَّجَّاج ٢١٦/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٢٨٣/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧١/٣ .

النحويين؛ كالنحاس<sup>(١١)</sup> وأبي حيَّانِ الأندلسي<sup>(١٢)</sup> وابن هشامِ الأنصاري<sup>(١٣)</sup> الذين جعلوا هذه القراءةَ - بالرفعِ على إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل في الظاهر - قبيحةً حتى زعم بعضهم - وبخاصة الكوفيون - أن ذلك لا يجوزُ إلا في الشَّعْرِ .

٤- جواز اتصال نون الوقاية باسم الفاعل ؛ وقد أيدَ ذلك قراءة الجعفي عن أبي عمرو وابن عباس وابن محيصن<sup>(١٤)</sup> : (قال هل أنتم مُطَّلَعُونَ) بتخفيف الطاء وكسر النون على أنه أُجْرِيَّ فيها اسم الفاعل مُجْرَى المضارع ؛ ردًّا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين ؛ كالفرَّاء<sup>(١٥)</sup> وابن جنبي<sup>(١٦)</sup> وابن عصفورِ الإشبيلي<sup>(١٧)</sup> وابن هشامِ الأنصاري<sup>(١٨)</sup> والسيوطي<sup>(١٩)</sup> الذين جعلوا هذه القراءةَ - بتخفيف الطاء وكسر النون على أنه أُجْرِيَّ فيها اسم الفاعل مُجْرَى المضارع - شاذَّةً فلا وَجْهَ للقياسِ عليها ؛ لأنَّ العربَ لا تختارُ على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحدًا إلى اسم مكني عنه ؛ وأن ذلك لا يجوزُ إلا في ضرورةِ الشَّعْرِ .

(١١) انظر : إعراب القرآن ٢٧١/٣ .

(١٢) انظر : البحر المحيط ٢٧٦/٣ .

(١٣) انظر : شرح شذور الذهب ٣٣٩-٣٤٠ .

(١٤) الصافات : الآية ٥٤ ؛ انظر : مختصر ابن خالويه ١٢٨ ، ولد (بعض القراء) في معاني القرآن للقراء

٢٦٩/٢ ؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢٦٦/٢ ، والكشاف ٢١١/٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٣ ، والبيان

٣٠٤/٢ ، والتبيان ٣٠٢/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٣٧٩/٢ .

(١٥) انظر : معاني القرآن ٢٦٩/٢ .

(١٦) انظر : المحتسب ٢٦٦/٢ .

(١٧) انظر : المقرب ١٢٥/١ .

(١٨) انظر : مفني اللبيب ٣٣٤ .

(١٩) انظر : همع الهوامع ٢٢٥/١ .

- ٥- جواز حذف الجار وإبقاء عمله ؛ وقد أُيِّدَ ذلك قراءة حمزة<sup>(٢٠)</sup>: (واتقوا الله الذي تساعلون به والأرحام) بجر الميم على أن الأصل: (وبالأرحام) فحذف الجار وأبقى عمله؛ ويَدُلُّ له - في نظر الباحث - ؛ قراءة ابن مسعود والأعمش<sup>(٢١)</sup>: (واتقوا الله الذي تساعلون به وبالأرحام) بإظهار الخافض؛ ردًّا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين؛ كالسَّمِينِ الحَلْبِيِّ<sup>(٢٢)</sup> والسِّيَوطِيِّ<sup>(٢٣)</sup> والأشْمُونِيِّ<sup>(٢٤)</sup> الذين جعلوا هذه القراءة - على حذف الجار وإبقاء عمله - شاذَّةً أو نادرةً لا يُقاسُ عليها؛ وأن ذلك لا يجوزُ إلا في ضرورةِ الشَّعْرِ .
- ٦- جواز حذف الموصول وإبقاء صلته ؛ وقد أُيِّدَ ذلك قراءة نافع والكسائي وحفص<sup>(٢٥)</sup> : (لقد تقطع بينكم) بالنصب على حذف الموصول وإبقاء صلته؛ والتقدير: لقد تقطع ما بينكم؛ ويَدُلُّ له - في نظر الباحث - قراءة ابن مسعود<sup>(٢٦)</sup>: (لقد تقطع ما بينكم) بإثبات (مَا) الموصولة في القراءة ؛ وقول الله<sup>(٢٧)</sup> - تعالى - : (لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم يوم القيامة يُفصلُ بينكم) بضم الياء وفتح الصاد؛ أي: يُفصلُ الَّذِي بينكم؛ أو يُفصلُ مَا بينكم؛ ردًّا على

(<sup>٢٠</sup>) النساء : الآية ١ ؛ انظر : الكشف : ٣٧٥/١ ، وحجة القراءات ١٨٨ ، والحجة للقراء السبعة ٦١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٠/٣ ، والسبعة ٢٦٦ ، والدر المصون ٥٥٤/٣ ، و(حمزة والنخعي وقتادة والأعمش) في البحر المحيط ٤٩٧/٣ ، و(حمزة وإبراهيم وقتادة) في إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١ : وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٤٣٠/١ ، والكشاف ٦/٢ ، والبيان ٢٤٠/١ ، وإعراب القراءات الشواذ ٣٦٣/١ .

(<sup>٢١</sup>) انظر : مختصر ابن خالويه ٣١ ، و(ابن مسعود) في تحفة الأقران ١٧٠ ، والدر المصون ٥٥٤/٣ ، والبحر المحيط ٤٩٨/٣ ، والكشاف ٦/٢ ، وشرح التسهيل ١٩٠/٣ .

(<sup>٢٢</sup>) انظر : الدر المصون ٢١٢/١-٢١٣ ، ٣٩٧/٢ ، ٦٣٨/٩ .

(<sup>٢٣</sup>) انظر : همع الهوامع ٢٢١/٤ ، ١٢/٥-١٣ .

(<sup>٢٤</sup>) انظر : شرح الأشموني ١٦٢/٢ .

(<sup>٢٥</sup>) الأنعام : الآية ٩٤ ؛ انظر : حجة القراءات ٢٦١ ، والكشف ٤٤٠/١ ، والحجة للقراء السبعة ١٨٨/٢ ، والبحر المحيط ٥٨٨/٤ ، والدر المصون ٤٨/٥ ، و(نافع والكسائي وحفص وأبي جعفر) في الإتحاف ٢٢/٢ .

(<sup>٢٦</sup>) انظر : حجة القراءات ٢٦١ ، والكشاف ٣٧٤/٢ ، و(عبد الله بن مسعود ومجاهد والأعمش) في البحر المحيط ٥٨٩/٤ ، والدر المصون ٥١/٥ ، والمحجر الوجيز ٣٢٥/٢ .

(<sup>٢٧</sup>) الممتحنة : الآية ٣ ؛ وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو في حجة القراءات ٧٠٦ ، والكشف ٣١٨/٢ ، والحجة للقراء السبعة ٣٨/٤ ، و(نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر وهشام من طريق السداجوني) في الإتحاف ٥٣٣/٢ ، والنشر ٣٨٧/٢ .

مَنْ أُنْكَرَ ذَلِكَ مِنَ النُّحَوِيِّينَ ؛ كَجُمْهُورِ البَصْرِيِّينَ<sup>(٢٨)</sup>؛ الَّذِينَ جَعَلُوا هَذِهِ الْقِرَاءَةَ - بالنصب على حذف الموصول وإبقاء صلته - مِنَ الضَّرَائِرِ الَّتِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا؛ لَفُحِّجْهَا؛ لِأَنَّ الصَّلَةَ وَالْمَوْصُولَ اسْمَ وَاحِدٍ؛ وَمُحَالٌ أَنْ يُحْذَفَ صَدْرُ الْاسْمِ وَيَبْقَى آخِرُهُ .

٧- جواز حذف البدل المضاف، وإبقاء المضاف إليه مجرورًا ؛ وقد أُيِّدَ ذَلِكَ قِرَاءَةَ ابْنِ جَمَازٍ<sup>(٢٩)</sup>؛ (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يَرِيدُ الْآخِرَةَ) بِالْجَرِّ عَلَى تَقْدِيرٍ: وَاللَّهُ يَرِيدُ عَرَضَ الْآخِرَةِ؛ لِأَجْلِ الْمَقَابِلَةِ فَحَذَفَ الْبَدَلَ، وَأَبْقَى عَمَلَهُ رَدًّا عَلَى مَنْ أُنْكَرَ ذَلِكَ مِنَ النُّحَوِيِّينَ؛ كَالْعَكْبَرِيِّ<sup>(٣٠)</sup> وَالْمَالِقِيِّ<sup>(٣١)</sup> الَّذِينَ جَعَلُوا هَذِهِ الْقِرَاءَةَ - عَلَى حَذْفِ الْبَدَلِ الْمَضَافِ، وَإِبْقَاءِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَرِّ - مِنْ قَبِيلِ الشُّذُوذِ .

### وَمِنْ أَهْدَافِ هَذَا الْبَحْثِ - أَيْضًا - :

١- إثبات أن القراءات القرآنية - المتواترة والشاذة منها - مصدرٌ من مصادر اللغة الغنيّة بالفرائد والتراكيب تُسَاقُ جنبًا إلى جنبٍ في الاستدلال والاحتجاج بها مع النصوص اللغوية الأخرى ؛ كالقرآن الكريم، والكلام العربي المعتد بفصاحته ، والشعر العربي القديم ؛ بَيِّنُ أَنَّ الْقِرْآنَ الْكَرِيمَ وَقِرَاءَاتِهِ يَخْتَلِفَانِ عَنْ أَقْوَالِ الْعَرَبِ وَأَشْعَارِهَا فِي أَنْهَمَا وَخَيٌّ مِنْ اللَّهِ - تَعَالَى - ؛ وَيَدُلُّ ذَلِكَ - فِي نَظَرِ الْبَاحِثِ - عَلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ الْقِرْآنِيَّةَ هِيَ الْأَصْلُ - مَعَ الْقِرْآنِ الْكَرِيمِ - فِي تَرْجِيحِ وَتَقْرِيرِ الْمَسْأَلَةِ النُّحَوِيَّةِ - الْمُخْتَلَفِ فِيهَا مِنْ قِبَلِ النُّحَوِيِّينَ - ؛ لِأَنَّهَا قَدْ جُمِعَتْ بَيْنَ لِسَانِ الْعَرَبِ وَالْوَحْيِ الْإِلَهِيِّ فِي الْحَرْفِ الْقِرْآنِيِّ .

(٢٨) انظر: الدر المصون ٢/٢٠٣، ٦٩٨، والمقتضب ٢/١٣٥، وضرائر الشعر ١٤٤، والبحر المحيط ٢/٧٦١ .

(٢٩) الأفعال: الآية ٦٧ ؛ انظر: شرح التسهيل ٣/٢٧١، والمحتسب ١/٣٩٧، والبحر المحيط ٥/٣٥٣، والمحزر

الوجيز ٢/٥٥٢، والدر المصون ٥/٦٣٨؛ وبلا نسبة في الكشاف ٢/٦٠٠، والتبيان ١/٤٨٥، وفتح القدير

٢/٣٢٥، وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٠٥ .

(٣٠) انظر: إعراب الحديث النبوي ١٧٤-١٧٥ .

(٣١) انظر: رصف المباني ٤١٢ .

٢- إثبات أن القراءات القرآنية لها أثرٌ - لارْتَبَ فِيهِ - في بيان وإعراب ألفاظ القرآن الكريم وتراكيبه ؛ ولعل ما يُعزِّزُ ذلك - في نظر الباحث - أن القراءات القرآنية قد كانت دليلاً على ردِّ الألفاظ القرآنية إلى أصول

٣- إثبات أن القراءات القرآنية؛ كسائر النصوص اللغوية الأخرى في خروج بعض ألفاظها وتراكيبها عن القياس النحوي؛ وفي مراعاة المشاكلة والازواج - في بعضها الآخر - تمثيلاً مع سنن العرب في لهجاتها طلباً للخفة والمجانسة .

٤- إثبات أن القراءات القرآنية قد تُخَرِّجُ على وجه من الوجوه النحوية الصحيحة؛ أو على لغة عربية غير مشهورة؛ قد نطق بها العرب؛ فتخرجها من حيز البُعدِ والشذوذ؛ بل إن القراءات القرآنية قد أسهمت - مع شواهد العربية الأخرى - في إخراج بعض الضرائر الشعرية من حيز الضرورة .

٥- إثبات أن الاستدلال والاحتجاج بالقراءات القرآنية - التي هي أفصح العبارات ، وأبلغ الكلام - مع تأييدها بأسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز من الله - تعالى - أولى وأجدر - في نظر الباحث - من الاحتجاج بكلام بعض الأعراب ؛ إذ هي أصحُّ سنداً - لاسيما المتواتر منها - من كثير مما يُنقل من أقوال العرب وأشعارها التي فيها الفحش والخنا .

٦- إثبات أن القراءات القرآنية قد يُؤيِّدُ بعضها بعضاً في تقرير الشاهد النحوي؛ ولعل ما يُعزِّزُ هذا الأسلوب - في نظر الباحث - أن النصوص اللغوية الأخرى قد سلكت هذا المسلك؛ وفي مقدمتها القرآن الكريم .

٧- إثبات أن القراءات القرآنية - المتواتر والشاذ منها - مصدرٌ من مصادر التأصيل النحوي في الحرف القرآني ؛ ولعل ما يُعزِّزُ ذلك - في نظر الباحث - أن القراءات القرآنية بعضها أجرى على لغة بعض العرب ؛ إذ ميناها الهرب من النقل إلى الخفة والمجانسة ؛ فهي تُخَفِّفُ



المتقل ، ولا تُتقل المخفف ؛ وقد أكد ذلك القرآن الكريم ؛ كقول الله (٣٢) —  
تعالى :- (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) بتخفيف الباء .

٨- إثبات أن رفض جماعة من النحويين لـ (بعض المسائل النحوية) في القراءات القرآنية لا معيار له؛ وذلك أن بعضهم قد يجيز مسألة قد أنكرها آخرون أو العكس؛ ولعل ما يُعزّز ذلك — في نظر الباحث — أن بعض النحويين قد قَبَّحَ — على سبيل المثال لا الحصر — إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل في حرف، وقد حسَّنه في حرف آخر في القرآن الكريم؛ وإن في ذلك لدليلاً قاطعاً — في نظر الباحث — على أهمية القراءات القرآنية في ترجيح المسائل — المختلف فيها من قبل النحويين — وتقريرها .

٩- بيان موقف النحويين من القراءات القرآنية من حيث الردُّ والقَبُولُ أو التأييدُ والاعتراضُ أو القياسُ والشذوذُ في الاستشهاد بها في تقرير مسائلهم المختلفة في ضوء أقوالهم وأدلتهم التي ساقوها على ذلك .

١٠- رد ما أنكره بعض النحويين من مسائل وقضايا نحوية في القراءات القرآنية ؛ ولبعض القراء وقراءاتهم القرآنية ؛ لثبوت ذلك — كما أثبت البحث — لغةً وقرآناً وقراءةً؛ ولوقوع ما يُعزّزها في الكلام العربي المعتد بفصاحته .

١١- بيان موقف الباحث من القراءات القرآنية — موضع الدراسة — ، ومن موقف النحويين من تلك القراءات؛ وإثبات ما ذهب إليه — قبولاً أو ردّاً — لغةً وقراءةً وقرآناً؛ وغيرها من شواهد العربية .

إلى غير ذلك من الأهداف التي تُؤكِّد على أهمية هذا البحث في الدرس

النحوي .

وإنَّ مادةَ هذا البحثِ تتألفُ من القراءاتِ القرآنيَّةِ الكائنةِ في مصادرِ القراءاتِ ومراجعتها؛ ككتبِ القراءاتِ القرآنيَّةِ ، وكتبِ معاني القرآنِ وإعرابهِ وتفسيره ، وكتبِ النحوِ واللغةِ والمعاجمِ اللغويَّةِ ؛ إلى غيرِ ذلكِ من المصادرِ والمراجعِ التي عُنيتُ بالقراءاتِ القرآنيَّةِ ، واستعانَ بها الباحثُ في مادةِ بحثه .

ويتبعُ هذا البحثُ منهجًا وصفياً تحليلياً ؛ حيثُ قامَ الباحثُ باستخراجِ القراءاتِ القرآنيَّةِ - موضعِ الدراسةِ - من مصادرِ القراءاتِ ومراجعتها الأصليةِ ، ثم دراسةِ هذهِ القراءاتِ وتحليلها ومناقشتها في ضوءِ الدرسِ النحويِّ ، وبيانِ موقفِ النحويينِ من تلكِ القراءاتِ من حيثِ الرَدُّ والقَبُولُ ؛ أو التأييدُ والاعتراضُ ؛ أو الصحةُ والشذوذُ ، وإثباتِ ما ذهبَ إليه - قَبُولًا أو رَدًّا - لغةً وقراءةً وقرآناً ؛ وغيرها من شواهدِ العربيَّةِ ؛ ثم تصنيفُ تلكِ القراءاتِ حسبِ مقتضياتِ البحثِ .

هذا ؛ وقد اقتضتْ طبيعةُ هذا البحثِ أن يكونَ في مقدِّمةٍ تعقبها الدراسةُ والخاتمةُ ثم مصادرُ البحثِ ومراجعتهُ .

هذا ؛ وقد رتِّبتُ - هذهِ القراءاتِ القرآنيَّةِ - موضعِ الدراسةِ - داخلَ البحثِ بناءً على ترتيبِ تلكِ القراءاتِ في آياتِ القرآنِ الكريمِ بدءًا من فاتحةِ الكتابِ حتى سورةِ الناسِ ؛ ثم ختمَ البحثُ بإبرازِ أهمِ نتائجهِ .

**ثانياً: الدراسة؛** وفيها الحديثُ عَنِ القراءاتِ القرآنيَّةِ التي أُكِّدَتْ مسائلَ نحويَّةً قَدْ اختلفَ فيها من قِبَلِ النحويين بين مُؤيِّدٍ ومُعَارِضٍ - موضع الدراسة - ، وبيان موقف النحويين من هذه القراءات من حيث الرَّدُّ والقَبُولُ، أو التأييدُ والاعتراضُ ، أو القياسُ والشذوذُ؛ وأيضاً بيان موقف الباحث من تلك القراءاتِ ، ومن موقف النحويين منها في ضَوءِ أقوالهم والأدلة التي ساقوها على ذلك ؛ وإثبات ما ذَهَبَ إليه الباحث - قَبُولاً أو رَدّاً - لغةً وقراءةً وقرآناً؛ وغيرها من شواهدِ العربيَّةِ ؛ وهاك بيان تلك الدراسة ، وما احتوته مِنْ قراءاتٍ قرآنيَّةٍ:

١- جواز إسكان هاء الضمير على إجراء المنفصل مُجَرَى المتصل ؛ وقد أُيِّدَ ذلك قراءة أبي جعفر وقالون<sup>(٣٣)</sup> - بخلافِ عنهما - : (أَوْ لَأِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمَلَّ هُوَ فَلِيَمَلَّ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ) بإسكان هاء الضمير على إجراء المنفصل مُجَرَى المتصل ؛ وإليه ذهب أبو البقاء العكبري<sup>(٣٤)</sup> .  
وهذه القراءةُ - بإسكان هاء الضمير على إجراء المنفصل مُجَرَى المتصل - غيرُ جائزةٍ عند أبي حيان الأندلسي<sup>(٣٥)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٣٦)</sup> ؛ لأن هذا الضمير كلمة مستقلة منفصلة عمَّا قبلها .  
والباحث بدوره يَرُدُّ هذا القولُ ؛ وذلك لأمرين:

الأول - أن هذه القراءة قراءة متواترة قرأ بها نافع بن أبي نعيم - قارئ أهل المدينة - فيما رواه عنه قالون ؛ وفيما رواه عنه قالون ؛ وهو أضبطُ روايته لحرفه ؛ إذ لم

(٣٣) البقرة : الآية ٢٨٢ ؛ انظر: النشر ٢/٢٣٦ ، والإتحاف ١/٤٥٩ ، ولد (نافع بن أبي نعيم - قارئ أهل المدينة - فيما رواه عنه قالون ، والكسائي) في الدر المصون ٢/٦٥٥ ؛ وبلان نسبة في التبيان ١/١٨٨ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٢٨٧ ، والبحر المحيط ٢/٧٢٦ ، والدر المصون ١/٢٤٦ ، ٢/٦٥٤ .

(٣٤) انظر : التبيان ١/١٨٨ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٢٨٧ .

(٣٥) انظر : البحر المحيط ٢/٧٢٦ .

(٣٦) انظر : الدر المصون ٢/٦٥٤ .

ينفرد بها أبو جعفر المدني - وهو رجل جليل - من القراء العشرة -؛ وقرأ بها - أيضاً - الكسائي؛ وهو رئيس النحاة الكوفيين؛ وإذا صحَّت الرواية لم يكن سبيل إلى ردّها؛ وقد أكّدته تلك القراءة.

الثاني - أن الإسكان قد جاء بعد (ثُمَّ)، و(لَكِنَّ)، و(كاف الجر)، و(همزة الاستفهام)؛ وله ما يؤيِّده - كما أثبت البحث - في الشعر العربي، والقراءات القرآنية؛ ففي الشعر العربي؛ كقول الشاعر: (الطويل)

وَقَدْ عَلِمُوا مَا هُنَّ كَهَيَّ فَكَفَيْ لِي سَلُوْا وَتَا أَنْفَكَ صَبًا مُنِيْمًا<sup>(٣٧)</sup>

والشاهد فيه إسكان هاء (هِي) بعد كاف الجر.

وقول الآخر: (البسيط)

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَارَقَنِي فَقُلْتُ أَمْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ<sup>(٣٨)</sup>

والشاهد فيه إسكان هاء (هِي) بعد همزة الاستفهام.

وفي القراءات القرآنية؛ كقراءة الحلواني وإسماعيل عن نافع والكسائي<sup>(٣٩)</sup>: (ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ) بإسكان الهاء بعد (ثُمَّ)؛ كالإسكان بعد (الواو)، و(الفاء)، و(اللام) على حَدِّ سَوَاءٍ؛ لأنهن عواطف؛ فجرت (ثُمَّ) مُجْرَى هذه الأحرف في حكم ما بعدها؛ ومنه؛ قراءة ابن حمدون<sup>(٤٠)</sup>: (لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي) بإسكان الهاء بعد (لَكِنَّ).

وبناءً على ذلك؛ فإن الإسكان قد جاء بعد (ثُمَّ)، و(لَكِنَّ)، و(كاف الجر)، و(همزة الاستفهام) لا بعد (الواو)، و(الفاء)، و(اللام) - كما يرى

(٣٧) البيت من الطويل؛ وهو بلا نسبة في الدرر ١٩١/١، وجمع الهوامع ٢١٠/١، والدر المصون ٢٤٦/١.

(٣٨) البيت من البسيط؛ وهو لـ(زيد بن منقذ) في خزائن الأدب ٢٤٤/٥، ٢٤٥، والدر ١٩٠/١، وشرح التصريح ١٤٣/٢، والمفاد النحوية ٢٥٩/١، ١٣٧/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٥٦/٢، وأوضح المسالك ٣٣٤/٣، والخصائص ٣١٠/١، ١١٠/٢، وشرح المفصل ١٣٩/٩، ولسان العرب (هيا)، ومغني اللبيب ٥٤٠، وجمع الهوامع ٢١٠/١، ٢٤٠/٥، والدر المصون ٢٤٦/١.

(٣٩) القصص: الآية ٦١؛ وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر المدني ونافع في رواية الحلواني وإسماعيل وقالتون؛ وقد سبق الاستشهاد بها.

(٤٠) الكهف: الآية ٣٨؛ انظر: الدر المصون ٢٤٦/١.

جمهور النحويين - وهو المشهور - ؛ لوقوعه - بكثرة - في كلام العرب ،  
والقراءات القرآنية - وبه جاء القرآن الكريم ؛ فدل ذلك - في نظر الباحث  
- على صحة جواز الإسكان - أيضاً - في هذه القراءة .  
ولعل ما يُعزّزُ ما ذهبُ إليه - أيضاً - أمران :

الأول - جواز إسكان لام الأمر بعد (ثم) ؛ كإسكانها بعد (الواو) ،  
(الفاء) ؛ وعليه ؛ قراءة عاصم وحزمة والكسائي<sup>(٤١)</sup> : (ثُمَّ لَيَقْطَعِ) ، (ثُمَّ لَيَقْضُوا)  
بإسكان لام الأمر بعد (ثم) ؛ كإسكانها بعد (الواو) ، و(الفاء) ؛ لأنهن عواطف ؛  
فجرت (ثُمَّ) مُجْزَأَهما في حكم ما بعدها ؛ وإن كان الأصل فيها الكسر ؛ وبه جاء  
القرآن الكريم .

الثاني - أنَّ (هُوَ) ، و(هي) من الأسماء المبنية التي يدخلها التغيير  
كثيراً سواء أكان في بنية الكلمة أم في حرف البناء ؛ كإسكان (الهاء) فيهما -  
كما تقدّم - ؛ أو إسكان (الواو والياء) ؛ وهي لغة (قَيْسٍ وَأَسَدٍ<sup>(٤٢)</sup>) ؛ أو تشديدهما ؛  
وهي لغة (هَمْدَانَ<sup>(٤٣)</sup>) ؛ أو حذفهما ؛ وعليه قول الشاعر - في إسكان (الواو)  
- : (الطويل)

وَرَكْضُكَ لَوْلَا هُوَ لَقَيْتَ الَّذِي لَقَوَا فَأَصْبَحْتَ قَدْ جَاوَزْتَ قَوْمًا أُعَادِيًا<sup>(٤٤)</sup>

والشاهد فيه قوله : (لَوْلَا هُوَ) ؛ حيث سكن الشاعر (الواو) على لغة (قَيْسٍ

وَأَسَدٍ) .

(٤١) الحج : الآيتان ١٥ ، ٢٩ ؛ انظر : الحجة للقراء السبعة ١٦٦/٣ ، والكشف ١١٧/٢ ، والإتحاف ٢٧٢/٢ ، وحجة  
القراءات ٤٧٣ ، والمحرم الوجيز ١١٢/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٩٥/٣ ، و(الكسائي) في شرح المفصل  
٢٤/٩ ، و(يعقوب بن إسحاق الحضرمي) في المقتضب ١٣٢/٢ ، وبلا نسبة في التبيان ١٧٤/٢ .

(٤٢) انظر : همع الهوامع ٢١٠/١ .

(٤٣) انظر : همع الهوامع ٢١٠/١ .

(٤٤) البيت من الطويل ؛ وهو لـ(عبيد بن الأبرص) في لسان العرب (ها) ، والدرر ١٩٢/١ ، وهمع الهوامع ٢١٠/١  
؛ ولم أقع عليه في ديوانه .

وَمِنْ إِسْكَانِ (الياء)؛ قول الآخر: (الخفيف)

إِنَّ سَلَمَى هِيَ الَّتِي لَوْ تَرَأْتِ حَبْدًا هِيَ مِنْ خَلَّةٍ لَوْ تَحَابِي (٤٥)  
والشاهد فيه قوله: (حَبْدًا هِيَ)؛ حيث سَكَنَ الشاعر (الياء) على لغة  
(قَيْسِ وَأَسَدٍ)؛ وهذا البيت - في شطريه - في نظر الباحث - خير شاهد على  
جواز اللغتين: (التحريك والإسكان)؛ فبتحريك (الياء) جاء شطره الأول،  
وبإسكانها جاء شطره الثاني؛ وإن كان الأصل فيها التحريك؛ وبه جاء القرآن  
الكريم.

وَمِنْ تَشْدِيدِ (الواو)؛ قول الآخر: (الطويل)

وَإِنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُسْتَقَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمَ (٤٦)  
والشاهد فيه قوله: (وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمَ)؛ حيث شَدَّدَ  
الشاعر (الواو) على لغة (هَمْدَانَ).

وَمِنْ تَشْدِيدِ (الياء)؛ قول الآخر: (البيسط)

وَالنَّفْسُ إِذْ دُعِيَتْ بِالْعَنْفِ آيَةً وَهِيَ مَا أَمْرَتْ بِالرَّفْقِ تَأْتَمِرُ (٤٧)  
والشاهد فيه قوله: (وَهِيَ مَا أَمْرَتْ بِالرَّفْقِ تَأْتَمِرُ)؛ حيث شَدَّدَ الشاعر  
(الياء) على لغة (هَمْدَانَ).

وقول الآخر: (الطويل)

أَلَا هِيَ إِلَّا هِيَ فَذَعَّهَا فَإِنَّمَا تَمْنِيكَ مَا لَا تَسْتَطِيعُ غُرُورُ (٤٨)

(٤٥) البيت من الخفيف؛ وهو بلا نسبة في الدرر ١٩٢/١، ومع الهوامع ٢١٠/١.

(٤٦) البيت من الطويل؛ وهو لـ(رجل من همدان) في شرح التصريح ١٤٨/١، والمقاصد النحوية ٤٥١/١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٩/١، وتخليص الشواهد ١٦٥، والجنى الداني ٤٧٤، وخزانة الأدب ٢٦٦/٥، وشرح الأشموني ٢٣١/١، وشرح المفصل ٩٦/٣، ولسان العرب (ها)، ومغنى اللبيب ٤١٦، والضرائر للألوسي ١٢٣، ومع الهوامع ٢١٠/١، ٣٤٣/٥، والدر المصون ٢٤١/١.

(٤٧) البيت من البيسط؛ وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ١٦٥، وخزانة الأدب ٢٦٦/٥، والدرر ١٩٣/١، والضرائر للألوسي ١٢٣، ومع الهوامع ٢١١/١.

(٤٨) البيت من الطويل؛ وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة (ها)، والضرائر للألوسي ١٢٣.

والشاهد فيه قوله: (أَلَا هِيَ)؛ حيث شَدَّدَ الشاعر (الياء) على لغةِ (هَمْدَان)؛ وهذا البيتُ - في شطره الأول - في نظر الباحث - خيرُ شاهدٍ على جواز اللغتين: (التشديد، والتخفيف)؛ وإن كان الأصل فيها الفتح؛ وبه جاء القرآن الكريمُ.

وَمِنْ حَذْفِ (الواو)؛ قول الآخر: (الطويل)

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ<sup>(٤٩)</sup>  
والشاهد فيه قوله: (فَبَيْنَاهُ)؛ يريد: (فَبَيْنَاهُو)؛ فسكَّن الشاعر (الواو)؛ ثم حذفها.

وَمِنْ حَذْفِ (الياء)؛ قول الآخر: (الرجز)

دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا<sup>(٥٠)</sup>  
والشاهد فيه قوله: (إِذْهِ)؛ يريد: (إِذْ هِيَ)؛ فسكَّن الشاعر (الياء)؛ ثم حذفها.

وهذا البيتُ والذي قبله شاهدان - لمذهب الكوفيين<sup>(٥١)</sup> - على أن الاسم فيهما هو الهاء وحدها، و(الواو والياء) مزيدتان؛ وهذا المذهب هو المختارُ عند السيوطي<sup>(٥٢)</sup>؛ وإليه نحا الباحث؛ أمَّا نحاة البصرة فيروون أنهما أصلان؛ وذلك لأمرين:

(٤٩) البيت من الطويل؛ وهو لـ(العجير السلولي) في خزنة الأدب ٢٥٧/٥، ٢٦٠، ٤٧٣/٩، ولسان العرب (هدب) ، (ها)؛ وبلا نسبة في الإصناف ٥١٢/٢، وخزنة الأدب ١٥٠/١، ٢٦٥/٥، والخصائص ١١٥/١، ووصف المبتأي ١١٠، وشرح المفصل ٦٨/١، ٩٦/٣، والدر المصون ٢٤١/١، وأمالى ابن الشجري ٥٠٦/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥١.

(٥٠) الرجز بلا نسبة في الإصناف ٦٨٠/٢، وخزنة الأدب ٦/٢، ١٣٨/٨، ٤٨٣/٩، ٦٤/٥، والخصائص ١٣١/١، ووصف المبتأي ١١٠، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٣، وشرح شواهد الشافية ٢٩٠، وشرح المفصل ٩٧/٣، والكتاب ٢٧/١، ولسان العرب (هيا)، وجمع الهوامع ٢٠٩/١، وأمالى ابن الشجري ٥٠٦/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٢.

(٥١) انظر: شرح المفصل ٩٦/٣، وجمع الهوامع ٢٠٩/١.

(٥٢) انظر: جمع الهوامع ٢١٠/١.

الأول — أن الضمير المنفصل مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد .

الثاني — أن المضمرة إنما يُوتى به للإيجاز والاختصار فلا يليقُ به الزيادة ولاسيما (الواو) وثقلها .

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة — مع غيرها من أخواتها — قد أسهمت — مع شواهد العربية الأخرى — في جواز إسكان هاء الضمير على إجراء المنفصل مجزى المتصل ؛ ردًّا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين .

٢- جواز استغناء اسم الفاعل عن الفعل ؛ كـ(كان) وأخواتها أو غيرها للدلالة على الحدث ؛ وقد أيد ذلك قراءة اليزيدي<sup>(٥٣)</sup> : (كلُّ نفسٍ ذائقة الموت) بالتثوين والنصب على إعمال اسم الفاعل ؛ أي: كلُّ نفسٍ تذوق الموت ؛ لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان ، بل هو دال على الحدث وما هو به قائمٌ ، أو ما هو عنه صادرٌ ؛ وإليه ذهب ابن مالك<sup>(٥٤)</sup> وابن هشام الأنصاري<sup>(٥٥)</sup> .

وهذه القراءة — على استغناء اسم الفاعل عن الفعل للدلالة على الحدث ؛ لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان — لا تجوزُ عند ابن جنى وابن برهان والجرجاني<sup>(٥٦)</sup> وأبي حيَّان الأندلسي<sup>(٥٧)</sup> الذين نَصُّوا على أنَّ

(٥٣) آل عمران : الآية ١٨٥ ؛ انظر : مختصر ابن خالويه ٣٠ ، والكشاف ١/٦٦٩ ، والدر المصون ٣/٥٢٠ ، ولد(أبي حيوة والأعمش) في المحرر الوجيز ١/٥٥٠ ، ولد(اليزيدي وأبي حيوة والأعمش ويحيى وابن أبي إسحاق) في البحر المحیط ٣/٤٦٠ ، ولد(الأعمش ويحيى وابن أبي إسحاق) في تفسير القرطبي ٤/٢٩٧ ، وفتح القدير ١/٤٠٨ ، ولد(الحسن) في تفسير الفخر الرازي ٩/١٢٥ ؛ وبلا نسبة في التبيان ١/٢٥٧ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٣٥٩ .

(٥٤) انظر : شرح التسهيل ١/٣٣٨ .

(٥٥) انظر : تخلص الشواهد ٢٣٥ .

(٥٦) انظر : شرح التسهيل ١/٣٤٠ .

(٥٧) انظر : الدر المصون ١٠/٣٥٣ .



اسم الفاعل - تحديداً - مِنْ (كان وأخواتها) يدل على زمن وقوع الحدث، ولا يدل على حَدَثٍ .

والباحث بدوره يَرُدُّ هذا القَوْلَ؛ لأنَّ استغناء اسم الفاعل عن الفعل؛ كـ(كان) وأخواتها أو غيرها للدلالة على الحدثِ جائزٌ؛ وقد أَكَّدَتْه تلك القراءةُ؛ وله ما يُؤَيِّدُهُ - كما أثبت البحث - في كلام العرب، والقراءات القرآنيَّةِ، والكلام العربي المعتد بفصاحته؛ ففي كلام العرب؛ كقول الشاعر: (الطويل)

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أُحِبُّكَ حَتَّى يُغْمِضَ الْعَيْنَ مُغْمِضًا<sup>(٥٨)</sup>  
والشاهد فيه قوله: (زَائِلًا أُحِبُّكَ)؛ حيث أعمل اسم الفاعل (زَائِلًا) -  
المأخوذ من مصدر الفعل الناقص - عمله فعله؛ فرفع به الاسم، وهو الضمير  
المستتر فيه، ونصب الخبر الذي هو جملة: (أُحِبُّكَ).  
وقول الآخر: (الطويل)

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تَلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا<sup>(٥٩)</sup>  
والشاهد فيه قوله: (كَانِنًا أَخَاكَ)؛ حيث عمل اسم الفاعل (كانن) عمل  
فعله في رفع المبتدأ ونصب الخبر .

وفي القراءات القرآنيَّة؛ كقراءة عمارة بن عقيل<sup>(٦٠)</sup>: (ولا الليل سابق  
النهار) بالتثوين والنصب على إعمال اسم الفاعل؛ أي: ولا الليل يسبق النهار؛

(٥٨) البيت من الطويل؛ وهو لـ(الحسين بن مطير) في ديوانه ١٧٠، وشرح التصريح ١٨٧/١، ولسان العرب (غض)، ومجالس ثعلب ٢٦٥/١، والمقاصد النحوية ١٨/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٦/١، وتخليص الشواهد ٢٣٤، وهمع الهوامع ٧٨/٢، وشرح الأشموني ٣١٨/١، وشرح التسهيل ٣٤٠/١ .

(٥٩) البيت من الطويل؛ وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٥/١، وتخليص الشواهد ٢٣٤، وشرح الأشموني ٣١٧/١، وشرح التصريح ١٨٧/١، وشرح ابن عقيل ٢٦٩/١، وشرح التسهيل ٣٤٠/١ .

(٦٠) يس: الآية ٤٠؛ انظر: مختصر ابن خالويه ١٢٦، والبحر المحيط ٦٩/٩، وإعراب القرآن للنحاس ٣٩٥/٣، وتفسير القرطبي ٢٣/١٥، والدر المصون ٢٧١/٩؛ وبلا نسبة في التبيان ٢٩٧/٢، والبيان ٢٩٦/٢، وإعراب القراءات الشواهد ٣٦٤/٢ .

وقراءة السبعة<sup>(٦١)</sup> إلا حَقَصًا عن عاصم: (إن الله بالغ أمره) بالتثوين والنصب على إعمال اسم الفاعل؛ وهو الأصل؛ خلافًا لأبي حيَّان الأندلسي<sup>(٦٢)</sup>.  
وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته؛ كقول النبي<sup>(٦٣)</sup> — صلى الله عليه وسلم —: (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَانَتْ لَكُمْ أَجْرًا، وَكَانَتْ عَلَيْكُمْ زِرًّا)؛ على إعمال اسم الفاعل المشتق من (كان) الناقصة عمل (كان) في رفع الاسم، ونصب الخبر؛ لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل هو دال على الحدث وما هو به قائم، أو ما هو عنه صادر.

ولعل ما يُعزِّزُ ما ذهبُ إليه؛ قول سيبويه<sup>(٦٤)</sup>: (...وقال الخليل: هو كائنٌ أخيكَ على الاستخفاف؛ والمعنى: هو كائنٌ أخاك)؛ ويَدُلُّ له — في نظر الباحث — قول الشاعر: (الطويل)

أَتَانِي عَلَى الْقَعَسَاءِ عَادِلٌ وَطَبِيهِ بِرَجَلِي لَتِيمٌ وَأَسْتِ عَيْدٌ تُعَادِلُهُ<sup>(٦٥)</sup>  
والشاهد فيه قوله: (عَادِلٌ وَطَبِيهِ)؛ والأصل: عَادِلًا وَطَبِيَهُ؛ فحذف التثوين من (عَادِلًا)، وأضافه إلى ما بعده على الاستخفاف.  
وقول الآخر: (الوافر)

تَرَاهَا مِنْ بَيْبِسِ الْمَاءِ شَهْبًا مُخَالِطَ دِرَّةٍ مِنْهَا غِرَارٌ<sup>(٦٦)</sup>

(٦١) الطلاق: الآية ٣؛ انظر: حجة القراءات ٧١٢، والكشف ٣٢٤/٢، والحجة للقراء السبعة ٤٩/٤، والمحرر الوجيز ٣٢٤/٥، والبحر المحيط ١٩٩/١٠، والدر المصون ٣٥٣/١٠، وبلا نسبة في مشكل إعراب القرآن ٦٨٩، والتبيان ٤١٥/٢، والبيان ٤٤٤/٢.

(٦٢) انظر: الدر المصون ٣٥٣/١٠.

(٦٣) أخرجه الدارمي في سننه ٥٢٦/٢؛ في كتاب فضائل القرآن — باب فضل من قرأ القرآن؛ بلفظ: (إن هذا القرآن كان لكم ذكراً، وكان عليكم وزراً)؛ وعليه — أيضاً — الشاهد.

(٦٤) انظر: الكتاب ١٦٦/١.

(٦٥) البيت من الطويل؛ وهو لـ(الفرزدق) في ديوانه ٧٢٧، وخزانة الأدب ٥٢٩/٧، وشرح أبيات سيبويه ٣٢١/١، والكتاب ١٦٧/١.

(٦٦) البيت من الوافر؛ وهو لـ(بشر بن أبي خازم) في ديوانه ٧٥، وشرح أبيات سيبويه ٣٢٧/١، ولسان العرب (بيس)، والمعاني الكبير ١٠، ولـ(السليك بن السلكة) في الكتاب ١٦٧/١.

والشاهد فيه قوله: (مُخَالِطٌ)؛ حيث حذف التنوين للتخفيف، وأضافه؛  
والنيّة التنوين ونصب (درّة) .

وقول الآخر: (البيسط)

مُسْتَحَقِّي حَلَقِ الْمَادِي يَحْفِزُهُ بِالْمَشْرِفِي وَغَابَ فَوْقَهُ حَصْدٌ<sup>(٦٧)</sup>  
والشاهد فيه قوله: (مُسْتَحَقِّي)؛ حيث حذف النون على الاستخفاف؛  
وأضافه؛ والنيّة إثبات النون ونصب (حَلَقَ الْمَادِي)؛ ولعل ما يُعَزِّزُ صحة هذا  
الاحتجاج: (حذف النون والإضافة؛ أو إثبات النون والنصب) — في نظر  
الباحث —؛ أن القرآن الكريم قد نطق به؛ فالحذف والإضافة؛ كقول الله<sup>(٦٨)</sup> —  
تعالى —: (والصابرين على ما أصابهم والمقيمي الصلاة)؛ والإثبات والنصب؛  
كقول الله<sup>(٦٩)</sup> — تعالى —: (والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك  
والمقيمين الصلاة) .

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة — مع غيرها من أحواتها — قد  
أسهمت — مع شواهد العربية الأخرى — في جواز استغناء اسم الفاعل عن  
الفعل؛ كـ(كان) وأحواتها أو غيرها للدلالة على الحدّث ؛ ردًّا على مَنْ أنكر ذلك  
من النحويين .

٣- جواز حذف الجار وإبقاء عمله ؛ وقد أُيِّدَ ذلك قراءة حمزة<sup>(٧٠)</sup>: (واتقوا الله  
الذي تساءلون به والأرحام) بجر الميم على أن الأصل: (وبالأرحام)  
فحذف الجار وأبقى عمله ؛ ويَدُلُّ له — في نظر الباحث — ؛ قراءة ابن

(٦٧) البيت من البسيط ؛ وهو لـ(الزبيرقان بن بدر) في الكتاب ١/١٦٧ ، ولـ(أبي ثروان) ، أو لـ(المعلوط بن بدل) في  
شرح أبيات سيبويه ١/٣٠٩ .

(٦٨) الحج : الآية ٣٥ .

(٦٩) النساء : الآية ١٦٢ .

(٧٠) النساء : الآية ١ ؛ انظر : الكشف ١/٣٧٥ ، وحجة القراءات ١٨٨ ، والحجة للقراء السبعة ٢/٦١ ، وإعراب  
القرآن للأصبهاني ٨٥ ، وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٠ ، والسبعة ٢٦٦ ، والدر المصون ٣/٥٥٤ ، ولـ(حمزة  
والنخعي وقتادة والأعمش) في البحر المحيط ٣/٤٩٧ ، ولـ(حمزة وإبراهيم وقتادة) في إعراب القرآن للنحاس  
١/٤٣١ ؛ وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١/٤٣٠ ، ومشكل إعراب القرآن ١٦٧ ، والكشاف ٢/٦٠ .

مسعود والأعمش<sup>(٧١)</sup> : (واتقوا الله الذي تساعلون به وبالأرحام) بإظهار الخافض؛ وإليه ذهب ابن مالك<sup>(٧٢)</sup> وابن هشام الأنصاري<sup>(٧٣)</sup> وابن عقيل<sup>(٧٤)</sup> وخالد الأزهري<sup>(٧٥)</sup>؛ وهذا مذهب الخليل وسيبويه<sup>(٧٦)</sup>؛ وهو مُطَرِّدٌ عندهما في مُمَيِّزِ (كَمْ) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجرّ .

وهذه القراءة - على حذف الجار وإبقاء عمله - شاذّة أو نادرة لا يُقاسُ عليها؛ ولا تجوزُ إلا في ضرورة الشّعْر عند بعض النحويين؛ كالسّمين الحلبي<sup>(٧٧)</sup> والسيوطي<sup>(٧٨)</sup> والأشموني<sup>(٧٩)</sup> .

والباحث بدوره يَرُدُّ هذا القول؛ لأن حذف الجار وإبقاء عمله جائزٌ؛ وقد أكّدته تلك القراءة؛ وله ما يُؤيِّده - كما أثبتت البحث - في كلام العرب، والقرآن الكريم، والكلام العربي المعتد بفصاحته؛ ففي كلام العرب؛ كقول رؤبة<sup>(٨٠)</sup>: (خَيْرٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ)؛ جواباً لمن قال له: (كيف أصبحتَ؟)؛ والتقدير: بخيرٍ أو كخيرٍ أو على خيرٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ؛ فحذف الجار وأبقى عمله، وَيَدُلُّ له - في نظر الباحث - الرواية الأخرى<sup>(٨١)</sup>؛ إذ رُوِيَ على الأصل؛ وعليه؛ قول الشاعر: (الكامل)

(٧١) انظر: مختصر ابن خالويه ٣١، و- (ابن مسعود) في تحفة الأقران ١٧٠، والبحر المحيط ٤٩٨/٣ .

(٧٢) انظر: شرح التسهيل ١٩٣/٣، ٢٧٢ .

(٧٣) انظر: تخلص الشواهد ٥٠٤، ٥١١، وأوضح المسالك ٦٧/٣-٦٨ .

(٧٤) انظر: شرح ابن عقيل ٣٩/٣-٤١ .

(٧٥) انظر: شرح التصريح ٢٣/٢ .

(٧٦) انظر: الكتاب ٢٦٩/١، ١٦٠/٢، ١٢٨/٣ .

(٧٧) انظر: الدر المصون ١٢٢/١-٢١٣، ٣٩٧/٢، ٦٣٨/٩ .

(٧٨) انظر: همع الهوامع ٢٢١/٤، ١٣-١٢/٥ .

(٧٩) انظر: شرح الأشموني ١٦٢/٢ .

(٨٠) انظر: أوضح المسالك ١٦٧/٣، وشرح ابن عقيل ٣٩/٣، وشرح الأشموني ٤٢٨/٢، وشرح التصريح

٢٣/٢ .

(٨١) انظر: أوضح المسالك ٤٣/٣ .

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ أَلْفَتَهُ حَتَّى تَبْدَخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ<sup>(٨٢)</sup>

والشاهد فيه قوله: (فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ)؛ حيث جَرَّ (الأعلام) بحرف جر محذوف؛ والتقدير: فارتقى إلى الأعلام؛ وهذا الحذف غير مُطْرَدٍ؛ تأييداً لمذهب الخليل وسيبويه.

وقول الفرزدق: (الطويل)

وَمَا زُرْتُ سَمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ<sup>(٨٣)</sup>

والشاهد فيه قوله: (وَلَا دَيْنَ بِهَا)؛ حيث جَرَّ (وَلَا دَيْنَ) بحرف جر محذوف؛ والتقدير: وَلَا إِلَيَّ دَيْنٍ بِهَا؛ وهذا الحذف غير مُطْرَدٍ؛ تأييداً لمذهب الخليل وسيبويه.

وقوله - أيضاً -: (الطويل)

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ<sup>(٨٤)</sup>

والشاهد فيه قوله: (أَشَارَتْ كَلْبٌ)؛ حيث جَرَّ (كَلْبٌ) بحرف جر محذوف؛ والتقدير: أَشَارَتْ إِلَى كَلْبٍ؛ وهذا الحذف غير مُطْرَدٍ؛ تأييداً لمذهب الخليل وسيبويه؛ وأمثال ذلك - على مذهبهما - كثيرة، وقويّة في لسان العرب.

وفي القرآن الكريم؛ كقول الله<sup>(٨٥)</sup> - تعالى -: (إِن فِي السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ \* وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ \*

(٨٢) البيت من الكامل؛ وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٤٢٨/٢، وشرح ابن عقيل ٤٠/٣، ولسان العرب (ألف)، والمفاهيم النحوية ٣٤١/٣، وهمع الهوامع ٢٢١/٤، وشرح التسهيل ١٩٣/٣.

(٨٣) البيت من الطويل؛ وهو لـ(الفرزدق) في ديوانه ٨٤/١، وتخليص الشواهد ٥١١، ٥٧٢، وشرح أبيات سيبويه ٨٧/٢، والكتاب ٢٩/٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١٦٥/٢، ٤٣٦، وهمع الهوامع ١٢/٥.

(٨٤) البيت من الطويل؛ وهو لـ(الفرزدق) في ديوانه ٤٢٠/١، وتخليص الشواهد ٥٠٤، وخزانة الأدب ١١٣/٩، ١١٥، وشرح التصريح ٣١٢/١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٨/٢، وشرح الأشموني ١٦٢/٢، ٤٢٨،

وشرح ابن عقيل ٣٩/٣، وشرح التسهيل ١٩٣/٣.

(٨٥) الجاثية: الآيات ٣، ٤، ٥.

واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون؛ ومجازه: وفي اختلاف الليل والنهار؛ فالعمل للحرف مضمراً، ونابت الواو مناب عامل واحد؛ وذلك عند مَنْ منع العطف على عاملين على مذهب أبي الحسن الأفش؛ وَيَدُلُّ له - في نظر الباحث -؛ قراءة ابن مسعود<sup>(٨٦)</sup>: (وفي اختلاف الليل والنهار) بإظهار الخافض؛ والذي حَسَّنَ ذلك تقدّمه في قول الله - تعالى -: (وفي خلقكم) .

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته؛ كقول النبي<sup>(٨٧)</sup> - صلى الله عليه وسلم - : (خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَدْهَمُ الْأَقْرَحُ الْأَرْتُمُ الْمَحْجَلُ ثَلَاثٌ)؛ بحذف الجار وإبقاء عمله؛ والتقدير: في ثلاث .

ومنه؛ وقوله<sup>(٨٨)</sup> - صلى الله عليه وسلم -: (فَضَلُّ الصَّلَاةِ بِالسَّوَاكِ عَلَى الصَّلَاةِ بِغَيْرِ سَوَاكٍ سَبْعِينَ صَلَاةً)؛ على أن الأصل: (بِسَبْعِينَ صَلَاةً)؛ فحذف الجار وأبقى عمله .

وقوله<sup>(٨٩)</sup> - صلى الله عليه وسلم -: (صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَسُوقِهِ خَمْسٌ وَعِشْرِينَ ضِعْفًا)؛ أي: بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ ضِعْفًا؛ فحذف الجار، وأبقى عمله .

وقوله<sup>(٩٠)</sup> - صلى الله عليه وسلم -: (أَقْرَبُهُمَا مِنْكَ بَابًا)؛ أي: إِلَى أَقْرَبُهُمَا مِنْكَ بَابًا؛ إذ قِيلَ له - صلى الله عليه وسلم -: (فإلى أيهما أهدي)؛

(٨٦) انظر: البحر المحيط ٩/١٤٤، والمحرم الوجيز ٥/٨٠، والكشاف ٥/٤٨٠، والدر المصون ٩/٦٣٦ .

(٨٧) أخرجه الترمذي في سننه ١٨٢٥؛ في كتاب أبواب الجهاد - باب ما جاء ما يستحب من الخيل؛ بلفظ قد أخرجاه عن وجه الاستشهاد .

(٨٨) انظر: فيض القدير ٤/٤٣١ .

(٨٩) انظر: فيض القدير ٦/٣٢٤؛ والرواية فيه بنصب (خَمْسًا)؛ من حديث أبي يحيى عن أبي هريرة؛ وعليه ينتفي الشاهد .

(٩٠) أخرجه البخاري في صحيحه ١٧٥؛ في كتاب الشفعة - باب أي الجوار أقرب؟؛ وفي كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها - باب بمن يبدأ بالهدية؟ ٢٠٤؛ وفي كتاب الأدب - باب حق الجوار في قرب الأبواب ٥٠٩؛ بلفظ: (إلى أقربهما منك بابًا)؛ وعلى هذه الرواية ينتفي الشاهد .

فحذف الجار وأبقى عمله؛ وعليه - عند ابن مالك<sup>(٩١)</sup> - قول النبي<sup>(٩٢)</sup> - صلى الله عليه وسلم -: (مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيُذْهِبْ بِثَالِثٍ، وَإِنْ أَرْبَعَةً فِخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ)؛ أي: وإن بأربعة؛ فحذف الجار وأبقى عمله؛ وهذا أسهل - عند سيبويه<sup>(٩٣)</sup> - من إضمار (رُبَّ) بعد الواو .

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة قد أسهمت - مع شواهد العربية الأخرى - في جواز حذف الجار وإبقاء عمله ؛ ردًا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين .

٤- جواز حذف الموصول وإبقاء صلته ؛ وقد أيد ذلك قراءة نافع والكسائي وحفص<sup>(٩٤)</sup> : (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) بالنصب على حذف الموصول وإبقاء صلته؛ والتقدير: لقد تقطع ما بينكم؛ ويدلُّ له - في نظر الباحث - قراءة ابن مسعود<sup>(٩٥)</sup> : (لَقَدْ تَقَطَّعَ مَا بَيْنَكُمْ) بإثبات (مَا) الموصولة في القراءة ؛ وقول الله<sup>(٩٦)</sup> - تعالى - : (لَنْ تَنْفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ) بضم الياء وفتح الصاد ؛ أي: يُفْصَلُ الَّذِي بَيْنَكُمْ؛ أَوْ يُفْصَلُ مَا بَيْنَكُمْ؛ وإليه ذهب الأخفش<sup>(٩٧)</sup> وابن مالك<sup>(٩٨)</sup> والكوفيون والبغداديون<sup>(٩٩)</sup> .

(٩١) انظر : شرح التسهيل ١٩٢/٣ .

(٩٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٤٩ ؛ في كتاب مواقيت الصلاة - باب السُّمْرِ مع الأهل والضيف؛ بلفظ: (مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيُذْهِبْ بِثَالِثٍ، وَإِنْ أَرْبَعَةً فِخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ) بالرفع؛ وعلى هذه الرواية ينتفي الشاهد .

(٩٣) انظر : الكتاب ٢٦٣/١ .

(٩٤) الأنعام : الآية ٩٤ ؛ انظر : حجة القراءات ٢٦١ ، والكشف ٤٤٠/١ ، والحجة للقراء السبعة ١٨٨/٢ ، والبحر المحيط ٥٨٨/٤ ، والدر المصون ٤٨/٥ ، و(نافع والكسائي وحفص وأبي جعفر) في الإتحاف ٢٢٢/٢ .

(٩٥) انظر : حجة القراءات ٢٦١ ، والكشاف ٣٧٤/٢ ، و(عبد الله بن مسعود ومجاهد والأعمش) في البحر المحيط ٥٨٩/٤ ، والدر المصون ٥١/٥ ، والمحرم الوجيز ٣٢٥/٢ .

(٩٦) الممتحنة : الآية ٣ ؛ وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو في حجة القراءات ٧٠٦ ، والكشف ٣١٨/٢ ، والحجة للقراء السبعة ٣٨/٤ ، و(نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر وهشام من طريق الداجوني) في الإتحاف ٥٣٣/٢ ، والنشر ٣٨٧/٢ .

(٩٧) انظر : مغني اللبيب ٥٨٨ ، ومع الهوامع ٣٠٥-٣٠٦ ، والدر المصون ٦٩٨/٢ ، ١٦/٩ ، وضرائر الشعر ١٤٤ ، وشواهد التوضيح ٧٦ .

وهذه القراءة — بالنصب على حذف الموصول وإبقاء صلته — من الضرائر التي لا يُقاسُ عليها عند جمهور البصريين<sup>(١٠٠)</sup>؛ لقُبْحها؛ لأن الصلة والموصول اسم واحد؛ ومُحال أن يُحذف صدر الاسم ويبقى آخره.

والباحث بدوره يرُدُّ هذا القول؛ لأن حذف الموصول وإبقاء صلته جائز؛ وقد أكدته تلك القراءة؛ وله ما يُؤيِّدُه — كما أثبت البحث — في كلام العرب، والقرآن الكريم وقراءاته، والكلام العربي المعتد بفصاحته؛ ففي كلام العرب؛ كقولهم<sup>(١٠١)</sup> — في المثل —: (تَسْمَعَ بالمُعَيَّدِي خَيْرٍ من أن تراه)؛ أي: أن تَسْمَعَ؛ فحذف الموصول الحرفي؛ وبقيت صلته؛ ويدلُّ له — في نظر الباحث — روايته على الأصل؛ وعليه قول الشاعر: (الوافر)

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ<sup>(١٠٢)</sup>

والشاهد فيه قوله: (وَيَمْدَحُهُ)؛ حيث حُذف الاسم الموصول؛ وبقيت صلته للعلم به؛ والتقدير: وَمَنْ يَمْدَحُهُ.

وقول الآخر: (الطويل)

يُدِيرُونَنِي عَنْ سَالِمٍ وَأَدِيرُهُمْ وَجِلْدَةٌ بَيْنَ الْأَنْفِ وَالْعَيْنِ سَالِمٌ<sup>(١٠٣)</sup>

(<sup>١٠٠</sup>) انظر: شواهد التوضيح ٧٦، وشرح الكافية الشافية ٣١٣/١-٣١٤.

(<sup>١٠١</sup>) انظر: مع الهوامع ٣٠٥/١.

(<sup>١٠٢</sup>) انظر: الدر المصون ٢٠٣، ٦٩٨/٢، والمقتضب ١٣٥/٢، وضرائر الشعر ١٤٤، والبحر المحيط ٧٦١/٢.

(<sup>١٠٣</sup>) انظر: مجمع الأمثال ٣٤٢/١، ٦١٥/٣، وتمثال الأمثال ٣٩٥/١، وجمهرة اللغة ٦٦٥، وجمهرة الأمثال ٢٢٧/١، وزهر الأكم ١٧٦/٣، وفصل المقال ١٣٥، ١٣٦، وكتاب الأمثال ٩٧، والوسيط في الأمثال ٨٣، ولسان العرب (معد)، (بين)، (دنا) ومع الهوامع ٣٠٦/١.

(<sup>١٠٤</sup>) البيت من الوافر؛ وهو لـ(حسان بن ثابت) في ديوانه ٧٦، والدر المصون ٦٩٨/٢، وشواهد التوضيح ٧٦، وشرح الكافية الشافية ٣١٣/١، وتذكرة النحاة ٧٠، ومعنى اللبيب ٥٨٨، والمقتضب ١٣٥/٢؛ وبلا نسبة

في شرح الأشموني ٢٣٣/١، ومع الهوامع ٣٠٦/١، والدر المصون ٢٠٣/٢، ١٦/٩، ٢٤٩/١٠.

(<sup>١٠٥</sup>) البيت من الطويل؛ وهو لـ(أبي الأسود الدؤلي) في ديوانه ٢٥٠؛ وبلا نسبة في الدر المصون ٥١/٥، ٥٣، ٥٣٦/٧، ولسان العرب (دور).



والشاهد فيه قوله: (وَجِلْدَةٌ بَيْنَ الْأَنْفِ وَالْعَيْنِ سَالِمٌ)؛ حيث حُذِفَ الموصول؛ وبقيت صلته؛ والتقدير: وَجِلْدَةٌ مَا بَيْنَ الْأَنْفِ وَالْعَيْنِ سَالِمٌ.

وقول الآخر: (البسيط)

مَا بَيْنَ عَوْفٍ وَإِبْرَاهِيمَ مِنْ نَسَبٍ إِلَّا قَرَابَةٌ بَيْنَ الزُّنْجِ وَالرُّومِ<sup>(١٠٤)</sup>؛  
والشاهد فيه قوله: (إِلَّا قَرَابَةٌ بَيْنَ الزُّنْجِ وَالرُّومِ)؛ حيث حُذِفَ الموصول؛  
وبقيت صلته؛ والتقدير: إِلَّا قَرَابَةٌ مَا بَيْنَ الزُّنْجِ وَالرُّومِ.

وقول الآخر: (الطويل)

فَوَ اللَّهُ مَا نَلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَفَقِي وَلَا مُتَقَارِبٍ<sup>(١٠٥)</sup>؛  
والشاهد فيه قوله: (مَا نَلْتُمْ)؛ حيث حُذِفَ الموصول؛ وبقيت صلته؛  
والتقدير: مَا الَّذِي نَلْتُمْ.

وقول الآخر: (الخفيف)

مَا الَّذِي دَابُّهُ اخْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ<sup>(١٠٦)</sup>؛  
والشاهد فيه قوله: (وَهَوَاهُ أَطَاعَ)؛ حيث حُذِفَ الموصول الاسمي؛  
وبقيت صلته؛ والتقدير: وَالَّذِي أَطَاعَ هَوَاهُ.

وفي القرآن الكريم؛ كقول الله<sup>(١٠٧)</sup> - تعالى - : (إِن الْمَصْدُقِينَ  
وَالْمَصْدَقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَاعَفَ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ)؛  
فـ(أَقْرَضُوا) صلة لموصولٍ محذوفٍ لدلالة الأول عليه؛ كأنه قيل:

(١٠٤) البيت من البسيط؛ وهو لـ(جرير) في ديوانه ٣٩٣؛ وروايته فيه:

مَا بَيْنَ تَيْمٍ وَإِسْمَاعِيلَ مِنْ نَسَبٍ إِلَّا قَرَابَةٌ بَيْنَ الزُّنْجِ وَالرُّومِ

وهو بلا نسبة في الدر المصون ٥١/٥ ، ٥٣ .

(١٠٥) البيت من الطويل؛ وهو لـ(عبد الله بن رواحة الصحابي) في الدرر ٢٩٦/١ ، ٢٤٣/٤ ، ولم أقع عليه في ديوانه ؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٦٠٢ ، والدر المصون ٢٠٤/٢ ، وهمع الهوامع ٣٠٦/١ ، ٢٤٩/٤ .

(١٠٦) البيت من الخفيف؛ وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٥٨٨ ، والدر المصون ٢٠٣/٢ ، ٦٩٨ ، وشواهد التوضيح ٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣١٤/١ .

(١٠٧) الحديد : الآية ١٨ .

وَالَّذِينَ أَقْرَضُوا؛ وقوله (١٠٨) - تعالى - : (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمَلَكًا كَبِيرًا)؛ فـ (ثَمَّ) صلة لموصولٍ محذوفٍ؛ كأنه قيل: وإذا رأيت ما ثم رأيت نعيمًا وملكًا كبيرًا.

ومنه؛ قوله (١٠٩) - تعالى - : (وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون)؛ فـ (أُنزِلَ إليكم) صلة لموصولٍ محذوفٍ لدلالة الأول عليه؛ كأنه قيل: والذي أنزل إليكم، لأن الذي أنزل إلينا ليس هو الذي أنزل إلى من قبلنا؛ ولذلك أعيدت (مَا) بعد (مَا) في قول الله (١١٠) - تعالى - : (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم).

وفي القراءات القرآنية؛ كقراءة ابن أبي عبلة (١١١): (لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) بفتح الواو وكسر السين على أنه فعلٌ ماضٍ؛ وأولّه الكوفيون على إضمار (مَا) الموصولة؛ وعلى هذا يكون الموصول المحذوف المفعول الثاني لـ (يُكَلِّفُ)؛ كما أن: (وُسْعَهَا) في قراءة الجمهور (١١٢) هو المفعول الثاني؛ والتقدير: لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا شَيْئًا إِلَّا وُسْعَهَا؛ ويكون (وُسْعَهَا) جملة في موضع الحال؛ أي: إِلَّا وَقَدْ وُسْعَهَا.

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته؛ كقول النبي (١١٣) - صلى الله عليه وسلم - : (فَانْطَلَقْنَا إِلَى تَقَبٍ مِثْلِ التَّنُورِ أَعْلَاهُ ضَيْقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ يَتَوَقَّدُ تَحْتَهُ نَارًا)؛ بمجيء فاعل (يَتَوَقَّدُ) موصولاً بـ (تحتَه)؛ ثم حُذِفَ وبقيت صلته

(١٠٨) الإنسان: الآية ٢٠.

(١٠٩) العنكبوت: الآية ٤٦.

(١١٠) البقرة: الآية ١٣٦.

(١١١) البقرة: الآية ٢٨٦؛ انظر: مختصر ابن خالويه ٢٥، والكشاف ٥٢٠/١، والمحرر الوجيز ٣٩٣/١، والبحر

المحيط ٧٦١/٢، والدر المصون ٦٩٧/٢؛ وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٢٩٨/١.

(١١٢) انظر: البحر المحيط ٧٦١/٢، والدر المصون ٦٩٨/٢.

(١١٣) أخرجه البخاري في صحيحه ١٠٨؛ في كتاب الجنائز - باب حدثنا موسى بن إسماعيل.

دالة عليه؛ لوضوح المعنى ؛ والتقدير: يتوقد الذي تحته ناراً؛ أو يتوقد ما تحته ناراً؛ و(ناراً) تمييز .

ومنه؛ قوله<sup>(١١٤)</sup> - صلى الله عليه وسلم - : (وَمَثَلُ الْمُهْجِرِ كَمَثَلِ الَّذِي يُهْدِي بَدَنَةً، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي بَقْرَةً، ثُمَّ كَبَشًا، ثُمَّ دَجَاجَةً، ثُمَّ بَيْضَةً)؛ بحذف الموصول وأكثر الصلة ثلاث مرات؛ إذ التقدير: ثم كالذي يهدي كبشاً؛ ثم كالذي يهدي دجاجة؛ ثم كالذي يهدي بيضة؛ فإذا جاز حذف الموصول وأكثر الصلة؛ فإن يُحذف الموصول وتبقى الصلة بكمالها أحقُّ - في نظر الباحث - بالجواز وأولى؛ تأييداً لمذهب الكوفيين؛ ومن تبعهم كالأخفش والبغداديين وابن مالك .

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة - مع غيرها من أخواتها - قد أسهمت - مع شواهد العربية الأخرى - في جواز حذف الموصول وإبقاء صلته ؛ ردّاً على من أنكر ذلك من النحويين؛ وبخاصة بعد ما سبق من أدلة في جواز حذف الموصول وأكثر الصلة ؛ فإن يُحذف الموصول وتبقى الصلة بكمالها أحقُّ - في نظر الباحث - بالجواز وأولى .

٥- جواز المطابقة وعدمها في (أفعل) التفضيل المضاف إلى معرفة ؛ وقد أيد ذلك قراءة ابن مسلم<sup>(١١٥)</sup> : (وكذلك جعلنا في كل قرية أكبر مجرميها) بالإفراد؛ على أن أفعل التفضيل إذا أُضيف إلى معرفة ؛ وأريد بها غير الإفراد والتذكير جاز أن يُفرد كهذه القراءة ، وجاز أن يُطابق ؛ كقراءة الجمهور<sup>(١١٦)</sup> : (أكابر مجرميها) ؛ وإليه ذهب ابن يعيش<sup>(١١٧)</sup> وابن مالك<sup>(١١٨)</sup> والسمين الحلبي<sup>(١١٩)</sup> وابن عقيل<sup>(١٢٠)</sup> والسيوطي<sup>(١٢١)</sup> والأشموني<sup>(١٢٢)</sup> .

(١١٤) أخرجه البخاري في صحيحه ٧٣ ؛ في كتاب الجمعة - باب الاستماع إلى الخطبة يوم الجمعة .

(١١٥) الأنعام : الآية ١٢٣؛ انظر: البحر المحيط ٦٣٦/٤، والدر المصون ١٣٧/٥؛ وبلا نسبة في الكشف ٣٩٣/٢ .

(١١٦) انظر : الدر المصون ١٣٦/٥-١٣٧ .

(١١٧) انظر : شرح المفصل ٧/٣ .

(١١٨) انظر : شرح التسهيل ٥٩/٣-٦٠ ، وشرح الكافية الشافية ١١٣٧/٢-١١٣٨ .

(١١٩) انظر : الدر المصون ١٣٧/٥ .

وهذه القراءة - على الأفراد - شاذة فلا وَجْهَ للقياسِ عليها عند ابن السراج<sup>(١٢٣)</sup> وأبي منصور الجواليقي<sup>(١٢٤)</sup>؛ لأنَّ المطابقة أفصح من الأفراد في (أَفْعَل) التفضيل المضاف إلى معرفة.

والباحث بدوره يَرُدُّ هذا القَوْلَ ؛ لأنَّ المطابقة وعدمها في (أَفْعَل) التفضيل المضاف إلى معرفة جائزة ؛ وقد أكدتها تلك القراءة ؛ وله ما يُؤَيِّدُهُ - كما أثبت البحث - في القرآن الكريم ، والكلام العربي المعتد بفصاحته ؛ واعتضاده بالقياس؛ ففي القرآن الكريم - في عدم المطابقة - ؛ كقول الله<sup>(١٢٥)</sup> - تعالى :- (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة)؛ وفي المطابقة؛ كقول الله<sup>(١٢٦)</sup> - تعالى :- (وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها).

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته؛ كقول النبي<sup>(١٢٧)</sup> - صلى الله عليه وسلم :- (أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا الْمَوْطُؤُونَ أَكْنَافًا الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤَلَّفُونَ؛ أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ وَأَبْغَضِكُمْ مِنِّي مَجَالِسُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَسَاوِئُكُمْ أَخْلَاقًا الثَّرَثَارُونَ الْمُتَفِيهِقُونَ)؛ علي أنه وَحْدَ (أَحَبِّكُمْ)، و(أَقْرَبِكُمْ)؛ لأن المراد بهما التفضيل؛ لأن (أَفْعَل) التفضيل الذي بمعنى التفضيل يكون في جميع الأحوال بلفظ واحد ، لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُؤنث ، وَجَمَعَ (أَحَاسِنُكُمْ)، وهو جمع (أحسن)؛ لأنه لم يرد به التفضيل؛ وإنما المراد به الذات نحو: الحسن؛ وكذلك قوله -

(١٢٠) انظر : شرح ابن عقيل ١٨١/٣ .

(١٢١) انظر : ومع الهوامع ١١٢/٥ .

(١٢٢) انظر : شرح الأشموني ٩٥/٣ .

(١٢٣) انظر : الأصول ٦/٢ ، وشرح التسهيل ٥٩/٣ ، وشرح الأشموني ٩٤/٣ ، وأوضح المسالك ٢٦٦/٣ ، وشرح

ابن عقيل ١٨١/٣ ، ومع الهوامع ١١٢/٥ ، والبحر المحيط ٥٠١/١ ، والدر المصون ١٠/٢ .

(١٢٤) انظر : البحر المحيط ٥٠١/١ ، والدر المصون ١٠/٢ ، ومع الهوامع ١١٢/٥ .

(١٢٥) البقرة : الآية ٩٦ .

(١٢٦) الأنعام : الآية ١٢٣ .

(١٢٧) أخرجه الترمذي في سننه ١٨٥٣ ؛ في كتاب أبواب البر والصلة - باب ما جاء في معالي الأخلاق .

صلى الله عليه وسلم - : (أبغضكم)، و(أبعدكم) وَحَدَّهْمَا؛ لأن المراد بهما التفضيل، وجمَعَ (أساؤكم)؛ وهو جمع (أسوأ)؛ لأنه بمعنى (السيء) .  
وأما القياس؛ فشبَّههُ بذِي الألف واللام أَقْوَى من شبَّهه بالعاري من حيث اشتراكهما في أن كُلاًّ منهما معرفة، فإجراؤه مجراه في المطابقة أولى من إجرائه مجرى العاري، فإذا لم يُعْطَ الاختصاص بجريانه مجراه، فلا أقل من أن يشارك .

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة قد أسهمت - مع شواهد العربية الأخرى - في جواز المطابقة وعدمها في (أفعل) التفضيل المضاف إلى معرفة ؛ ردًّا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين .

٦- جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقاً - ؛ أي: سواء أكان الفاصل ظرفاً أم جاراً ومجروراً أم غيرهما - ؛ وقد أيَّد ذلك قراءة ابن عامر<sup>(١٢٨)</sup> : (وكذلك زَيْنٌ) بضم الزاي على البناء للمفعول ، (لكثير من المشركين قَتْلٌ) برفع اللام على ما لم يُسمَّ فاعله ، (أولادهم) بنصب الدال على المفعول بالمصدر، (شركائهم) بالخفض على إضافة المصدر إليه فاعلاً؛ ففرَّق - بالمفعول به - بين المضاف والمضاف إليه؛ والتقدير: وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قَتْلُ شركائهم أولادهم ؛ وإليه ذهب أبو زُرعة<sup>(١٢٩)</sup> وابن مالك<sup>(١٣٠)</sup> وأبو حيان الأندلسي<sup>(١٣١)</sup> والسمين الحلبي<sup>(١٣٢)</sup>

(١٢٨) الأعمام : الآية ١٣٧ ؛ انظر : الكشف ٤٥٣/١ ، والحجة للقراء السبعة ٢١٤/٢ ، وحجة القراءات ٢٧٣ ، وإعراب القرآن للأصبهاني ١٢٥ ، والدر المصون ١٦١/٥ ، وأوضح المسالك ١٥٢/٣ ، والإتصاف ٤٣١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٨٢-٩٨١/٢ ، والبحر المحيط ٦٥٧/٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٥٥ ، وشرح التصريح ٥٧/٢ ، وشرح المفصل ٢٣/٣ ، والكشاف ٤٠١/٢ ، والمحصر الوجيز ٣٥٠-٣٤٩/٢ ، وشرح الأشموني ٥١٧/٢ ، ومع الهوامع ٢٩٤/٤ ، و-(ابن عامر وأهل الشام) في إعراب القرآن للنحاس ٩٨/٢ ؛ وبلا نسبة في البيان ٣٤٢/١ ، والتبيان ٤٢١/١ .

(١٢٩) انظر : حجة القراءات ٢٧٣ .

(١٣٠) انظر : شرح الكافية الشافية ٩٨١/٢ - ٩٨٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٦/٣ - ٢٧٧ .

(١٣١) انظر : البحر المحيط ٦٥٧/٤ .

(١٣٢) انظر : الدر المصون ١٦١/٥ - ١٦٢ .

وابن هشام الأنصاري<sup>(١٣٣)</sup> وابن عقيل<sup>(١٣٤)</sup> وخالد الأزهري<sup>(١٣٥)</sup>  
والسيوطي<sup>(١٣٦)</sup> والأشيموني<sup>(١٣٧)</sup>.

أو على أن (شركائهم) بدل من الأولاد، و(أولادهم) الشركاء؛ لأن أولاد  
الناس شركاء آبائهم في أحوالهم وأملاتهم عند السيرافي<sup>(١٣٨)</sup> (أبي سعيد)  
؛ وَيَدُلُّ لَه - فِي نَظَرِ الْبَاحِثِ - مَا رُوِيَ - أَيْضًا - عَنِ ابْنِ  
عَامِرٍ<sup>(١٣٩)</sup>: (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ)  
بَجَرِ الْأَوْلَادِ وَالشُّرَكَاءِ ؛ وَهِيَ - أَيْضًا - فِي نَظَرِ الْبَاحِثِ - لَيْسَتْ  
مِنَ الْأَوْلَى بِبَعِيدٍ .

وهذه القراءة - على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول -  
غير جائزة عند بعض النحويين؛ كالفرءاء<sup>(١٤٠)</sup> والنحاس<sup>(١٤١)</sup> وأبي علي  
الفراسي<sup>(١٤٢)</sup> وابن جني<sup>(١٤٣)</sup> والزمخشري<sup>(١٤٤)</sup> والعكبري<sup>(١٤٥)</sup>؛ لأن الإضافة  
بمنزلة الصلة؛ وذلك إنما يجوز في ضرورة الشعر، وأكثر ما يأتي في  
الظروف.

<sup>(١٣٣)</sup> انظر: أوضح المسالك ١٥٢/٣ .

<sup>(١٣٤)</sup> انظر: شرح ابن عقيل ٨٢/٣ .

<sup>(١٣٥)</sup> انظر: شرح التصريح ٥٧/٢ .

<sup>(١٣٦)</sup> انظر: مع الهوامع ٢٩٤/٤ .

<sup>(١٣٧)</sup> انظر: شرح الأشموني ٥١٧/٢ .

<sup>(١٣٨)</sup> انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٢٣ .

<sup>(١٣٩)</sup> انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٥٦، وإعراب القرآن للأصبهاني ١٢٥، والدر المصون ١٧٥/٥، ولـ(أهل

النشام) - دون تحديد - في إعراب القرآن للنحاس ٩٨/٢، والمحرم الوجيز ٣٥٠/٢؛ وبلا نسبة في البيان

٣٤٣/١، والتبيان ٤٢١/١ .

<sup>(١٤٠)</sup> انظر: معاني القرآن ١٤/٢ - ١٥ .

<sup>(١٤١)</sup> انظر: إعراب القرآن ٩٨/٢ .

<sup>(١٤٢)</sup> انظر: الحجة للقراء السبعة ٢١٤/٢ .

<sup>(١٤٣)</sup> انظر: الخصائص ١٧٧/٢ .

<sup>(١٤٤)</sup> انظر: الكشف ٤٠١/٢ - ٤٠٢ .

<sup>(١٤٥)</sup> انظر: التبيان ٤٢١/١ .

والباحث بدوره يَرُدُّ هذا القَوْلَ ؛ لأنَّ الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه جائزٌ مطلقاً - ؛ أي: سواء أكان الفاصل ظرفاً أم جاراً ومجروراً أم غيرهما؛ وقد أكَّدتَه تلك القراءة؛ وله ما يُؤيِّدُه - كما أثبتَ البحثُ - في كلام العرب، والقراءات القرآنيَّة، والكلام العربي المعتد بفصاحته؛ ففي كلام العرب؛ فمنه ما حكاه الفراء<sup>(١٤٦)</sup>: (قطع الله الغداة يدَ رجلٍ مَن قاله)؛ أي: قطع الله الغداة يدَ مَن قاله ورجلُه؛ وقال الكسائي<sup>(١٤٧)</sup>: (برئت إليك من مائةٍ وعِشْرِي النخاسين)؛ أي: برئت إليك من مائةِ النخاسين وعِشْرِيهم؛ فقُدِّمَ - في القولين السابقين - المعطوف وحرف العطف وفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وحذِفَ الضمير لفهم المعنى اختصاراً.

ومنه ؛ قولهم<sup>(١٤٨)</sup>: (تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا)؛ ففرَّق - في هذه النصيحة - بين المتضايقين بالظرف؛ وهو قوله: (يَوْمًا)؛ والتقدير: تَرَكَ نَفْسِكَ شَأْنَهَا يَوْمًا مع هَوَاهَا سَعَى لها في رَدَاهَا.

وعليه؛ ما حكاه أبو بكر بن الأنباري<sup>(١٤٩)</sup>: (هَذَا غُلَامٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَخِيكَ)؛ ففصل بينهما بالشرط؛ وهو قوله: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ)؛ وما حكاه أبو عبيدة<sup>(١٥٠)</sup>: (إِنَّ الشَّاةَ لَتَجْبُرُ فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللَّهِ رَبَّهَا)؛ ففرَّق بين المتضايقين بالقسم؛ وهو قوله: (وَاللَّهِ)؛ ومثله ما حكاه الكسائي<sup>(١٥١)</sup>: (هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهِ زَيْدٌ).  
ومنه؛ قول ذي الرمة: (البسيط)

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَّاحِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ<sup>(١٥٢)</sup>

(١٤٦) انظر: معاني القرآن ٣٢٢/٢، وضرائر الشعر ١٥٤، وشرح ابن عقيل ٧٩/٣، ٨١، وشرح الأشموني ٥١٤/٢، والخصائص ١٧٨/٢.

(١٤٧) انظر: ضرائر الشعر ١٥٤، والخصائص ١٧٨/١؛ وفيها قد نسب ابن جنى للقراء.

(١٤٨) هذا القول نصيحة نظرية؛ وهي بتمامها: (تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعَى لها في رَدَاهَا)؛ انظر: أوضح المسالك

١٥٣/٣، وشرح الأشموني ٥١٩/٢، ومعجم الهوامع ٢٩٤/٤، والدر المصون ١٦٨/٥.

(١٤٩) انظر: شرح الأشموني ٥٣٢/٢، وشرح التصريح ٥٨/٢، والدر المصون ١٦٦/٥ - ١٦٧.

(١٥٠) انظر: شرح الأشموني ٥٢١/٢، ومعجم الهوامع ٢٩٥/٤، والإحصاف ٤٣٥/٢، والدر المصون ١٦٧/٥.

(١٥١) انظر: شرح الأشموني ٥٢١/٢، وشرح ابن عقيل ٨٣/٣، ومعجم الهوامع ٢٩٥/٤، والإحصاف ٤٣٥/٢.

(١٥٢) البيت من البسيط؛ وهو لـ(ذي الرمة) في ديوانه ٩٩٦؛ وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٩٨٠/٢.

حيث فصل الشاعر بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور؛ وهو قوله: (مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا)؛ والتقدير: كَأَنَّ أَصْوَاتَ أَوَاخِرِ الْمَيْسِ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا .  
وقول الآخر: (الرمل)

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ (١٥٣)

حيث فصل الشاعر بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور؛ وهو قوله: (بِجُودٍ)؛ والتقدير: كم مقرف نال العُلَا بجودٍ .  
وقول الآخر: (المنسرح)

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبَهَةِ الْأَسَدِ (١٥٤)

حيث فصل الشاعر بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف وحرف العطف؛ وهو قوله: (وَجِبْهَتِهِ)، وَخُذِفَ الضَّمِيرُ لِفَهْمِ الْمَعْنَى اخْتِصَارًا؛ والتقدير: بَيْنَ ذِرَاعَيْ الْأَسَدِ وَجِبْهَتِهِ .  
وقول الآخر: (الطويل)

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةً وَإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ (١٥٥)

حيث فصل الشاعر بين المضاف؛ وهو قوله: (خُطَّتَا)، والمضاف إليه؛ وهو قوله: (إِسَارٍ) بِـ(إِمَّا)؛ ونظيره: هُوَ غُلَامٌ إِمَّا زَيْدٍ وَإِمَّا عَمْرٍو .  
وقول الآخر: (الطويل)

تَمَرٌ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَّتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورُهَا (١٥٦)

(١٥٣) البيت من الرمل؛ وهو لـ(أنس بن زعيم) في ديوانه ١١٣؛ وبلا نسبة في معجم الهوامع ٨٢/٤، ٣٣٢/٥ .

(١٥٤) البيت من المنسرح؛ وهو لـ(الفرزدق) في الكتاب ١/١٨٠؛ وبلا نسبة شرح الأشموني ٥١٤/٢ .

(١٥٥) البيت من الطويل؛ وهو لـ(تأبط شرأ) في ديوانه ٨٩؛ وبلا نسبة في الممتع في التصريف ٥٢٦/٢ .

(١٥٦) البيت من الطويل؛ وهو بلا نسبة في الإحصاف ٢/٤٢٨؛ وشرح التسهيل ٢٧٤/٣ .



حيث فصل الشاعر بين المضاف؛ وهو قوله: (غَائِلًا)، والمضاف إليه؛ وهو قوله: (صُدُورِهَا) بقوله: (عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا)، وهو فاعل وجار ومجرور؛ والتقدير: وقد شَفَّتْ غَائِلَ صُدُورِهَا عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا.

وقول الآخر: (الطويل)

فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَأَكُونُ وَمِذْحَتِي كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةَ بَعْسِيلِ<sup>(١٥٧)</sup>

والشاهد فيه قوله: (كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةَ)؛ فإن قوله: (نَاحِتِ) اسم فاعل مضاف إلى مفعوله؛ وهو قوله: (صَخْرَةَ)؛ وقد فصل بينهما بالظرف؛ وهو قوله: (يَوْمًا).

وقول الآخر: (المنسرح)

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا<sup>(١٥٨)</sup>

والشاهد فيه قوله: (بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا)؛ حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله: (بَعْدَ)، والمضاف إليه؛ وهو قوله: (بَهْجَتِهَا) بأجنبي؛ وهو قوله: (خَطِّ)، وهو فعل ماضٍ فاعله مستتر فيه يعود إلى (القلم) الذي في آخر البيت؛ وأصل البيت: فأصبحت بعد بهجتها قَفْرًا كَأَنَّ قَلَمًا خَطَّ بَهْجَتِهَا؛ ففصل بين (أَصْبَحَ) وخبرها، وبين المضاف والمضاف إليه، وبين الفعل ومفعوله، وبين (كَأَنَّ) واسمها، وقَدَّمَ خبر (كَأَنَّ) عليها وعلى اسمها؛ فصار أحمجية من الأحاجي.

وفي القراءات القرآنية؛ كقراءة بعض السلف<sup>(١٥٩)</sup>: (فلا تحسبن الله مُخْلِيفَ وَعَدَّهُ رُسُلِهِ) بنصب الدال من (وَعَدَّهُ)، وخفض اللام من (رُسُلِهِ) على

<sup>(١٥٧)</sup> البيت من الطويل؛ وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٥/٣، وشرح الأشموني ٥٢١/٢.

<sup>(١٥٨)</sup> البيت من المنسرح؛ وهو بلا نسبة في الإصناف ٤٣١/٢، وخزانة الأدب ٤١٨/٤، والخصائص ٣٣١/١.

<sup>(١٥٩)</sup> إبراهيم: الآية ٤٧؛ انظر: البحر المحيط ٦٥٨/٤، ٤٥٦/٦، والدر المصون ١٦٧/٥، ١٢٩/٧، وهمع الهوامع ٢٩٤/٤، وأوضح المسالك ١٥٤/٣، وشرح الأشموني ٥٢٠/٢، وشرح ابن عقيل ٨٣/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٨٨/٢.

تقدير: فلا تحسبن الله مخلفَ رسلِهِ وعدّه؛ ففرّق بين المتضايقين بالمفعول الثاني لـ(مخلف)؛ لأنه يتعدّى لاثنتين كفعله .

ومنه؛ قراءة الأعمش<sup>(١٦٠)</sup>: (وما هم بضارّي به من أحدٍ إلا بإذن الله) من غيرِ نونٍ؛ وفيه وجهان:

الأول — أنه أسقط النون تخفيفاً، وإن لم يقع اسم الفاعل صلة لـ(أل)؛ ومثله؛ قول الشاعر: (الطويل)

وَأَسْنَا إِذَا تَأْبُونُ سَلْمًا بِمُذْعِنِي لَكُمْ غَيْرَ أَنَا إِنْ نُسَلِّمَ نُسَلِّمَ<sup>(١٦١)</sup>

أراد: (بمذعنين)؛ فحذف النون على التخفيف؛ ونظيره — في التنثية — قولهم<sup>(١٦٢)</sup>: (قَطَا قَطَا بِيضَاكَ تِنْتَا وَبِيضِي مِتْنَا)؛ يريدون: تِنْتَانٍ وَمِتْتَانٍ؛ فحذفت النون على التخفيف؛ وعليه جمهور النحويين .

الثاني — وعليه التعزيز — وبه قال الزمخشري<sup>(١٦٣)</sup> — أن النون حذفت للإضافة إلى (أحد)؛ وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور؛ وهو (به)؛ وإليه ذهب ابن جني<sup>(١٦٤)</sup> وابن عطية<sup>(١٦٥)</sup> والعكبري<sup>(١٦٦)</sup> .

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته؛ كقول الرسول<sup>(١٦٧)</sup> صلى الله عليه وسلم —: (فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي) على تقدير: فهل أنتم تاركو صاحبي لي؛ ففرّق بين المتضايقين بالجار والمجرور؛ وهو قوله: (لي) .

<sup>(١٦٠)</sup> البقرة: الآية ١٠٢؛ انظر: المحتسب ١/١٨٧، والكشاف ١/٣٠٦، والمحزر الوجيز ١/١٨٨ .

<sup>(١٦١)</sup> البيت من الطويل؛ وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ١/٧٢، والبحر المحيط ١/٥٣٣، والدر المصون ٢/٤١٢ .

<sup>(١٦٢)</sup> انظر: البحر المحيط ١/٥٣٣، والدر المصون ٢/٤١٢ .

<sup>(١٦٣)</sup> انظر: الكشاف ١/٣٠٦ .

<sup>(١٦٤)</sup> انظر: المحتسب ١/١٨٧ .

<sup>(١٦٥)</sup> انظر: المحزر الوجيز ١/١٨٨ .

<sup>(١٦٦)</sup> انظر: إعراب القراءات الشواذ ١/١٩٤ .

<sup>(١٦٧)</sup> أخرجه البخاري في صحيحه ١٨/٧؛ في كتاب فضائل أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — باب قول النبي

— صلى الله عليه وسلم —: (لو كنت متخذاً خليلاً، وفي كتاب تفسير القرآن، سورة الأعراف ٥/٣٠٣؛ من حديث أبي الدرداء .

ولعل ما يُعزِّزُ ما ذهبْتُ إليه أمران:

الأول — أن هناك ألفاظاً قد قُبِلَتْ — في اللغة — تُنافي القياس بالنقل، وإن لم تُساوِ صحتها صحة القراءة المذكورة ولا قَارَبَتْهَا؛ كقولهم: (اسْتَحَذَ) — وبه جاء القرآن الكريم<sup>(١٦٨)</sup>؛ وقياسه: (اسْتَحَذَ) — وبه جاءت القراءات القرآنية<sup>(١٦٩)</sup>؛ وقولهم<sup>(١٧٠)</sup>: (هَذَا جُحْرٌ ضَنْبٌ خَرِبٌ)؛ وقياسه: (خَرِبٌ) بالرفع؛ وأمثال ذلك كثيرة؛ وقويّة في لسان العرب؛ وقد أكَّد ذلك — كما سبق — القرآن الكريم وقراءته.

الثاني — أن قارئها — ابن عامر — هو أعلى القراء السَّبْعَةِ سَنَدًا، وأقربهم إلى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — زَمَنًا؛ أمَّا علُوُّ سَنَدِهِ؛ فإنه قرأ على أبي الدرداء ووائلته بن الأسقع وفضالة بن عبيد ومعاوية بن أبي سفيان والمغيرة المخزومي، ونقل يحيى الزماري أنه قرأ على عثمان بن عفان نفسه، وأمَّا قُرْبُ زَمَنِهِ؛ فإنه وُلِدَ في حياة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وناهيك به أن هشام بن عمار — أحد شيوخ البخاري — أخذ عن أصحاب أصحابه؛ وفي هذا تنبيه على خطأ مَنْ رَدَّ قراءته ونسبه إلى لَحْنٍ أو ضَعْفٍ أو قُبْحٍ أو بُعْدٍ أو اتباع مجرد المرسوم فقط؛ وإذا صحَّت الرواية لم يكن سبيلٌ إلى رَدِّهَا؛ وقد أكَّدته تلك القراء.

وبناء على ذلك؛ فإن هذه القراءة — مع غيرِها مِن أخواتِها — قد أسهمت — مع شواهدِ العربيَّة الأخرى — في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقاً؛ أي: سواء أكان الفاصل ظرفاً أم جاراً ومجروراً أم غيرهما —؛ رَدًّا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين.

(١٦٨) في قول الله — تعالى —: (استحذ عليهم الشيطان فأتسأهم نكر الله)؛ المجادلة: الآية ١٩.

(١٦٩) وهي قراءة عمر بن الخطاب؛ انظر: المحرر الوجيز ٥/٢٨١، والدرالمصون ١٠/٢٧٤، والبحر المحيط ١٠/١٣٠.

(١٧٠) انظر: مغني اللبيب ٦٤٦، والإصناف ٢/٦٠٧، والكتاب ١/٤٣٦، ومعاني القرآن للأفغش ٢/٤٦٦، والخصائص ١/٢١٧، ٢/٤٣٢، والكشاف ٤/١٠٠، وتذكرة النحاة ٤٦٦، ومعجم الهوامع ٤/٣٠٤.

٧- جواز حذف الجار وانتصاب المجرور؛ وقد أيّد ذلك قراءة ابن مسعود<sup>(١٧١)</sup> :  
 (يسألونك الأنفال) على حذف حرف الجر؛ وانتصاب (الأنفال)  
 —(يسألون)؛ وإليه ذهب سيبويه<sup>(١٧٢)</sup> والفرّاء<sup>(١٧٣)</sup> والمبرد<sup>(١٧٤)</sup>  
 والزجاج<sup>(١٧٥)</sup> وابن جنى<sup>(١٧٦)</sup> والزمخشري<sup>(١٧٧)</sup> وابن السجري<sup>(١٧٨)</sup> وابن  
 عطية<sup>(١٧٩)</sup> والعكبري<sup>(١٨٠)</sup> وابن يعيش<sup>(١٨١)</sup> والمالقي<sup>(١٨٢)</sup> وابن عقيل<sup>(١٨٣)</sup>  
 والسيوطي<sup>(١٨٤)</sup>.

وهذه القراءة — على حذف الجار وانتصاب المجرور — من ضرورة  
 الشعر؛ تُحَقَّقُ ولا يُقَاسُ عليها عند بعض النحويين<sup>(١٨٥)</sup>؛ حتّى إن القزاز  
 القيرواني<sup>(١٨٦)</sup> أنكر ذلك؛ وقال: لا يَجُوزُ في كلام ولا شعر.

(١٧١) الأنفال: الآية ١؛ انظر: مختصر ابن خالويه ٥٤، والكشاف ٥٥١/٢، ولـ(سعد بن أبي وقاص) في إعراب  
 القرآن للنحاس ١٧٥/٢، ولـ(ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وعلي ابن الحسين وأبي جعفر محمد بن علي  
 وزيد بن علي وجعفر بن محمد وطلحة بن مصرف) في المحتسب ٣٨٦/١، ولـ(سعد بن أبي وقاص وعبد الله  
 بن مسعود وعلي بن الحسين وأبي جعفر محمد بن علي وزيد بن علي وجعفر بن محمد وطلحة بن مصرف  
 وعكرمة والضحاك وعطاء) في المحرر الوجيز ٤٩٦/٢، والبحر المحيط ٢٦٩/٥؛ وهي كذلك في الدر المصون  
 ٥٥٥/٥ إلا (الضحاك)؛ وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٥٨٤/١.

(١٧٢) انظر: الكتاب ٣٨/١-٣٩، ١٥٨-١٥٩، ٢١٤.

(١٧٣) انظر: معاني القرآن ٢/٢٦٧.

(١٧٤) انظر: المقتضب ٢/٣٢٠، ٤/٣٣٠-٣٣١.

(١٧٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٢١٠-٢١١.

(١٧٦) انظر: المحتسب ١/١٣١.

(١٧٧) انظر: الكشاف ٢/٥١٦، ٦/٢٢٧.

(١٧٨) انظر: أمالي ابن السجري ١/٢٨٥-٢٨٧، ٢/١٣١-١٣٤.

(١٧٩) انظر: المحرر الوجيز ٣/٢٢٢.

(١٨٠) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٤/٥٨٤-٥٨٥.

(١٨١) انظر: شرح المفصل ٧/٦٣-٦٤، ٨/٥٢-٥٣، ٩/١٠٣.

(١٨٢) انظر: رصف المباني ٣٢٠.

(١٨٣) انظر: شرح ابن عقيل ٢/١٥٠-١٥١.

(١٨٤) انظر: همع الهوامع ٣/١٥٤.

(١٨٥) انظر: المقرب ١/١١٥، ١٤٧، ومغني اللبيب ٤٥١، وهمع الهوامع ٣/١٥٤، ١٢/٥، وضرائر الشعر

١١٤-١١٥، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٤-١٣٥، والمحتسب ١/٣٨٦، ٢/٢٦٥، والبحر المحيط

٢٤٣/٨، ٧٩/٩، وشرح التصريح ١/٣١٢-٣١٣، وشرح الأشموني ٢/١٦٣-١٦٤، وأوضح المسالك

١٥٩-١٦٠، وشرح شذور الذهب ٢١٧، والكتاب ١/٣٨-٣٩.

والباحث بدوره يَرُدُّ هذا القَوْلَ؛ لأن حذف الجار وانتصاب المجرور جائز؛ وقد أكدته تلك القراءة؛ وله ما يُؤيِّده - كما أثبت البحث - في كلام العرب، والقرآن الكريم وقراءاته، والكلام العربي المعتد بفصاحته؛ ففي كلام العرب؛ كقولهم<sup>(١٨٧)</sup>: (ضُرِبَ زَيْدٌ الظَهْرَ والبَطْنَ)؛ إذ المعنى: عَلَى الظَهْرِ والبَطْنِ؛ وقولهم<sup>(١٨٨)</sup>: (اسْتَغْفَرْتُ اللّهَ ذَنْبًا)؛ أي: مِنْ ذَنْبٍ؛ وقولهم<sup>(١٨٩)</sup> - فيما حكاه الثقات - : (مررتُ زيدًا)؛ أي: بزيدٍ؛ وعليه؛ قول الشاعر: (الكامل)

لَنْ يَهْزُ الكَفَّ يَغْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّعَلَّبُ<sup>(١٩٠)</sup>

والشاهد فيه قوله: (كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّعَلَّبُ)؛ حيث حُذِفَ حرف الجر؛ وهو (في) المقدر؛ ثم نُصِبَ الاسم الذي كان مجرورًا به؛ وهو (الطَّرِيقَ)؛ والأصل: كَمَا عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ التَّعَلَّبُ.  
وقول الآخر: (البيسط)

أَلَيْتُ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي القَرِيَةِ السُّوسُ<sup>(١٩١)</sup>

والشاهد فيه قوله: (أَلَيْتُ حَبَّ العِرَاقِ)؛ حيث حُذِفَ حرف الجر؛ وهو (عَلَى) المقدر؛ ثم نُصِبَ الاسم الذي كان مجرورًا به؛ وهو (حَبَّ العِرَاقِ)؛ والأصل: أَلَيْتُ عَلَى حَبِّ العِرَاقِ.  
وقول الآخر: (الوافر)

نُعَالِي اللَّحْمَ لِلأَضْيَافِ نِينًا وَنُرْخِصُهُ إِذَا نَضِجَ القُدُورُ<sup>(١٩٢)</sup>

(١٨٦) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٥ .

(١٨٧) انظر: الكتاب ١/١٥٨، ١٥٩، والدر المصون ٥/٢٦٧، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٢١٠-٢١١ .

(١٨٨) انظر: شرح المفصل ٩/١٠٣ .

(١٨٩) انظر: شرح المفصل ٨/٨، ١٠٣/٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٤ .

(١٩٠) البيت من الكامل؛ وهو لـ(ساعدة بن جوية الهذلي) في تخلص الشواهد ٥٠٣، والكتاب ١/٣٦، ٢١٤ .

٥٤٤/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٥٩، وشرح الأشموني ٢/١٦٤، ومع الهوامع ٣/١٥٤، ١٢/٥ .

(١٩١) البيت من البسيط؛ وهو لـ(المتلمس) في ديوانه ٩٥، وتخلص الشواهد ٥٠٧، والجنى السداني ٤٧٣،

والكتاب ١/٣٨؛ وأملئ ابن الشجري ٢/١٣٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٦٠ .

(١٩٢) البيت من الوافر؛ وهو لـ(الحطينة) في أمالي المرتضى ٣/١٥؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/٢٦٥ .

والشاهد فيه قوله: (نُعَالِي اللَّحْمَ)؛ حيث حُذِفَ حرف الجر؛ وهو (البَاءُ) المقَدَّرُ؛ ثم نُصِبَ الاسم الذي كان مجروراً به؛ وهو (اللَّحْمُ)؛ والأصل: نُعَالِي بِاللَّحْمِ .

وقول الآخر: (الطويل)

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالُ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِغُ<sup>(١٩٣)</sup>

والشاهد فيه قوله: (مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالُ)؛ حيث حُذِفَ حرف الجر؛ وهو (مِنْ) المقَدَّرُ؛ ثم نُصِبَ الاسم الذي كان مجروراً به؛ وهو (الرَّجَالُ)؛ والأصل: مِمَّا الَّذِي اخْتِيرَ مِنَ الرَّجَالِ .

وقول الآخر: (البيسط)

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ<sup>(١٩٤)</sup>

والشاهد فيه قوله: (أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا)؛ حيث حُذِفَ حرف الجر؛ وهو (مِنْ) المقَدَّرُ؛ ثم نُصِبَ الاسم الذي كان مجروراً به؛ وهو (ذَنْبًا)؛ والأصل: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ ذَنْبٍ .

وقول الآخر: (الطويل)

جَزَى اللَّهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتِي أُمَّ مَعْبِدٍ<sup>(١٩٥)</sup>

والشاهد فيه قوله: (قَالَا خَيْمَتِي أُمَّ مَعْبِدٍ)؛ حيث حُذِفَ حرف الجر؛ وهو (فِي) المقَدَّرُ؛ ثم نُصِبَ الاسم الذي كان مجروراً به؛ وهو (خَيْمَتِي)؛ والأصل: قَالَا فِي خَيْمَتِي أُمَّ مَعْبِدٍ .

وقول الآخر: (الوافر)

(١٩٣) البيت من الطويل؛ وهو لـ(الفرزدق) في ديوانه ٤١٨/١، والكتاب ٣٩/١؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٥١/٨، والمقتضب ٣٣٠/٤، وجمع الهوامع ٢٦٤/٢، والكشاف ٥١٦/٢ .

(١٩٤) البيت من البيسط؛ وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٦/٢، وتخليص الشواهد ٥٠٤، وشرح المفصل ٦٣/٧، ٥١/٨، والكتاب ٣٧/١، والمقتضب ٣٢٠/٢، ٣٣١/٤، وجمع الهوامع ١٧/٥ .

(١٩٥) البيت من الطويل؛ وهو لـ(رجل من الجن) في الدرر ٨٧/٣، وشرح شذور الذهب ٢١٦؛ وبلا نسبة في لسان العرب (قبيل)، والمقرب ١٤٧/١، وجمع الهوامع ١٥٤/٣ .

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ<sup>(١٩٦)</sup>

والشاهد فيه قوله: (تَمْرُونَ الدِّيَارَ)؛ حيث حُذِفَ حرف الجر؛ وهو (البَاءُ) أو (عَلَى) المقَدَّرُ؛ ثم نُصِبَ الاسم الذي كان مجروراً به؛ وهو (الدِّيَارَ)؛ والأصل: تَمْرُونَ بالدِّيَارِ أو عَلَيَّ الدِّيَارِ؛ وَيَدُلُّ - على الأخير - في نظر الباحث - قول الله<sup>(١٩٧)</sup> - تعالى - : (وَإِنكُمْ لَتَمْرُونَ عَلَيْهِمْ مَصْبِحِينَ \* وبالليل أفلا تعقلون)؛ وقوله<sup>(١٩٨)</sup> - تعالى - : (وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ) .  
وقول الآخر: (الكامل)

نَبُتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاةُ كَأَسْمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ<sup>(١٩٩)</sup>

والشاهد فيه قوله : (نَبُتُ زُرْعَةً)؛ حيث حُذِفَ حرف الجر؛ وهو (مِنْ) المقَدَّرُ؛ ثم نُصِبَ الاسم الذي كان مجروراً به؛ وهو (زُرْعَةً)؛ والأصل: نَبُتُ مِنْ زُرْعَةٍ .  
وفي القرآن الكريم؛ كقول الله<sup>(٢٠٠)</sup> - تعالى - : (وَتَحْتَوْنَ الْجِبَالَ بِيوتًا)؛ أي: مِنْ الْجِبَالِ؛ وَيَدُلُّ لَهُ - في نظر الباحث - أن الله - تبارك وتعالى - قد صرَّحَ به في سورة الشعراء؛ فقال<sup>(٢٠١)</sup> - سبحانه - : (وَتَحْتَوْنَ مِنَ الْجِبَالِ بِيوتًا) .

(<sup>١٩٦</sup>) البيت من الوافر؛ وهو لـ(جرير) في ديوانه ٢٧٨، وتخليص الشواهد ٥٠٣؛ وبلا نسبة في رصف المبهاتي ٣٢٠، وشرح ابن عقيل ١٥٠/٢، وشرح المفصل ٨/٨، ١٠٣/٩ .

(<sup>١٩٧</sup>) الصافات: الأيتان ١٣٧، ١٣٨ .

(<sup>١٩٨</sup>) يوسف: الآية ١٠٥ .

(<sup>١٩٩</sup>) البيت من الكامل؛ وهو لـ(الناطقة الذبياتي) في ديوانه ٥٤، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣٥/٢، وتخليص

الشواهد ٤٦٧، وشرح التصريح ٢٦٥/١؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٦٨/٢ .

(<sup>٢٠٠</sup>) الأعراف: الآية ٧٤ .

(<sup>٢٠١</sup>) الشعراء: الآية ١٤٩ .

ومنه ؛ قوله (٢٠٢) - تعالى - : (واختار موسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لمِيقَاتِنَا)؛ أي: مِنْ قَوْمِهِ؛ وقوله (٢٠٣) - تعالى - : (ورفع بعضهم درجات)؛ أي: إلى درجات؛ وقوله (٢٠٤) - تعالى - : (ولكن لا تواعدن سرًّا)؛ أي: على سرٍّ؛ أي: على نِكَاحٍ؛ وقوله (٢٠٥) - تعالى - : (واقعدوا لهم كُلَّ مَرْصَدٍ)؛ أي: على كُلِّ مَرْصَدٍ؛ وقوله (٢٠٦) - تعالى - : (وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ)؛ أي: تَطَوَّعَ بِخَيْرٍ؛ وقوله (٢٠٧) - تعالى - : (قال فيما أغويتني لأقعدن لهم صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ)؛ أي: على صِرَاطِكَ الْمُسْتَقِيمِ؛ وقوله (٢٠٨) - تعالى - : (وصدها مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ كَافِرِينَ)؛ أي: وصدها عَنْ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ وقوله (٢٠٩) - تعالى - : (وأنا منَّا الصَّالِحُونَ وَمَا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدْدًا)؛ أي: فِي طَرَائِقَ قِدْدًا؛ وقوله (٢١٠) - تعالى - : (أوَ اطرحوه أرضًا)؛ أي: فِي أرضٍ؛ وقوله (٢١١) - تعالى - : (ولو نشاء لطمسنا على أعينهم فاستبقوا الصِّرَاطَ فَأَنَّى يبصرون)؛ أي: على الصِّرَاطِ؛ وقوله (٢١٢) - تعالى - : (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ)؛ أي: أعلم بِمَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ؛ وَيَذُلُّ لَهُ - فِي نَظَرِ الْبَاحِثِ - أَنْ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَدْ صَرَخَ بِهِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ؛ فقال (٢١٣) - سبحانه - : (إِنَّ رَبَّكَ

- 
- (٢٠٢) الأعراف : الآية ١٥٥ .
  - (٢٠٣) البقرة : الآية ٢٥٣ .
  - (٢٠٤) البقرة : الآية ٢٣٥ .
  - (٢٠٥) التوبة : الآية ٥ .
  - (٢٠٦) البقرة : الآية ١٥٨ .
  - (٢٠٧) الأعراف : الآية ١٦ .
  - (٢٠٨) النمل : الآية ٤٣ .
  - (٢٠٩) الجن : الآية ١١ .
  - (٢١٠) يوسف : الآية ٩ .
  - (٢١١) يس : الآية ٦٦ .
  - (٢١٢) الأنعام : الآية ١١٧ .
  - (٢١٣) النحل : الآية ١٢٥ .



هو أعلم بِمَنْ ضَلَّ عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين؛ وقال<sup>(٢١٤)</sup> — تعالى —: (ذلك مبلغهم من العلم إن ربك هو أعلم بِمَنْ ضَلَّ عن سبيله وهو أعلم بمن اهتدى)؛ وقال<sup>(٢١٥)</sup> — سبحانه —: (إن ربك هو أعلم بِمَنْ ضَلَّ عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين) .

وفي القراءات القرآنية؛ كقراءة عاصم<sup>(٢١٦)</sup> — في رواية —: (هنالك تَبَلُّو كُلَّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ) بالنون ونصب (اللام)؛ فقلوه: (مَّا أَسْلَفَتْ) — على هذه القراءة — يحتمل أن يكون في محل نصب على إسقاط الخافض؛ أي: بِمَا أَسْلَفَتْ؛ فَلَمَّا سَقَطَ الخافض انتصب مجروره؛ وقد يحتمل ذلك — في نظر الباحث — قراءة الجمهور<sup>(٢١٧)</sup> : (هنالك تَبَلُّو كُلَّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ) بالتاء ورفع (اللام) .

ومنه؛ قراءة عاصم<sup>(٢١٨)</sup> — فيما رَوَى المفضل الضبي عنه —: (وعلى أبصارهم غشاوة) بالنصب على إسقاط حرف الجر؛ ويكون قوله<sup>(٢١٩)</sup> — تعالى —: (وعلى أبصارهم) معطوفاً على ما قبله؛ والتقدير: ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم بغشاوة؛ ثم حذف حرف الجر فانصب ما بعده؛ وقراءة الجارود بن أبي سبرة<sup>(٢٢٠)</sup>: (وَمَا يُخَدَعُونَ إِلَّا أُنْفُسَهُمْ) على البناء للمفعول؛ على أن الأصل: (وَمَا يُخَدَعُونَ إِلَّا عَن أَنْفُسِهِمْ)؛

(٢١٤) النجم: الآية ٣٠ .

(٢١٥) القلم: الآية ٧ .

(٢١٦) يونس: الآية ٣٠؛ انظر: البحر المحيط ٥١/٦، والدر المصون ١٩٣/٦؛ وبلا نسبة في الكشف ١٣٤/٣ .

(٢١٧) انظر: حجة القراءات ٣٣١، والكشف ٥١٧/١، والحجة للقراء السبعة ٣٦٢/٢، والدر المصون ١٩٣/٦، والمحرم الوجيز ١١٧/٣، والبحر المحيط ٥١/٦؛ وبلا نسبة في التبيان ٥١٨/١ .

(٢١٨) البقرة: الآية ٧؛ انظر: المحرم الوجيز ٨٨/١، ومختصر ابن خالويه ١٠، ومعاني القرآن للقرآء ٢٢/١، ولسان المفضل — دون تحديد — في البحر المحيط ٨١/١، ولسان عاصم — دون تحديد — في مشكل إعراب القرآن ٤٣-٤٤، ولسان المفضل عن عاصم بن بهدلة في إعراب القرآن للنحاس ١٨٦/١؛ وبلا نسبة في الكشف ١٦٩/١، والبيان ٥٣/١، والتبيان ٢٩/١، وإعراب القراءات الشواذ ١١٧/١ .

(٢١٩) البقرة: الآية ٧ .

(٢٢٠) البقرة: الآية ٩؛ انظر: مختصر ابن خالويه ١٠، والمحرم الوجيز ٩٠/١، والبحر المحيط ٩٣/١، وتفسير القرطبي ١٩٦/١، والمحتسب ١٣٠/١؛ وبلا نسبة في الكشف ١٧٥/١، وإعراب القراءات الشواذ ١٢٠/١ .

فَلَمَّا حُذِفَ الحَرْفَ انْتَصَبَ مَا بَعْدَهُ؛ وَقِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَابْنِ عَامِرٍ وَالكَسَائِي(٢٢١): (إِنَّ الحَكْمَ إِلَّا اللهُ يَقْضِي الحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الفَاصِلِينَ) بِضَادٍ مَعْجَمَةٌ مَخْفَفَةٌ مَكْسُورَةٌ؛ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الجَرِّ؛ أَي: يَقْضِي بِالحَقِّ؛ فَلَمَّا حُذِفَ الحَرْفَ انْتَصَبَ مَجْرُورُهُ؛ وَيَدُلُّ لَهُ - فِي نَظَرِ البَاحِثِ -؛ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ(٢٢٢): (إِنَّ الحَكْمَ إِلَّا اللهُ يَقْضِي بِالحَقِّ وَهُوَ خَيْرُ الفَاصِلِينَ) بِحَرْفِ الجَرِّ عَلَى الأَصْلِ.

وَفِي الكَلَامِ العَرَبِيِّ المَعْتَدِ بِفِصَاحَتِهِ؛ كَقَوْلِ الرَّاوِي(٢٢٣): (وَكَانَ شُرَيْحٌ يَأْمُرُ العَرِيمَ أَنْ يُحْبَسَ إِلَى سَارِيَةِ المَسْجِدِ)؛ بِحَذْفِ الجَارِ وَانْتِصَابِ المَجْرُورِ؛ إِذِ الأَصْلُ: يَأْمُرُ بِالعَرِيمِ. وَلَعَلَّ مَا يُعْرَزُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ؛ أَنَّ الشَّاعِرَ قَدِ جَمَعَ بَيْنَ اللِّغَتَيْنِ: (إثبات الحرف وتركه) فِي قَوْلِهِ: (البسيط)

أَمْرَتِكَ الخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ(٢٢٤)

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: (أَمْرَتِكَ الخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ)؛ حَيْثُ صَرَّخَ الشَّاعِرُ بِحَرْفِ الجَرِّ فِي قَوْلِهِ: (مَا أَمَرْتُ بِهِ)؛ وَلَمْ يُصَرِّخْ بِهِ فِي قَوْلِهِ: (أَمْرَتِكَ الخَيْرِ)؛ إِذِ الأَصْلُ: أَمْرَتِكَ بِالخَيْرِ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ - فِي نَظَرِ البَاحِثِ - عَلَى صِحَّةِ حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ وَانْتِصَابِ مَا بَعْدَهُ؛ تَأْيِيدًا لـ(بعض النحويين).

(٢٢١) الأتعمام: الآية ٥٧؛ انظر: الحجة للقراء السبعة ١٦٦/٢، وحجة القراءات ٢٥٤، والكشف ٤٣٤/١،

والمحرر الوجيز ٢٩٩/٢، والبحر المحيط ٥٣١/٤، والدر المصون ٦٥٧/٤.

(٢٢٢) انظر: الحجة للقراء السبعة ١٦٧/٢، والكشاف ٣٥٤/٢، ولـ(ابن عباس وعبد الله) فِي معاني القرآن للقراء

١/٢٣٠، وبلا نسبة فِي التبيان ٣٩٣/١.

(٢٢٣) أخرجه البخاري فِي صحيحه ٣٩؛ فِي كتاب الصلاة - باب الاغتسال إِذَا أسلم، وربط الأسير - أَيْضًا - فِي

المسجد؛ وَكَانَ شُرَيْحٌ يَأْمُرُ العَرِيمَ أَنْ يُحْبَسَ إِلَى سَارِيَةِ المَسْجِدِ.

(٢٢٤) البيت من البسيط؛ وَهُوَ لـ(عمرو بن معدي كرب) فِي ديوانه ٦٣، وَالكتاب ٣٧/١، وَمعنى اللبيب ٣١٠،

٥٣٢؛ وبلا نسبة فِي شرح شذور الذهب ٣٢٨، وَشرح المفضل ٥٠/٨، وَالمحتسب ١٣١/١، ٣٨٦.

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة - مع غيرها من أخواتها - قد أسهمت - مع شواهد العربية الأخرى - في جواز حذف الجار وانتصاب المجرور؛ ردًا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين .

٨- جواز حذف البدل المضاف، وإبقاء المضاف إليه مجرورًا ؛ وقد أيد ذلك قراءة ابن جزام (٢٢٥) : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) بالجر على تقدير: واللَّهُ يريدُ عَرَضَ الْآخِرَةِ ؛ لأجل المقابلة فحذف البدل، وأبقى عمله ؛ وإليه ذهب ابن مالك (٢٢٦) والمرادي (٢٢٧) .

وهذه القراءة - على حذف البدل المضاف، وإبقاء المضاف إليه على ما كان عليه مِنَ الْجَرِّ - من قبيل الشذوذ عند العكبري (٢٢٨) والمالقي (٢٢٩) .

والباحث بدوره يرُدُّ هذا القول ؛ لأنَّ حذف البدل المضاف، وإبقاء المضاف إليه مجرورًا جائز؛ وقد أكَّدته تلك القراءة؛ وله ما يُؤَيِّدُه - كما أثبت البحث - في كلام العرب، والكلام العربي المعتد بفصاحته؛ ففي كلام العرب؛ كقول بعضهم (٢٣٠) - فيما حكاه الثقات -: (رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ فُلَانٍ)؛ على تقدير: رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ أَحَدَ تَيْمِ فُلَانٍ؛ فحذف البدل وأبقى عمله؛ وعليه قول الشاعر: (الخفيف)

رَجِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ (٢٣١)

(٢٢٥) الأفعال: الآية ٦٧؛ انظر: شرح التسهيل ٢٧١/٣، والمحتسب ٣٩٧/١، والبحر المحيط ٣٥٣/٥؛ وبلا

نسبة في الكشاف ٦٠٠/٢، والتبيان ٤٨٥/١، وفتح القدير ٣٢٥/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٦٠٥/١ .

(٢٢٦) انظر: شرح التسهيل ٢٧٢/٣، ١٩٣-١٩٤، وشواهد التوضيح ٥٧-٥٨ .

(٢٢٧) انظر: الجنى الداني ٦٠٤-٦٠٥ .

(٢٢٨) انظر: إعراب الحديث النبوي ١٧٤-١٧٥ .

(٢٢٩) انظر: رصف المباني ٤١٢ .

(٢٣٠) انظر: شرح التسهيل ٢٧١/٣ .

(٢٣١) البيت من الخفيف؛ وهو لـ (عبيد الله بن قيس الرقيات) في ديوانه ٢٠؛ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٧١/٣ .

والشاهد فيه حذف (أعظم)، وبقاء (طلحة) على جره من غير عطف ولا إضافة إلى مثل المحذوف؛ والتقدير: أعظم طلحة الطلحات .  
وقول الآخر: (الرجز)

الْأَكْلُ الْمَالَ الْيَتِيمِ بَطْرًا يَأْكُلُ نَارًا وَسَيَصَلَّى سَقَرًا<sup>(٢٣٢)</sup>

والشاهد فيه حذف (مال)، وبقاء (اليتيم) على جره من غير عطف ولا إضافة إلى مثل المحذوف؛ والتقدير: الأكل المال مال اليتيم .  
وقول الآخر: (البيسط)

الْمَالُ ذِي كَرَمٍ تَتَمَّى مَحَامِدُهُ مَا دَامَ يَبْدُلُهُ فِي السِّرِّ وَالْعَلَنِ<sup>(٢٣٣)</sup>

والشاهد فيه حذف (مال)، وبقاء (ذي كرم) على جره من غير عطف ولا إضافة إلى مثل المحذوف؛ والتقدير: المال مال ذي كرم .

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته؛ كقول أبي هريرة<sup>(٢٣٤)</sup> - رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (تَمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ اسْتَلْفَهُ فَأَتَى بِالْأَلْفِ دِينَارٍ)؛ بإبدال ألف المضاف من المعرّف بالألف واللام، ثم حذف المضاف، وهو البذل؛ لدلالة المبدل منه عليه، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجر؛ كما حذف المعطوف المضاف وترك المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف؛ كقولهم<sup>(٢٣٥)</sup>: (مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ، وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ)؛ والأصل: مَا كُلُّ سَوْدَاءَ، وَلَا كُلُّ بَيْضَاءَ .

- (٢٣٢) الرجز بلا نسبة في همع الهوامع ٢٩٢/٤، وشرح التسهيل ٢٧١/٣، وشواهد التوضيح ٥٨ .  
(٢٣٣) البيت من البسيط؛ وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٧٢/٣، وشواهد التوضيح ٥٨ .  
(٢٣٤) أخرجه البخاري في صحيحه ١٧٨؛ في كتاب الكفالة - باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها .  
(٢٣٥) انظر: شرح التسهيل ١٩٤/٣، ٢٧٠، وبالأصل قد روي في مجمع الأمثال ٣٢٣/٣ .

ومنه ؛ قول النبي<sup>(٢٣٦)</sup> - صلى الله عليه وسلم - : (خيرُ الخيلِ الأدهمُ الأقرحُ الأرثمُ المحجَّلُ ثلاثٍ)؛ أي: المحجَّلُ محجَّلٌ ثلاثٍ؛ فحذفَ البدل، وأبقى عمله؛ وهذا أجودٌ - في نظر ابن مالك<sup>(٢٣٧)</sup> - من أن يكون على تقدير: المحجَّلُ في ثلاثٍ .

ومنه ؛ قول بعض الصحابة<sup>(٢٣٨)</sup> - رضي الله عنهم - في حديث الدجال - : (يا رسول الله : وما لُبُّثُهُ في الأرض ؟ قال: "أربعين يوماً")؛ أي: لُبُّثٌ أربعين يوماً؛ فحذفَ البدل، وأبقى عمله .

وعليه ؛ - ما جاء في باب استعانة اليد في الصلاة - : (ثم قرأ العشرَ آياتٍ<sup>(٢٣٩)</sup>)؛ على أن المراد: ثم قرأ العشرَ عشرَ آياتٍ على البدل، ثم حذفَ البدل، وبقي ما كان مضافاً مجروراً .

ولعل ما يُعزِّزُ ما ذهبُ إليه، أن المضاف قد يُحذفُ باقياً عمله، وإن لم يكن بدلاً؛ وعليه ؛ قول النبي<sup>(٢٤٠)</sup> - صلى الله عليه وسلم - : (فضلُ الصلاةِ بالسَّوَاكِ على الصلاةِ بغيرِ سِوَاكٍ سبعينَ صلاةً)؛ أي: فضلُ سبعينَ صلاةً؛ ويجوز أن يكون الأصل - عند ابن مالك<sup>(٢٤١)</sup> - : (بِسبعينَ صلاةً)؛ فحذفت (الباء) وبقي عملها؛ وإليه نحا الباحث .

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة قد أسهمت - مع شواهدٍ العربيَّةِ الأخرى - في جواز حذف البدل المضاف، وإبقاء المضاف إليه مجروراً ؛ رَدًّا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين .

(٢٣٦) أخرجه الترمذي في سننه ١٨٢٥ ؛ في كتاب أبواب الجهاد - باب ما جاء ما يُستحب من الخيل؛ وابن ماجه في

سننه ٢٦٤٥ ؛ في كتاب أبواب الجهاد - باب ارتباط الخيل في سبيل الله ؛ بلفظٍ قد أخرجه عن الشاهد .

(٢٣٧) انظر : شرح التسهيل ١٩٣/٣ ، وشواهد التوضيح ٥٨ .

(٢٣٨) أخرجه ابن ماجه في سننه ٢٧٢٣ ؛ في كتاب أبواب الفتن - باب فتنة الدجال وخروج عيسى بن مريم وخروج

ياجوج ومأجوج ؛ بلفظٍ قد أخرجه عن الشاهد .

(٢٣٩) أخرجه البخاري في صحيحه ٩٣ ؛ في كتاب أبواب العمل في الصلاة - باب استعانة اليد في الصلاة إذا كان من

أمر الصلاة ؛ بلفظ : (ثم قرأ العشرَ الآياتِ خواتيمَ سورةِ آل عمران) ؛ وعلى هذه الرواية ينتفي الشاهد .

(٢٤٠) أخرجه أحمد في المسند ٢٧٢/٦ ؛ والمنأوى في قبض القدير ٤٣١/٤ .

(٢٤١) انظر : شواهد التوضيح ٥٩ .

٩- جواز إضمار ضمير الشأن في (كان) ؛ وقد أيّد ذلك قراءة الحجّاج بن يوسف الثقفي<sup>(٢٤٢)</sup>: (قيل إن كان أبائكم وأبنائكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموالاً اقتترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكنُ ترضونها أحبُّ إليكم من الله ورسوله وجهادٍ في سبيله) بالرفع على الابتداء والخبر، واسم (كان) مضمّر فيها؛ وهو ضمير الشأن ؛ وتكون الجملة حينئذٍ في موضع نصبٍ على أنها خبر (كان) ؛ وإليه ذهب النحاس<sup>(٢٤٣)</sup> وأبو حيّان الأندلسي<sup>(٢٤٤)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٢٤٥)</sup> - في قوله الأول - ؛ وبه قال العكبري<sup>(٢٤٦)</sup>.

وهذه القراءة - بالرفع على الابتداء والخبر، واسم (كان) مضمّر فيها - غيرُ جائزة في القرآن الكريم عند النحاس<sup>(٢٤٧)</sup> وأبي حيّان الأندلسي<sup>(٢٤٨)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٢٤٩)</sup> - في قوله الآخر - وابن عطية<sup>(٢٥٠)</sup> ؛ وبه قال القرطبي<sup>(٢٥١)</sup>.

والباحث بدوره يرُدُّ هذا القول ؛ لأن إضمار ضمير الشأن في (كان) جائزٌ ؛ وقد أكّدته تلك القراءة ؛ وله ما يؤيِّده - كما أثبت البحث - في الشعر العربي، والقراءات القرآنيّة ؛ ففي الشعر العربي ؛ كقول العجير السلولي: (الطويل)

<sup>(٢٤٢)</sup> التوبة : الآية ٢٤ ؛ انظر: المحرر الوجيز ١٨/٣ ، والبحر المحيط ٣٩٢/٥ ، والدر المصون ٣٣/٦ ؛ وبلا نسبة

في إعراب القراءات الشوانذ ٦١٢/١ .

<sup>(٢٤٣)</sup> انظر : إعراب القرآن ٢٠٨/٢ .

<sup>(٢٤٤)</sup> انظر : البحر المحيط ٣٩٢/٥ .

<sup>(٢٤٥)</sup> انظر : الدر المصون ٣٣/٦ .

<sup>(٢٤٦)</sup> انظر : إعراب القراءات الشوانذ ٦١٢/١ .

<sup>(٢٤٧)</sup> انظر : إعراب القرآن ٣٠٨/٢ .

<sup>(٢٤٨)</sup> انظر : البحر المحيط ٣٩٢/٥ .

<sup>(٢٤٩)</sup> انظر : الدر المصون ٣٣/٦ .

<sup>(٢٥٠)</sup> انظر : المحرر الوجيز ١٨/٣ .

<sup>(٢٥١)</sup> انظر : تفسير القرطبي ٩٥/٨ .

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتًا      وَأَخْرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أُصْنَعُ<sup>(٢٥٢)</sup>  
 والشاهد فيه قوله: (كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ)؛ حيث جاء اسم (كان) ضمير الشأن المحذوف، وخبرها الجملة الاسمية: (النَّاسُ صِنْفَانِ)؛ ويُروى: (كَانَ النَّاسُ صِنْفَيْنِ) وعلى هذه الرواية يكون (الناس) اسماً لـ (كان)، و(صِنْفَيْنِ) خبرها؛ ولاشاهد حينئذٍ.

وقول الآخر: (البيسط)

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَفَرْتُ بِهَا      وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ<sup>(٢٥٣)</sup>  
 والشاهد فيه قوله: (وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ)؛ حيث جاء اسم (ليس) ضمير الشأن المحذوف، وخبرها الجملة الاسمية: (شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ).

وقول الآخر: (الطويل)

وَلَا أَنْبَأَنَّ أَنْ وَجْهَكَ شَانَهُ      خُمُوشٌ وَإِنْ كَانَ الْحَمِيمُ حَمِيمُ<sup>(٢٥٤)</sup>  
 والشاهد فيه قوله: (وَإِنْ كَانَ الْحَمِيمُ حَمِيمُ)؛ حيث جاء اسم (كان) ضمير الشأن المحذوف، وخبره الجملة الاسمية: (الْحَمِيمُ حَمِيمُ).

وفي القراءات القرآنية؛ كقراءة أبي سعيد الخدري<sup>(٢٥٥)</sup>: (وَأَمَّا الْغَلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَانِ) بالألف على أن يُضمَر في (كان) ضمير الشأن، و(أبواه مؤمنان) مبتدأ وخبر في محل النصب خبراً لـ(كان).

ومنه؛ قراءة طلحة بن مصرف<sup>(٢٥٦)</sup>: (لَوْ كَانَ هَوْلَاءِ آلِهَةً مَا وَرَدُوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ) بالرفع على أن يُضمَر في (كان) ضمير الشأن، و(هؤلاء آلهة) مبتدأ وخبر في محل النصب خبراً لـ(كان).

(<sup>٢٥١</sup>) البيت من الطويل؛ وهو لـ(العجير السلولي) في الأزهية ١٩٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن السجري ١١٦/٣.

(<sup>٢٥٢</sup>) البيت من البيسط؛ وهو لـ(هشام بن عقبة) في الأزهية ١٩١ ٧٨؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٦٤/٢.

(<sup>٢٥٣</sup>) البيت من الطويل؛ وهو لـ(عبد قيس بن خفاف البرجمي) في شرح شواهد الإيضاح ١١٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن السجري ١١٦/٣.

(<sup>٢٥٤</sup>) الكهف: الآية ٨٠؛ انظر: المحتسب ٧٨/٢، والمحرر الوجيز ٥٣٦/٣، ولـ(الجحدري) في الكشف

٦٠٧/٣، ولـ(أبي سعيد الخدري والجحدري) في البحر المحيط ٢١٤/٧، والدر المصون ٥٣٨/٧؛ وبلا نسبة في

التبيين ١١٢/٢، وإعراب القراءات الشواهد ٣١/٢.

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة - مع غيرها من أخواتها - قد أسهمت - مع شواهد العربية الأخرى - في جواز إضمار ضمير الشأن (كان)؛ رَدًّا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين .

١٠- جواز سد الحال مسد الخبر، مع صلاحية الحال للخبرية؛ وقد أيّد ذلك قراءة أمير المؤمنين<sup>(٢٥٧)</sup> - علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : (ونحن عصبه) بالنصب على أن الخبر محذوف؛ والتقدير: ونحن نرى أو نجتمع؛ فيكون (عصبه) حالاً قد سَدَّتْ مسد الخبر المحذوف وجوباً؛ وإليه ذهب ابن مالك<sup>(٢٥٨)</sup> .

وهذه القراءة - بالنصب على أن الحال قد سدت مسد الخبر، مع صلاحية الحال للخبرية - شاذة أو قليلة لا تكاد تستعمل عند جمهور النحويين<sup>(٢٥٩)</sup> .

والباحث بدوره يردُّ هذا القول؛ لأنَّ سد الحال مسد الخبر، مع صلاحية الحال للخبرية جائز؛ وقد أكَّدته تلك القراءة؛ وله ما يُؤيِّده - كما أثبت البحث - في كلام العرب، والكلام العربي المعتمد بفصاحته؛ ففي كلام العرب؛ بقولهم<sup>(٢٦٠)</sup> : - في المثل - : (حُكْمُكَ مُسَمَّطًا) بالنصب على الحال؛ وهي حال سَدَّتْ مسد الخبر المسند إلى (حُكْمُكَ) المحذوف وجوباً؛ والتقدير: حُكْمُكَ لَكَ مُسَمَّطًا؛ أي: مُنْبَتًا؛ وعليه قول الشاعر: (الرجز)

<sup>(٢٥٦)</sup> الأبياء: الآية ٩٩؛ انظر: البحر المحیط ٤٦٩/٧، والدر المصون ٢٠٧/٨ .

<sup>(٢٥٧)</sup> يوسف: الآية ٨؛ انظر: الدر المصون ٤٤٢/٦، وشواهد التوضيح ١١١، و-(النزال بن سبرة عن علي ابن أبي طالب - رضي الله عنه -) في البحر المحیط ٢٤٢/٦، ومختصر ابن خالويه ٦٧؛ وبلا نسبة في التبيان ٧/٢؛ ونظيرها - في القراءة والتخريج - قول الله - تعالى - في يوسف - أيضًا -: (قالوا لئن أكله الذئب ونحن عصبه إنا إذا لخاسرون)؛ الآية ١٤ .

<sup>(٢٥٨)</sup> انظر: شرح التسهيل ٣٢٥/١، ١٠٨/٢-١٠٩، وشرح الكافية الشافية ٤٤١/١-٤٤٢ .

<sup>(٢٥٩)</sup> انظر: أوضح المسالك ٢٢٢/١، والتبيان ٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٥٨/١-٣٥٩، ومغني اللبيب ٥٤٧، وهمع الهوامع ٢٥٥/٢، وشرح التسهيل ٢٧٩/١، والدر المصون ٤٤٢/٦ .

<sup>(٢٦٠)</sup> انظر: أوضح المسالك ٢٢٢/١، والتبيان ٧/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٥٨/١-٣٥٩، ومغني اللبيب ٥٤٧، وهمع الهوامع ٢٥٥/٢، وشرح التسهيل ٢٧٩/١، والدر المصون ٤٤٢/٦ .



مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَتَيْدَا أَجْنَدْنَا يَخْمِلْنَ أَمْ حَدِيدًا<sup>(٢٦١)</sup>  
 والشاهد فيه قوله: (مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَتَيْدَا)؛ فـ (وَتَيْدَا) حال من فاعل  
 فعل محذوف؛ والتقدير: مَشِيْهَا يَظْهَرُ وَتَيْدَا وَجَمَلَةُ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ مَعَ فَاعِلِهِ  
 فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ؛ فَلَمَّا حُذِفَتْ تِلْكَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَبْرًا سَدَّتْ الْحَالُ  
 مَسَدَهَا .

وقول الآخر: (الطويل)

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَتَا عَنْ حُبِّهَا مُتْرَاخِيَا<sup>(٢٦٢)</sup>  
 والشاهد فيه قوله: (لَا أَنَا بَاغِيَا)؛ فـ (بَاغِيَا) حال عاملها محذوف هو  
 الخبر في الحقيقة؛ تقديره: لَا أَنَا أَرَى بَاغِيَا)؛ أو يكون التقدير: لَا أَرَى بَاغِيَا؛  
 فلما حُذِفَ الْفِعْلُ انْفَصَلَ الضَّمِيرُ؛ وَقَدْ سَدَّتْ الْحَالُ مَسَدَ الْخَبَرِ؛ وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ  
 أَبِي الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّيِّ: (الطويل)

إِذَا الْجُودُ لَمْ يَرْزُقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَتَا الْمَالُ بَاقِيَا<sup>(٢٦٣)</sup>  
 وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته؛ كقول صاحبة المزدانين<sup>(٢٦٤)</sup>:  
 (عهدي بالماء أُمْسٍ، هَذِهِ السَّاعَةَ، وَنَفَرْنَا خُلُوفًا)؛ وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنْ (خُلُوفًا)  
 مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ؛ وَهِيَ حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَ الْخَبَرِ الْمَسْنَدِ إِلَى (نَفَرْنَا)؛  
 وَالتَّقْدِيرُ: وَنَفَرْنَا مَتْرُكُونَ خُلُوفًا؛ فَلَمَّا حُذِفَ الْخَبَرُ وَجُوبًا سَدَّتْ الْحَالُ مَسَدَهُ .

ومنه؛ قول الصحابة<sup>(٢٦٥)</sup> - رضي الله عنهم - : (كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَ رَسُولِ  
 اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُمْ عَاقِدِي أَرْزِهِمْ)؛ حَيْثُ وَقَعَتْ (هُمْ)

(٢٦١) الرجز - (الزَّيْبَاءُ) فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ٨٠/٢ ، وَشَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ ٩١/٢ ، وَشَرْحِ التَّصْرِيحِ ٢٧١/١ ، وَشَرْحِ  
 التَّسْهِيلِ ١٠٨/٢ ؛ وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٣٥٨/١ ، وَهَمْعِ الْهُوَامِ ٢٥٥/٢ .

(٢٦٢) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ؛ وَهُوَ لـ (النَّبَاطَةُ الْجَعْدِي) فِي دِيْوَانِهِ ١٧١ ؛ وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ ٣١٥/١ .

(٢٦٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ ؛ وَهُوَ لـ (أَبِي الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّيِّ) فِي دِيْوَانِهِ ٤١٩/٤ ؛ وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي مَغْنِيِّ اللَّيْبِيِّ ٢٤١ .

(٢٦٤) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ٢٩ ؛ فِي كِتَابِ التَّيْمِيمِ - بَابِ الصَّعِيدِ الطَّيِّبِ وَضُوءِ الْمُسْلِمِ يَكْفِيهِ عَنِ الْمَاءِ .

(٢٦٥) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ٦٥ ؛ فِي كِتَابِ الْأُذَانِ - بَابِ عَقْدِ الثَّيَابِ وَشَدِّهَا ، وَمَنْ ضَمَّ إِلَيْهِ ثُوبَهُ إِذَا خَافَ أَنْ  
 تَتَكَشَّفَ عَوْرَتُهُ ؛ وَفِي كِتَابِ أَبْوَابِ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ - بَابِ إِذَا قِيلَ لِلْمُصَلِّيِّ تَقَدَّمَ أَوْ انْتَظَرَ فَانْتَظَرَ فَلَا بَأْسَ ؛ بِالْفِعْلِ  
 قَدْ أَخْرَجَهُ عَنْ وَجْهِ الْإِسْتِشْهَادِ .

مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً؛ أي: وهم مؤتذرون عاقدي أزرهم؛ وكان القياس - عند جمهور النحويين - رفع (عَاقِدِي أَرْهَمِ) صلاحيته للخبرية؛ ولكنه نُصِبَ على الحالية على الحالية.

ولعل ما يُعزِّزُ ما ذهبْتُ إليه أمران:

الأول - أنَّ العامة<sup>(٢٦٦)</sup> على رفع (عصبة) في قول الله - تعالى -: (ونحن عصبة) على الخبرية - (نحن).

الثاني - أنَّ المثل: (حُكْمُكَ مُسَمَّطًا) قد ورد مرفوعاً<sup>(٢٦٧)</sup> - أيضاً - على الخبرية - (حُكْمُكَ)؛ وفي هذا ردُّ قاطع - في نظر الباحث - على جواز سد الحال مسد الخبر؛ مع صلاحية الحال للخبرية؛ خلافاً لـ (جمهور النحويين).

وبناءً على ذلك؛ فإن هذه القراءة قد أسهمت - مع شواهد العربية الأخرى - في جواز سد الحال مسد الخبر، مع صلاحية الحال للخبرية؛ ردًّا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين.

١١- جواز وضع الجمع موضع المفرد؛ وقد أيد ذلك قراءة حمزة والكسائي ويحيى وطلحة والأعمش<sup>(٢٦٨)</sup>: (ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعاً) بالإضافة؛ إذ إن التقدير: ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنة - على المستعمل - إلا أنهم وضعوا الجميع موضع الواحد على الأصل؛ لأن الأصل أن تكون الإضافة إلى الجميع؛ كما قال الفرزدق: (الطويل)

<sup>(٢٦٦)</sup> انظر: الدر المصون ٤٤٢/٦ .

<sup>(٢٦٧)</sup> انظر: مجمع الأمثال ٥٢٣/١ .

<sup>(٢٦٨)</sup> الكهف: الآية ٢٥؛ انظر: المحرر الوجيز ٥١٠/٣، ولـ (حمزة والكسائي) في حجة القراءات ٤١٤، والكشف ٥٨/٢، والحجة للقراء السبعة ٨١/٣، ومشكل إعراب القرآن ٤١٦، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٧/٣، والبحر المحيط ١٦٤/٧، والدر المصون ٤٧٠/٧، ولـ (أهل الكوفة إلا عاصمًا) في إعراب القرآن للنحاس ٤٥٣/٢، البحر المحيط ١٦٤/٧؛ وبلا نسبة في البيان ١٠٥/٢، والتبيان ١٠١/٢ .

ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمَلُوكِ وَقَىٰ بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَن وُجُوهِ الْأَهَائِمِ (٢٦٩)  
فجاء به على الأصل؛ وإن كان القياس: (ثلاثُ مئات)؛ وقال الآخر:  
(الطويل)

ثَلَاثُ مِئِينَ قَدْ مَرَرْنَا كَوَامِلًا وَهَذَا أَنْذَا أُرْتَجِي مَرًّا أَرْبَعًا (٢٧٠)  
فجاء به على الأصل؛ وإن كان القياس: (ثلاثُ مئات)؛ وإليه ذهب  
الفراء (٢٧١) وأبو زُرعة (٢٧٢) وأبو القاسم الأصبهاني (٢٧٣) والزمخشري (٢٧٤)  
وابن عطية (٢٧٥) وأبو حيان الأندلسي (٢٧٦) والسمين الحلبي (٢٧٧)؛ وهذا  
مذهبُ أبي علي قُطرب وأبي الحسن على الكسائي (٢٧٨).  
وهذه القراءة – بالإضافة على وضع الجميع موضع الواحد على  
الأصل؛ لأن الأصل أن تكون الإضافة إلى الجميع – غيرُ جائزة عند بعض  
النحويين؛ كالأخفش (٢٧٩) والمبرد (٢٨٠) والنحاس (٢٨١) والقيسي (٢٨٢)

- (٢٦٩) البيت من الطويل؛ وهو لـ(الفرزدق) في ديوانه ٣١٠/٢، وأمالي ابن السجري ٢١٠/٢، وشرح التصريح  
٢٧٢/٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٩/٤، وشرح الأشموني ١٣١/٤، والمقتضب ١٦٧/٢ .
- (٢٧٠) البيت من الطويل؛ وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٢٣/٦، والمقتضب ١٦٨/٢ .
- (٢٧١) انظر: معاني القرآن ٦٣/٢ .
- (٢٧٢) انظر: حجة القراءات ٤١٤ .
- (٢٧٣) انظر: إعراب القرآن ٢١٤ .
- (٢٧٤) انظر: الكشف ٥٧٩/٣ .
- (٢٧٥) انظر: المحرر الوجيز ٥١٠/٣ .
- (٢٧٦) انظر: البحر المحيط ١٦٤/٧ .
- (٢٧٧) انظر: الدر المصون ٤٧٠/٧ .
- (٢٧٨) انظر: حجة القراءات ٤١٤ .
- (٢٧٩) انظر: الحجة للقراء السبعة ٨١/٣ .
- (٢٨٠) انظر: المقتضب ١٦٩/٢ .
- (٢٨١) انظر: إعراب القرآن ٤٥٣/٢ – ٤٥٤ .
- (٢٨٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ٤١٦؛ وأيضاً: الكشف ٥٨/٢ .

والعكبري<sup>(٢٨٣)</sup>؛ لقلته في الاستعمال وضعفه؛ وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة.

والباحث بدوره يردُّ هذا القول؛ لأن وضع الجمع موضع المفرد جائز؛ وقد أكدته تلك القراءة؛ وله ما يؤيده - كما أثبت البحث - في كلام العرب، والقرآن الكريم وقراءاته؛ ففي كلام العرب؛ كقولهم<sup>(٢٨٤)</sup> - في الأمثال -: (برمة أعشار، وثوب أهدام، وحبل أحذاق)؛ وقولهم<sup>(٢٨٥)</sup> - كما حكاه الأصمعي -: (ألقاه في لهوات اللبث)؛ وإنما له لهاة واحدة.

وعليه؛ قول جرير بن عطية: (الكامل)

بَانَ الْخَلِيطُ بِرَامَتَيْنِ فَوَدَّعُوا      أَوْ كَلَّمَا ظَعَنُوا لِبَيْنِ تَجَزَعُ<sup>(٢٨٦)</sup>  
وليست (رامه) إلا أرضاً واحدة معروفة.  
وقول الآخر: (مخلع البسيط)

أَقْفَرَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبٌ      فَالْقَطَّيَّاتُ فَالذَّنُوبُ<sup>(٢٨٧)</sup>  
و(القطبية) ماءً واحدٌ معروفٌ.  
وقول الآخر: (الطويل)

فَيَا لَيْتَ دَارِي بِالْمَدِينَةِ أَصْبَحْتَ      بِأَجْفَارٍ فَلَجٍ أَوْ بِسَيْفِ الْكَوَاطِمِ<sup>(٢٨٨)</sup>  
وهو يعني بـ(أجفار والكواظم): الجفر وكاظمة.

وفي القرآن الكريم - وهو كثير -؛ كقول الله<sup>(٢٨٩)</sup> - تعالى -: (إن الذين يُنَادُونَكَ من وراء الحجرات)؛ وإنما كان المنادي واحداً؛ وقوله<sup>(٢٩٠)</sup> -

<sup>(٢٨٣)</sup> انظر: التبيان ١٠١/٢ .

<sup>(٢٨٤)</sup> انظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها ١/٣٣٣ .

<sup>(٢٨٥)</sup> انظر: أصول التفكير النحوي ٣٥٥ .

<sup>(٢٨٦)</sup> البيت من الكامل؛ وهو لـ(جرير بن عطية) في ديوانه ٣٤٠، والخصائص ١٨٨/٢ .

<sup>(٢٨٧)</sup> البيت من مخلع البسيط؛ وهو لـ(عبيد بن الأبرص) في ديوانه ٢٣؛ وبلا نسبة في رصف المبهتي ٤٩٦ .

<sup>(٢٨٨)</sup> البيت من الطويل؛ وهو لـ(الفرزدق) في ديوانه ٣٠٧/٢، والخصائص ١٨٨/٢ .

تعالى - عند الزمخشري<sup>(٢٩١)</sup> - : (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالًا)؛ أي: عمًا؛ فأوقع (أعمالًا) الجمع مكان (عمًا) المفرد؛ وعليه التعزيز .

وفي القراءات القرآنيّة - وهو كثيرٌ -؛ كقراءة حمزة والكسائي وعبدالله بن مسعود وعلقمة والأعمش<sup>(٢٩٢)</sup>: (تبارك الذي جعل في السماء بروجًا وجعل فيها سُرُجًا وقمرًا منيرًا) بالجمع على إرادة الكواكب؛ لأن كل كوكب سراج؛ وقرأه الجمهور<sup>(٢٩٣)</sup>: (سِرَاجًا) بالإفراد على إرادة الشمس؛ ويُؤيِّدُه ذكر القمر بعده . ومنه ؛ قراءة حمزة والكسائي وحفص<sup>(٢٩٤)</sup>: (يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب) بالجمع للدلالة على الاختلاف؛ وقرأه الجمهور<sup>(٢٩٥)</sup>: (لِلْكَتَابِ) بالإفراد مرادًا به الجنس .

وعليه؛ قراءة الأعمش وابن مسعود وأصحابه<sup>(٢٩٦)</sup>: (قال رب المَشَارِقِ والمَغَارِبِ وما بينهما إن كنتم تعقلون) بالجمع؛ ويَدُلُّ له - في نظر الباحث -؛ قول الله<sup>(٢٩٧)</sup> - تعالى - : (فلا أقسم بِرَبِّ المَشَارِقِ والمَغَارِبِ إنا لِقَادِرُونَ)؛ وقرأه الجمهور: (رب المَشْرِقِ والمَغْرِبِ) بالإفراد . ومنه ؛ قراءة حمزة والكسائي وأبي جعفر ومجاهد وابن وثَّاب وطلحة والأعمش<sup>(٢٩٨)</sup>: (أليس الله بكافٍ عبادةً) بالجمع؛ مرادًا به الأنبياء والمطيعون؛

(٢٩١) الحجرات : الآية ٤ .

(٢٩٢) الكهف : الآية ١٠٣ .

(٢٩٣) انظر : الكشاف ٥٧٩/٣ .

(٢٩٤) الفرقان : الآية ٦١ ؛ انظر : البحر المحيط ١٢٤/٨ ، و(حمزة والكسائي) في حجة القراءات ٥١٢ .

(٢٩٥) انظر : المحرر الوجيز ٢١٧/٤ ، والبحر المحيط ١٢٤/٨ ، والدر المصون ٤٩٥/٨ .

(٢٩٦) الأنبياء : الآية ١٠٤ ؛ انظر : الكشاف ١١٤/٢ ، والحجة للقراء السبعة ١٦٢/٣ ، والمحرر الوجيز ١٠٢/٤ .

(٢٩٧) انظر : المحرر الوجيز ١٠٢/٤ ، والدر المصون ٢١١/٨ ، والبحر المحيط ٤٧٢/٧ .

(٢٩٨) الشعراء : الآية ٢٨ ؛ انظر : البحر المحيط ١٥١/١ ، و(ابن مسعود وأصحابه) في المحرر الوجيز ٢٢٩/٤ .

(٢٩٩) المعارج : الآية ٤٠ .

(٣٠٠) الزمر : الآية ٣٦ ؛ انظر : المحرر الوجيز ٥٣٢/٤ و(حمزة والكسائي) في الدر المصون ٤٢٩/٩ ، وحجة

القراءات ٦٢٢ ، والكشاف ٢٣٩/٢ ، والحجة للقراء السبعة ٣٤١/٣ .

وقرأه الجمهور<sup>(٢٩٩)</sup>: (عَبْدَهُ) بالإفراد؛ مرادًا به النبي - صلى الله عليه وسلم -؛ ويُقَوَّى هذا - في نظر الباحث - قول الله - تعالى - في الآية - : (وَيُخَوِّفُونَكَ) .

ولعل ما يُعَزِّزُ ما ذهبْتُ إليه ثلاثة أمور:

الأول - قراءة عبد الله بن مسعود<sup>(٣٠٠)</sup>: (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنَةٍ) بالإفراد؛ وبها قرأ أبيُّ بنُ كعبٍ<sup>(٣٠١)</sup> والأعمش<sup>(٣٠٢)</sup> .

الثاني - أن شواهدَ العربيَّةِ - في كلام العرب ، والقسرآن الكريم وقراءاته - شاهدةٌ علي وضع المفرد موضع الجمع - وبناءً على ذلك؛ فوضع الجمع موضع المفرد جائزٌ - ؛ ففي كلام العرب ؛ كقولهم<sup>(٣٠٣)</sup>: (قد كثر الدرهمُ والدينارُ) بالإفراد مرادًا بهما الجمع؛ وعليه؛ قول علقمة الفحل: (الطويل)

بِهَا جَيْفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ<sup>(٣٠٤)</sup>  
والشاهد فيه قوله: (جِلْدُهَا)؛ وهو مفرد أُريد به الجمع؛ أي: جلودها .  
وقول الآخر: (الطويل)

مَتَى يَسْتَجِرُّ قَوْمٌ يَقُلُّ سَرَوَاتُهُمْ هُمْ بَيْنَنَا فَهُمْ رِضًا وَهُمْ عَدَلٌ<sup>(٣٠٥)</sup>  
والشاهد فيه إفراده: (رِضًا)، (عَدَلٌ) في موضع الجمع؛ والتقدير: دَوُو رِضًا، ودَوُو عَدَلٍ .

وفي القرآن الكريم - وهو كثيرٌ - ؛ كقول الله<sup>(٣٠٦)</sup> - تعالى - :  
(وخصم كَالَّذِي خَاسَا)؛ وعليه؛ قول الأشهب بن رميلة: (الطويل)

- (<sup>٢٩٩</sup>) انظر: الدر المصون ٤٢٩/٩ ، والبحر المحيط ٢٠٥/٩ ، والمحرم الوجيز ٥٣٢/٤ .  
(<sup>٣٠٠</sup>) انظر: البحر المحيط ١٦٤/٧ ، والدر المصون ٤٧٠/٧ ، والحجة للقراء السبعة ٨١/٣ .  
(<sup>٣٠١</sup>) انظر: الكشاف ٥٧٩/٣ ، ومختصر ابن خالويه ٨٢ ، والبحر المحيط ١٦٤/٧ ، والدر المصون ٤٧٠/٧ .  
(<sup>٣٠٢</sup>) انظر: الحجة للقراء السبعة ٨١/٣ .  
(<sup>٣٠٣</sup>) انظر: الصاحبى في فقه اللغة ٢١١ .  
(<sup>٣٠٤</sup>) البيت من الطويل؛ وهو لـ(علقمة الفحل) في ديوانه ٤٠ ، والكتاب ٢٠٩/١ ، والمقتضب ١٧٠/٢ .  
(<sup>٣٠٥</sup>) البيت من الطويل؛ وهو لـ(زهير بن أبي سلمى) في ديوانه ٤٠ ؛ وبلا نسبة في المحتسب ١٠٧/٢ .

وَأِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ (٣٠٧)  
ومنه ؛ قول الله (٣٠٨) - تعالى - : (فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنِ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا)؛  
فـ(نَفْسًا) منصوب على التمييز؛ وهو منقول عن الفاعل؛ إذ الأصل: فإن طببت  
أنفسهن لكم .

وفي القراءات القرآنية - وهو كثير - ؛ كقراءة ابن وثاب والأعمش  
وظلحة وحمزة (٣٠٩): (وهم في الغُرُقَةِ آمَنُونَ) بالإفراد؛ وهو يدلُّ على الجمع؛  
لأنه اسم للجنس؛ وقرأه الجمهور (٣١٠): (الغُرُقَاتِ) بالجمع الصريح .

الثالث - أن هذه القراءة لم ينفرد بها حمزة والكسائي؛ بل قرأها  
جماعة جلَّة معه؛ كـ(طلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي ليلى وخلف  
وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني وابن جبير الأنطاكي)؛ وكفى بهؤلاء في  
الإتقان والضبط والحفظ والثقة بمكان؛ وإذا صحَّت الرواية لم يكن سبيلٌ إلى  
ردِّها ؛ وقد أكَّدته تلك القراءة .

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة - مع غيرها من أخواتها - قد  
أسهمت - مع شواهد العربية الأخرى - في جواز وضع الجمع موضع المفرد  
؛ ردًّا على من أنكر ذلك من النحويين .

١٢- جواز وقوع (كلا) مفردة لفظًا ومثناة معنًى ؛ وقد أيد ذلك  
قراءة عبد الله بن مسعود (٣١١) - وكذلك هي في مصحفه - : (كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ)  
بالتكثير؛ لأن التأنيث مجازي ، ثم قرأ: (آتَتْ أَكْلَهَا) بالتأنيث اعتبارًا بلفظ  
(الجنَّتَيْنِ) ؛ فهو نظير: (طلع الشمسُ وأشرقَتْ) ؛ ويدلُّ له - في نظر الباحث

(٣٠٦) التوبة : الآية ٦٩ .

(٣٠٧) البيت من الطويل ؛ وهو لـ(الأشهب بن رميلة) في الكتاب ١/١٨٧؛ وبلا نسبة في الأثرية ٢٩٩ .

(٣٠٨) النساء : الآية ٤ .

(٣٠٩) سبأ : الآية ٣٧ ؛ انظر : البحر المحيط ٨/٥٥٥ ، ولـ(حمزة) في الحجة للقراء السبعة ٣/٢٩٧ .

(٣١٠) انظر : المحرر الوجيز ٤/٤٢٢ ، والدر المصون ٩/١٩٦ ، والبحر المحيط ٨/٥٥٥ .

(٣١١) الكهف : الآية ٣٣ . انظر : المحرر الوجيز ٣/٥١٦ ، والبحر المحيط ٧/١٧٤ ، والدر المصون ٧/٤٨٦ .

— ما رواه الفرّاء عن عبد الله — أيضًا — ؛ إذ قال<sup>(٣١٢)</sup> : (وهي في قراءة عبد الله<sup>(٣١٣)</sup> : "كُلُّ الْجَنَّتَيْنِ آتَى أكله")؛ حيث أعاد الضمير — في هذه القراءة — على لفظه ؛ ومعناه : كُلُّ شيءٍ من ثمر الجنّتَيْنِ آتَى كله؛ ولعل ما يُعزّزُ هذه القراءة — في رواية الفرّاء — ؛ قول الله<sup>(٣١٤)</sup> — تعالى — : (إِنْ كُنُّ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا) ؛ فقال — سبحانه — : (آتَى) بالإفراد حملًا على اللفظ ؛ ويجوزُ فيه الحمل على المعنى ؛ كقول الله<sup>(٣١٥)</sup> — تعالى — : (وَكُلُّ أُنُوتَةٍ دَاخِرِينَ) إِلَّا أَنْ الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى فِي (كُل) أَكْثَرَ مِنْ الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى فِي (كَلَا) ، وَ (كَلْنَا) .

وإليه ذهب ابن عطية<sup>(٣١٦)</sup> والرضي<sup>(٣١٧)</sup> وأبو حيّان الأندلسي<sup>(٣١٨)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٣١٩)</sup> ؛ وهو مذهب البصريين<sup>(٣٢٠)</sup> .

وهذه القراءة — على أَنَّ (كَلًا) مفردة من حيث اللفظ ؛ مثناة من حيث المعنى — لا تجوزُ عند السهيلي<sup>(٣٢١)</sup> والكوفيين<sup>(٣٢٢)</sup> الذين يَرَوْنَ أَنَّهَا مثنى لفظًا ومعنى .

والباحث بدوره يَرُدُّ هذا القول ؛ لأن (كَلَا) ، وَ (كَلْنَا) — كما أثبت البحث — اسمان ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناهما مثنى؛ وقد أَكَّدَتْه تلك القراءة ؛ وله ما يُؤيِّدُه — كما أثبت البحث — في كلام العرب؛ كقول امرئ القيس : (الطويل)

(٣١٢) انظر : معاني القرآن ١٤٣/٢ .

(٣١٣) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١٤٣/٢ ، والكشاف ٥٨٥/٣ ؛ وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ١٥/٢ .

(٣١٤) مريم : الآية ٩٣ .

(٣١٥) النمل : الآية ٨٧ .

(٣١٦) انظر : المحرر الوجيز ٥١٦/٣ .

(٣١٧) انظر : شرح الكافية ٣٢/١ .

(٣١٨) انظر : البحر المحيط ١٧٤/٧ .

(٣١٩) انظر : الدر المصون ٤٨٦/٧ .

(٣٢٠) انظر : الإصناف ٤٣٩/٢ ، والدر المصون ٣٣٩/٧ ، ومع الهوامع ١٣٦/١ .

(٣٢١) انظر : نتائج الفكر ٢٨٣ .

(٣٢٢) انظر : الإصناف ٤٣٩/٢ ، والدر المصون ٣٣٩/٧ ، ومع الهوامع ١٣٧/١ .



كِلَانَا إِذَا مَا نَالَ شَيْئًا أَفَاتَهُ وَمَنْ يَحْتَرِثُ حَرْثِي حَرْثَكَ يَهْزِلُ<sup>(٣٢٣)</sup>

والشاهد فيه قوله : (كِلَانَا إِذَا مَا نَالَ شَيْئًا أَفَاتَهُ) ؛ حيث جاءت (كِلَا) مفردة من حيث اللفظ مثناة من حيث المعنى ؛ والدليل على ذلك عود الضمير المفرد إليها في قوله : (ما نال شيئاً) ؛ وإلى ذلك ذهب الرضي<sup>(٣٢٤)</sup> ؛ وهو مذهب البصريين<sup>(٣٢٥)</sup> .

والدليل على ذلك - في نظر الباحث - الجواز في ضميرهما اعتبار المعنى ؛ فيثني ؛ وعليه ؛ قول الشاعر : (الوافر)

فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُنِي وَوَهْبًا وَيَعْلَمُ أَنْ سَتَلْقَاهُ كِلَانَا<sup>(٣٢٦)</sup>

والشاهد فيه قوله : (كِلَانَا) ؛ حيث حُمِلَ الكلام على المعنى ؛ لأنه عنى نفسه وهبًا ؛ ونظيره ؛ قول الآخر : (الكامل)

نِعْمَ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي فِي حِينٍ جَدًّا بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا<sup>(٣٢٧)</sup>  
وقول الآخر : (الطويل)

كُونُوا كَمَنْ وَأَسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلَانَا<sup>(٣٢٨)</sup>  
واعتبار اللفظ ؛ فيفرد ؛ وعليه ؛ قول الشاعر : (الوافر)

كِلَانَا يَا يَزِيدُ يُحِبُّ لَيْلِي بِفِيَّ وَقِيكَ مِنْ لَيْلِي التُّرَابِ<sup>(٣٢٩)</sup>

(٣٢٣) البيت من الطويل ؛ وهو لـ(امرئ القيس) في ديوانه ٧٨ .

(٣٢٤) انظر : شرح الكافية ١/٣٢ .

(٣٢٥) انظر : الإحصاف ٢/٤٣٩ ، والدر المصون ٧/٣٣٩ ، ومع الهوامع ١/١٣٦ .

(٣٢٦) البيت من الوافر ؛ وهو لـ(النمر بن تولب) في ديوانه ٣٩٥ ؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٣/٧٧ .

(٣٢٧) البيت من الكامل ؛ وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١/٨١ .

(٣٢٨) البيت من الطويل ؛ وهو لـ(صفوان بن محرز الكناني) في شرح أبيات سيبويه ٢/٨٧ ، ولـ(معروف الدبيري)

في الكتاب ٣/٩٧ .

(٣٢٩) البيت من الوافر ؛ وهو لـ(مزاحم العقيلي) في الأغاني ٢/١٠ ، وبلا نسبة في الإحصاف ٢/٤٤٣ .

والشاهد فيه قوله: (كَلَانَا يَا يَزِيدُ يُحِبُّ لِيَلَى) ؛ حيث أعاد الضمير من (يحب) مفردًا إلى (كلانا) ؛ فدلَّ ذلك على أن لـ(كلا) جهة إفراد ؛ وهي جهة اللفظ .

وقول الآخر : (الطويل)

كَلَا أُخَوِّكُمْ كَانَ فَرَعًا دِعَامَةً وَلَكِنَّهُمْ زَادُوا وَأَصْبَحَتْ نَاقِصًا (٣٣٠)  
والشاهد فيه قوله: (كَلَا أُخَوِّكُمْ كَانَ فَرَعًا دِعَامَةً) ؛ حيث أعاد الضمير من (كان) على (كلا)؛ وهو ضمير المفرد الغائب ؛ فدلَّ على أن في (كلا) جهة إفراد؛ وهي جهة اللفظ .

وقول الآخر : (الطويل)

كَلَا أُخَوِّنَا ذُو رِجَالٍ كَأَنَّهُمْ أَسْوَدُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أَعْلَبَ ضَيْغَمٍ (٣٣١)  
والشاهد فيه قوله : (كَلَا أُخَوِّنَا ذُو رِجَالٍ) ؛ حيث أخبر عن (كلا) بالمفرد (ذو) حملا على اللفظ ؛ ولو ثنى حملا على المعنى لجاز .

وقول الآخر : (الطويل)

فَكَلَّتَاهُمَا قَدْ خَطَّ لِي فِي صَفِيحَةٍ فَلَا الْعَيْشُ أَهْوَاهُ وَلَا الْمَوْتُ أَرْوَحُ (٣٣٢)  
والشاهد فيه قوله: (فَكَلَّتَاهُمَا قَدْ خَطَّ لِي فِي صَفِيحَةٍ) ؛ حيث أعاد الضمير فيه إلى (كلتاها) مفردًا ؛ وذلك حملا على اللفظ ؛ والقياس : (خُطَّتْ) ؛ وعليه قول أبي الأخرز الحماني : (الطويل)

فَكَلَّتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْنَفِ (٣٣٣)  
وقد اجتمعاً؛ أي: اعتبار المعنى، واعتبار اللفظ - في قول الشاعر:

(البيسط)

(٣٣٠) البيت من الطويل ؛ وهو لـ(الأعشى) في ديوانه ١٩٩؛ وبلا نسبة في الإحصاف ٤٤٢/٢ .

(٣٣١) البيت من الطويل ؛ وهو بلا نسبة في أسرار العربية ٢٨٦ ، والإحصاف ٤٤٢/٢ .

(٣٣٢) البيت من الطويل ؛ وهو بلا نسبة في معاني القرآن للقراء ١٤٢/٢ ، والإحصاف ٤٤٦/٢ .

(٣٣٣) البيت من الطويل ؛ وهو لـ(أبي الأخرز الحماني) في الإحصاف ٤٤٥/٢ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢٥٦/٣ .

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِيُّ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَّا أَنْفِيهِمَا رَابِي (٣٣٤)  
 فالشاعر قد ثنى (أقْلَعَا) حملاً على المعنى، وقد أفردَ (رَابِي) حملاً على اللفظ.

وقول الآخر : (الكامل)

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحَنُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَنِيَّةَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي (٣٣٥)  
 والشاهد فيه قوله: (كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَنِيَّةَ يَرْقُبَانِ)؛ حيث أعاد الضمير في (يوفي) مفرداً مذكراً على لفظ (كلا)، وأعاده مثني مذكراً على معنى (كلا) في (يرقبان) ؛ وكلاهما جائزاً.

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء القرآن الكريم ؛ كقول الله (٣٣٦) —  
 تعالى :— (كلتا الجنتين آتت أكلها)، ولم يقل — سبحانه —: (آتتا)؛ وعليه قول  
 الشاعر — في نظر الباحث — : (الرجز)

فِي كَلْتِ رَجْلَيْهَا سَلَامَى وَاحِدَةً كِلْتَاهُمَا قَدْ قُرِنَتْ بِزَائِدَةٍ (٣٣٧)  
 فالشاعر لم يقل : (قَدْ قُرِنَتْ) ؛ فدلَّ ذلك على مراعاة اللفظ لا المعنى ؛  
 ولعل ما يُعزِّزُ هذا ؛ الرواية الأخرى لعجز البيت ؛ حيث روي (٣٣٨) : (كلتاها  
 مقرونة بزائدة) ؛ ولم يقل الشاعر : (مقرونتان).

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة قد أسهمت — مع شواهد العربية  
 الأخرى — في جواز وقوع (كلا) مفردة لفظاً ومثناة معنئياً؛ رداً على مَنْ أنكر  
 ذلك من النحويين ؛ بيدَ أَنْ اعتبار اللفظ أكثر ؛ وبه جاء الشعر العربي ،  
 والقرآن الكريم .

(٣٣٦) البيت من البسيط ؛ وهو لـ (الفرزدق) في تخلص الشواهد ٦٦ ؛ وبلا نسبة في الإحصاف ٤٤٧/٢ .

(٣٣٧) البيت من الكامل ؛ وهو لـ (الأسود بن يعفر) في ديوانه ٢٦ ، ومغني اللبيب ٢٠٨ .

(٣٣٨) الكهف : الآية ٣٣ .

(٣٣٩) الرجز بلا نسبة في خزائن الأدب ١٢٩/١ ، ١٣٣ ، وشرح الأئمنوني ٨٠/١ ، ومع الهوامع ١٣٧/١ .

(٣٣٨) انظر : معاني القرآن للفرء ١٤٢/٢ ، والإحصاف ٤٣٩/٢ .

١٣- جواز إعطاء المذکر حکم المؤنث باعتبار التأویل ؛ وقد أيد ذلك قراءة ابن ذکوان<sup>(٣٣٩)</sup> : (تَخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سَحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْعَى) ؛ فَأَنْتَ الْفَعْلُ لاكتساب المرفوع التأنيث بالإضافة ؛ إذ التقدير : تَخَيَّلُ إِلَيْهِ سَعْيُهَا ؛ وإليه ذهب سيبويه<sup>(٣٤٠)</sup> والفراء<sup>(٣٤١)</sup> والزمجاني<sup>(٣٤٢)</sup> والنحاس<sup>(٣٤٣)</sup> وأبو البركات بن الأنباري<sup>(٣٤٤)</sup> وابن السيرافي<sup>(٣٤٥)</sup> وابن جنبي<sup>(٣٤٦)</sup> والزمخشري<sup>(٣٤٧)</sup> وابن الشجري<sup>(٣٤٨)</sup> وابن عطية<sup>(٣٤٩)</sup> والعكبري<sup>(٣٥٠)</sup> والمالقي<sup>(٣٥١)</sup> وأبوحيان الأندلسي<sup>(٣٥٢)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٣٥٣)</sup> وابن هشام الأنصاري<sup>(٣٥٤)</sup> وابن عقيل<sup>(٣٥٥)</sup> والسيوطي<sup>(٣٥٦)</sup> إلا أن بعض هؤلاء النحويين قد اشترط في ذلك صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

- (٣٣٩) طه : الآية ٦٦ ؛ انظر : الكشف ١٠١/٢ ، والدر المصون ٧٢/٨ ، ولـ(ابن عامر - دون تحديد -) في حجة القراءات ٤٥٧ ، ولـ(الحسن والزهرى وعيسى) في مختصر ابن خالويه ٩١ ، ولـ(الحسن والنقسي) في المحتسب ٩٩/٢ ؛ وبلا نسبة في الكشاف ٩٣/٤-٩٤ ، والتبيان ١٤٢/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٧٨/٢ .
- (٣٤٠) انظر : الكتاب ١/٥٠-٥٤ .
- (٣٤١) انظر : معاني القرآن ١/٣٤٩-٣٥٠ .
- (٣٤٢) انظر : إصلاح الخلل ٣٤١-٣٤٢ .
- (٣٤٣) انظر : إعراب القرآن ٢/١٠٩ .
- (٣٤٤) انظر : الإتصاف ٢/٧٦٢ - ٧٧٧ .
- (٣٤٥) انظر : شرح أبيات سيبويه ١/١٧٩ .
- (٣٤٦) انظر : المحتسب ١/٣٤٧-٣٤٨ ، والخصائص ٢/١٨٤-١٨٧ .
- (٣٤٧) انظر : الكشاف ٢/٤١٦ .
- (٣٤٨) انظر : أمالي ابن الشجري ٣/٩٤-٩٥ .
- (٣٤٩) انظر : المحرر الوجيز ٢/٣٦٧ ، ٣٦٨ .
- (٣٥٠) انظر : التبيان ١/٤٢٩ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٥٢٦ .
- (٣٥١) انظر : رصف المباني ٤٤٤ .
- (٣٥٢) انظر : البحر المحيط ٤/٧٠٠ .
- (٣٥٣) انظر : الدر المصون ٥/٢٣٢-٢٣٣ .
- (٣٥٤) انظر : مقني اللبيب ٤٨٣-٤٨٥ ، وأوضح المسالك ٣/٨٥-٨٧ ، وتخليص الشواهد ١٤٨ .
- (٣٥٥) انظر : شرح ابن عقيل ٣/٤٩-٥١ .
- (٣٥٦) انظر : معجم الهوامع ٤/٢٧٩-٢٨٠ .

وهذه القراءة - على إعطاء المذكر حكم المؤنث باعتبار التأويل - لا تجوز إلا في ضرورة الشعر عند كثير من النحويين<sup>(٣٥٧)</sup>؛ لأنه خروج عن أصل إلى فرع؛ وإنما المستجاز من ذلك رد التأنيث إلى التذكير؛ لأن التذكير هو الأصل؛ أما المبرّد<sup>(٣٥٨)</sup> فقد نص على تجويز ذلك في غير الشعر.

والباحث بدوره يرد هذا القول؛ لأن إعطاء المذكر حكم المؤنث باعتبار التأويل جائز؛ وقد أكدته تلك القراءة؛ وله ما يؤيده - كما أثبت البحث - في كلام العرب، والقرآن الكريم وقراءاته، والكلام العربي المعتد بفصاحته؛ ففي كلام العرب؛ كقولهم<sup>(٣٥٩)</sup>: (قُطِعَتْ بعضُ أصابعه)؛ فأنت الفعل لاكتسابه بالإضافة معنى التأنيث؛ وقولهم<sup>(٣٦٠)</sup>: (مَا جَاءَتْ حاجتك) - في روايتي رفع التاء ونصبها -؛ فأنت الفعل لاكتسابه بالإضافة معنى التأنيث؛ وقولهم<sup>(٣٦١)</sup> - فيما حكاه النقات -: (اجتمعت أهل اليمامة)؛ لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة؛ يعني: أهل اليمامة؛ فأنت الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة؛ فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام؛ وعليه؛ قول الشاعر: (البيسط)

قَدْ صَرَخَ السَّيْرُ عَنْ كُتْمَانَ وَأَبْتَدَلَتْ وَقَعُ الْمَحَاجِنِ بِالْمُهْرِيَّةِ الذُّقْنِ<sup>(٣٦٢)</sup>

(٣٥٧) انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٥٨-٢٦٢، والمقنضب ١٩٩/٤-٢٠٠، والخصائص ١١٦/١-١١٧، وأمالي ابن الشجري ١٥٩/١، وضرائر الشعر ٢١١-٢١٤، وجمع الهوامع ٣٤٣/٥، والأثرية ٢٣٨، وشرح المفصل ٩٥/٥-٩٦، وسر صناعة الإعراب ١١/١-١٣.

(٣٥٨) انظر: ضرورة الشعر ٢٠٨، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٥٨-٢٥٩.

(٣٥٩) انظر: أوضح المسالك ٨٧/٣، والتبيين ٣٣٦/١، ٦/٢، ومغني اللبيب ٤٨٣، والبيان ٣٥١/١، والخصائص ١٨٤/٢، وشرح ابن عقيل ٥٠/٣، والكتاب ٥١/١، وجمع الهوامع ٢٤٨/٣، والبحر المحيط ٧٠٠/٤، والكشاف ٤١٦/٢، ٢٥٩/٣.

(٣٦٠) انظر: الكتاب ٥٠/١-٥١، ١٧٩/٢، ٢٤٠/٣، والخصائص ١٨٤/٢، وجمع الهوامع ٧٠/٢.

(٣٦١) انظر: الكتاب ٥٣/١.

(٣٦٢) البيت من البيسط؛ وهو لـ (ابن مقبل) في ديوانه ٣٠٣، ومعاني القرآن للفرأء ٣٥٠/١، ولسان العرب (كتم)،

(حجن)، (ذقن)، والمحتسب ٢٤٧/١؛ وبلا نسبة في الخصائص ١٨٧/٢.

والشاهد فيه قوله: (وَأَبْتَدَلَتْ وَقَعُ الْمَحَاجِنِ)؛ حيث اكتسب المضاف؛ وهو قوله: (وَقَعُ) التأنيث من المضاف إليه؛ وهو قوله: (الْمَحَاجِنِ)؛ ولذلك أنث الفعل (أَبْتَدَلَتْ) .

وقول الآخر: (الوافر)

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَ (٣٦٣)

والشاهد فيه قوله: (وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي)؛ حيث اكتسب المضاف؛ وهو قوله: (حُبُّ) التأنيث والجمعيّة من المضاف إليه؛ وهو قوله: (الدِّيَارِ)؛ فجاء بالفعل متصلاً به نون النسوة .

وقول جرير: (الوافر)

إِذَا بَعْضُ السُّنَيْنِ تَعَرَّفَتْنَا كَفَى الأَيْتَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ (٣٦٤)

والشاهد فيه قوله: (إِذَا بَعْضُ السُّنَيْنِ تَعَرَّفَتْنَا)؛ حيث اكتسب المضاف؛ وهو قوله: (بَعْضُ) التأنيث من المضاف إليه؛ وهو قوله: (السُّنَيْنِ)؛ ولذلك أنث الفعل (تَعَرَّفَتْنَا) .

وقوله — أيضاً —: (الكامل)

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ المَدِينَةِ وَالجِبَالِ الخُشْعِ (٣٦٥)

والشاهد فيه قوله: (تَوَاضَعَتْ سُورُ المَدِينَةِ)؛ حيث أنث الفعل لإسناده إلى مذكّر مضاف إلى مؤنث؛ فاكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه .

(٣٦٣) البيت من الوافر؛ وهو لـ (المجنون) في ديوانه ١٣١، وخراتة الأدب ٤/٢٢٧، ٣٨١؛ وبلا نسبة في رصف المباتي ٢٤٤، ومغني اللبيب ٤٨٤ .

(٣٦٤) البيت من الوافر؛ وهو لـ (جرير) في ديوانه ٢١٩، والكتاب ١/٥٢، ٦٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٩٧، وشرح المفصل ٥/٩٦، والمقتضب ٤/١٩٨، والبحر المحيط ٦/٢٤٤، والدر المصون ٦/٤٤٧ .

(٣٦٥) البيت من الكامل؛ وهو لـ (جرير) — أيضاً — في ديوانه ٩١٣، والأشباه والنظائر ٢/١٠٥، ٢٢٠، ٢٢٥، وخراتة الأدب ٤/٢١٨، وشرح أبيات سيبويه ١/١٧٩، والكتاب ١/٥٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/١٨٦، ورصف المباتي ٢٤٤، ومعاني القرآن للزّراء ١/٣٥٠، والمقتضب ٤/١٩٧ .

وقول الآخر: (الطويل)

وَتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَنْدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ<sup>(٣٦٦)</sup>

والشاهد فيه قوله: (كَمَا شَرِقَتْ صَنْدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ)؛ حيث اكتسى المضاف التأنيث من المضاف إليه؛ ولذلك أَنْتَ الفعل (شَرِقَتْ) .

وقول الآخر: (الطويل)

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِيَّاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ<sup>(٣٦٧)</sup>

والشاهد فيه قوله: (تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ)؛ حيث اكتسى المضاف التأنيث من المضاف إليه؛ ولذلك أَنْتَ الفعل (تَسْفَهَتْ) .

ومما جاء عليه - أيضا - دُونَ إِسْنَادٍ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ - قول

الشاعر: (الطويل)

أَتَهْجُرُ بَيْتًا بِالْحِجَارِ تَلْفَعْتُ بِهِ الْخَوْفُ وَالْأَعْدَاءُ مِنْ كُلِّ جَانِبِ<sup>(٣٦٨)</sup>

والشاهد فيه تأنيث (تَلْفَعْتُ)؛ وفاعلها (الْخَوْفُ)؛ وهو مذكَّر؛ لأنه بمعنى (المخافة)؛ ولذلك أَنْتَ الفعل .

وقول الآخر: (البيسيط)

يَا أَيُّهَا الرَّكِيبُ الْمُزْجِي مَطِيئَتُهُ سَائِلُ بَنِي أُسْدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ<sup>(٣٦٩)</sup>

والشاهد فيه تأنيث (الصَّوْتُ)؛ لأنه في معنى (الصيحة) أو (الاستغاثة) .

(٣٦٦) البيت من الطويل؛ وهو لـ(الأعشى) في ديوانه ١٧٣؛ والأزهية ٢٣٨، وخزانة الأدب ١٠٦/٥، وشرح أبيات سيبويه ١٧٨/١، والكتاب ٥٢/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٠/١، وبلا نسبة في الخصائص ١٨٦/٢، ومغني اللبيب ٤٨٤، والمقتضب ١٩٧/٤، ١٩٩، وهمع الهوامع ٢٧٩/٤، والكشاف ٢٥٩/٣ .

(٣٦٧) البيت من الطويل؛ وهو لـ(ذي الرمة) في ديوانه ٧٥٤، والكتاب ٥٢/١، ٦٥، والمحتسب ٣٤٧/١، والمقاصد النحوية ٣٦٧/٣، وبلا نسبة في الخصائص ١٨٦/٢، وشرح ابن عقيل ٥٠/٣، والمقتضب ١٩٧/٤ .

(٣٦٨) البيت من الطويل؛ وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٣/١، وضرائر الشعر ٢١١ .

(٣٦٩) البيت من البيسيط؛ وهو لـ(رويشد بن كثير الطائي) في ضرائر الشعر ٢١١، وسر صناعة الإعراب ١١/١، وشرح المفصل ٩٥/٥، ولسان العرب (صوت)؛ وبلا نسبة في الإصناف ٧٧٣/٢، والخصائص ٣٤٦/١ .

وقول الآخر: (الوافر)

وَحَمَّالُ الْمَيْسِنِ إِذَا أَلَمَّتْ بِنَا الْحَدَثَانَ وَالْأَيْفُ النَّصُورُ<sup>(٣٧٠)</sup>  
والشاهد فيه تأنيث (أَلَمَّتْ)؛ وفاعلها (الْحَدَثَانَ)؛ وهو مذكَّرٌ؛ وذلك لَمَّا  
حمل (الْحَدَثَانَ) على (الحوادث)؛ لإرادة العموم والكثرة.  
وقول الآخر: (الطويل)

أَزِيدُ بْنُ مَصْبُوحٍ فَلَوْ غَيْرُكُمْ جَنَى غَفَرْنَا وَكَأَنْتَ مِنْ سَجِيَّتِنَا الْغَفْرُ<sup>(٣٧١)</sup>  
والشاهد فيه قوله: (وَكَأَنْتَ مِنْ سَجِيَّتِنَا الْغَفْرُ)؛ حيث ألحق تاء التأنيث  
بـ(كَأَنَّ) مع أن اسمها مذكَّرٌ؛ وهو قوله: (الْغَفْرُ)؛ وذلك مراعاة للمعنى؛ لأن  
(الْغَفْرُ) يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْمَغْفِرَةُ وَالْغَفِيرَةُ.

ومنه؛ قول بعض العرب<sup>(٣٧٢)</sup> - فيما حكاه الأصمعي عن أبي  
عمرو بن العلاء -: (فَلانٌ لَغوبٌ ، جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَرَّهَا)؛ فَأَنْتَ الْفَعْلُ عَلَى  
معنى الصحيفةِ أو الرسالةِ.

وفي القرآن الكريم؛ كقول الله<sup>(٣٧٣)</sup> - تعالى -: (قال إنه يقول إنها  
بقرة صفراء فاقع لونها تسرُّ الناظرين)؛ فَأَنْتَ الْفَعْلُ (تَسْرُّ) لاكتسابه بالإضافة  
معنى التأنيث؛ وقوله<sup>(٣٧٤)</sup> - تعالى -: (من جاء بالحسنة فله عشرُ أمثالها)؛  
فَأَنْتَ عِدَدُ الْأَمْثَالِ؛ وهي مذكَّرةٌ؛ لتأويلها بـ(حسانات)؛ وقوله<sup>(٣٧٥)</sup> - تعالى  
-: (وكنتم على شفا حفرةٍ من النار فأنقذكم منها) ؛ فَأَنْتَ مِنْ حَيْثُ كَانَ

(٣٧٠) البيت من الوافر؛ وهو بلا نسبة في الإصناف ٧٦٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٣٤٧. ولسان العرب (حدث)،  
وأماي ابن الشجري ١٥٩/١، ٩٥/٣، ٢٠٢.

(٣٧١) البيت من الطويل؛ وهو بلا نسبة في الإصناف ٧٧٤/٢، وسر صناعة الإعراب ١٣/١، ولسان العرب (غفر)،  
وضرائر الشعر ٢١٣.

(٣٧٢) انظر: المحتسب ٣٤٨/١، والبحر المحيط ٧٠٠/٤ وأماي ابن الشجري ٤٢٥/٢، ٢٠٢/٣.

(٣٧٣) البقرة: الآية ٦٩.

(٣٧٤) الأنعام: الآية ١٦٠.

(٣٧٥) آل عمران: الآية ١٠٣.



(الشفاء) مضافاً إلى مؤنث؛ وقوله<sup>(٣٧٦)</sup> - تعالى -: (جناتٍ عدنٍ مفتحةً لهم الأبواب)؛ وذلك فيمن جعل (الأبواب) - في هذا القول الكريم - كأبي علي الفارسي<sup>(٣٧٧)</sup> وأبي القاسم الزمخشري<sup>(٣٧٨)</sup> - بدلاً من الضمير في قوله - تعالى -: (مفتحةً) .

وفي القراءات القرآنية؛ كقراءة الحسن ومجاهد وأبي رجاء وقتادة<sup>(٣٧٩)</sup>: (تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) بالتاء لأجل الإضافة إلى المؤنث؛ وقراءة أبي العالية وابن سيرين<sup>(٣٨٠)</sup>: (يَوْمَ تَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ) بالتاء لأجل الإضافة إلى المؤنث؛ وقراءة ابن سيرين<sup>(٣٨١)</sup> - أيضاً -: (لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا) بالتاء؛ لأجل الإضافة إلى المؤنث .

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته؛ كقول النبي<sup>(٣٨٢)</sup> - صلى الله عليه وسلم - في إحدى الروايتين -: (فإن في إحدى جناحيه داءً والأخرى شفاءً)؛ والجناح مذكراً؛ ولكنه من الطائر بمنزلة اليد؛ فجاز تأنيته مؤولاً بها .

<sup>(٣٧٦)</sup> ص : الآية ٥٠ .

<sup>(٣٧٧)</sup> انظر : شرح قطر الندى ٣١١ .

<sup>(٣٧٨)</sup> انظر : الكشاف ٥/٢٧٦ .

<sup>(٣٧٩)</sup> يوسف : الآية ١٠ ، انظر : الدر المصون ٦/٤٤٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣١٦ ، والبحر المحيط ٦/٢٤٤ ، والمحرم الوجيز ٣/٢٢٢ ، ولد الحسن) في معاني القرآن للفراء ١/٣٤٩ ، ولد الحسن وابن كثير وقتادة) في مختصر ابن خالويه ٦٧ ؛ وبلا نسبة في الكشاف ٣/٢٥٩ ، والتبليان ٢/٦ ، والبيان ١/٣٥١ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٨٥ ، والمحتسب ١/٣٤٨ ، وأوضح المسالك ٣/٨٧ ، والبحر المحيط ٤/٧٠٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٠٩ ، والكتاب ١/٥١ ، والخصائص ٢/١٨٤ ، ومع الهوامع ٤/٢٧٩ .

<sup>(٣٨٠)</sup> الأعمام : الآية ١٥٨ ؛ انظر : الدر المصون ٥/٢٣٢ ، ولد ابن عمر وابن الزبير) في تفسير القرطبي ٧/١٤٨ ، ولد ابن عمر وابن سيرين وأبي العالية) في البحر المحيط ٤/٧٠٠ ؛ وبلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٢/١٠٩ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٥٢٥ .

<sup>(٣٨١)</sup> الأعمام : الآية ١٥٨ ؛ انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/١٩ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٦٣ ، والكشاف ٢/٤١٦ ، والبحر المحيط ٤/٧٠٠ ، والدر المصون ٥/٢٣٢ ، ولد أبي العالية) في المحتسب ١/٣٤٦ ، وشواهد التوضيح ٨٥ ، ولد ابن سيرين وابن عمر) في مختصر ابن خالويه ٤٧ ، ولد ابن سيرين وعبد الله بن عمرو وأبي العالية) في المحرم الوجيز ٢/٣١٧ ؛ وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ١/٥٢٥ .

<sup>(٣٨٢)</sup> أخرجه البخاري في صحيحه ٢٦٨ ؛ في كتاب بدء الخلق - باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فإب أن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء .

ومنه؛ قوله<sup>(٣٨٣)</sup> - صلى الله عليه وسلم - : (أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تَقْدُمُونَهَا إِلَيْهِ وَإِنْ تَكُ سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهَا عَنْ رِقَابِكُمْ)؛ فَأَنْتَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى الْخَيْرِ؛ وَهُوَ مَذْكَرٌ؛ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : (فَخَيْرٌ تَقْدُمُونَ)؛ لَكِنِ الْمَذْكَرُ يَجُوزُ تَأْنِيثُهُ إِذَا أَوَّلَ بِمَوْنُثٍ؛ كَتَأْوِيلِ الْخَيْرِ الَّذِي تَقْدُمُ إِلَيْهِ النَّفْسُ الصَّالِحَةُ بِالرَّحْمَةِ أَوْ بِالْحَسَنِ أَوْ بِالْيَسْرِ؛ كَقَوْلِ اللَّهِ<sup>(٣٨٤)</sup> - تَعَالَى - : (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحَسَنَى وَزِيَادَةٌ)؛ وَقَوْلِهِ<sup>(٣٨٥)</sup> - تَعَالَى - : (فَسَيَسِّرُهُ لِيَسْرَى) .

ومنه؛ قول عبد الله بن عباس<sup>(٣٨٦)</sup> - رضي الله عنهما - : (اجتمع عند البيت قرشيان وثقفي، أو ثقفيان وقرشي، كثيرة شحم بطونهم ، قليلة فقه قلوبهم)؛ فَأَنْتَ (كثيرة)، و(قليلة)؛ لتأول الشحم بـ(الشحوم)، والفقه بـ(الفهوم)؛ إذ التقدير: كثيرة شحوم بطونهم ، قليلة فهوم قلوبهم .

ولعل ما يُعزِّزُ ما ذهبُ إليه؛ جواز تذكير المؤنث ردًّا إلى الأصل؛ في كلام العرب، والقرآن الكريم وقراءاته؛ ففي كلام العرب؛ كقولهم<sup>(٣٨٧)</sup> - فيما حكاه اللغات - : (ما جاعني إلا امرأة)؛ فيُذكِّرون الفعل حملًا على المعنى في (أحد)؛ إذ التقدير: ما جاعني أحدٌ إلا امرأة؛ فلا يؤنثون - كما ذهب أبو حيان الأندلسي<sup>(٣٨٨)</sup> - إلا في الشعر؛ وعليه قول الشاعر: (المقارب)

<sup>(٣٨٣)</sup> أخرجه البخاري في صحيحه ١٠٢ ؛ في كتاب الجنائز - باب السرعة بالجنائز ؛ ومسلم في صحيحه ٨٢٦ ؛ في كتاب الجنائز - باب الإسراع بالجنائز ؛ وأبو داود في سننه ١٤٦٢ ؛ في كتاب الجنائز - باب الإسراع بالجنائز .

<sup>(٣٨٤)</sup> يونس : الآية ٢٦ .

<sup>(٣٨٥)</sup> الليل : الآية ٧ .

<sup>(٣٨٦)</sup> أخرجه البخاري في صحيحه ٤١٠ ؛ في كتاب التفسير - سورة حم السجدة - باب : 'ولكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم فأصبحتم من الخاسرين' ؛ الآية ٢٣ .

<sup>(٣٨٧)</sup> انظر : ارتشاف الضرب ١/٣٥١ .

<sup>(٣٨٨)</sup> انظر : ارتشاف الضرب ١/٣٥١ .

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَكَأَ أَرْضٍ أَبْقَلَ يُقَالُهَا (٣٨٩)  
 والشاهد فيه قوله: (وَكَا أَرْضٌ أَبْقَلَ يُقَالُهَا)؛ والقياس: وَكَأَ أَرْضٌ أَبْقَلْتُ  
 يُقَالُهَا؛ لأن الأرض مؤنثة؛ ولكنه ذكرَ لفظ الفعل حملاً لـ (الأرض) على معنى  
 المكان؛ فكانه أراد: فلا مكان أبقلَ يُقَالُهَا.  
 وقول الآخر: (المتقارب)

فَإِمَّا تَرَى لِمَتِّي بُدِّلَتْ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا (٣٩٠)  
 والشاهد فيه قوله: (فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا)؛ والقياس: (أَوْدَتْ بِهَا)؛ إلا  
 أنه حملة على المعنى؛ كأنه قال: فإن ما يحدث أودى بها؛ أو فإن الحدتان أودى  
 بها؛ لأن الحوادث والحدتان بمعنى واحد؛ ويُدلُّ له؛ قول الشاعر: (الوافر)  
 وَحَمَّالُ الْمِثْنِ إِذَا أَلَمَّتْ بِنَا الْحَدَّتَانِ وَالْأَيْفُ النُّصُورُ (٣٩١)  
 والشاهد فيه تأنيث (أَلَمَّتْ)؛ وفاعلها (الحدتان)؛ وهو مذكر؛ وذلك لمَّا  
 حمل (الحدتان) على (الحوادث)؛ لإرادة العموم والكثرة.

وفي القرآن الكريم؛ كقول الله (٣٩٢) - تعالى -: (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ  
 مِنَ الْمُحْسِنِينَ)؛ فالتذكير في (قَرِيبٌ) حملاً على المعنى؛ لأن (الرحمة) بمعنى  
 الغفران أو العفو أو المطر (الغيث)؛ وقوله (٣٩٣) - تعالى -: (قُلْ بَلْ مِثْلَ  
 إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)؛ فالتذكير في (حَنِيفًا) حملاً على المعنى؛ لأن (الملة) بمعنى  
 (الدين)؛ ويُدلُّ له - في نظر الباحث - أن (الملة) قد أبدلت من (الدين) في

(٣٨٩) البيت من المتقارب؛ وهو لـ (عامر بن جوين الطائي) في تخلص الشواهد ٤٨١، ، وشرح التصريح ٢٧٨/١ ،  
 ، والكتاب ٤٦/٢ ؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٥/٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، ووصف المباني ٢٤١ ،  
 وشرح المفصل ٩٤/٥ ، والمحتسب ١٥٥/٢ ، والمقرب ٣٠٣/١ ، ومع الهوامع ٦٥/٦ .

(٣٩٠) البيت من المتقارب؛ وهو لـ (الأحصى) في ديوانه ٢٢١ ، وشرح المفصل ٩٥/٥ ، ٤١/٩ ، والكتاب ٤٦/٢ ، ؛  
 وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ١٥٩/١ ، ٣٤٦ ، ٩٤/٣ ، ١٢٨ ، ووصف المباني ١٨٦ ، ٣٨٢ ، وشرح  
 الأشموني ١٠٧/٢ ، وشرح المفصل ٦/٩ .

(٣٩١) البيت من الوافر؛ وهو بلا نسبة؛ وقد سبق الاستشهاد به .

(٣٩٢) الأعراف: الآية ٥٦ .

(٣٩٣) البقرة: الآية ١٣٥ .

قول الله<sup>(٣٩٤)</sup> - تعالى - : (قل إنني هداني ربي إلى صراط مستقيم ديناً قِيماً ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين) .

وفي القراءات القرآنية ؛ كقراءة ابن عباس<sup>(٣٩٥)</sup> : (ولو لم يمسه نارٌ) بالياء؛ وهذا حسن مستقيم ؛ وذلك لأن هناك شَيْئَيْنِ حَسَنًا التذكير - هنا - : أحدهما - الفصل بالهاء ، والآخر - أن التأنيث ليس بحقيقي؛ فهو نظير قول الله<sup>(٣٩٦)</sup> - سبحانه - : (وأخذ الذين ظلموا الصيحة)؛ بل إذا جاز تذكير فعل (الصيحة) مع أن فيها علامة تأنيث؛ فهو مع (النار) التي لا علامة تأنيث فيها أمثل .

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة - مع غيرِها مِنْ أخواها - قد أسهمت - مع شواهد العربية الأخرى - في جواز إعطاء المذكَر حكم المؤنث باعتبار التأويل ؛ ردّاً على مَنْ أنكر ذلك من النحويين .

٤١ - جواز قيام المفرد مقام الجمع ؛ وقد أيّد ذلك قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم<sup>(٣٩٧)</sup> : (فخلقنا المضغة عظماً فكسونا العظمَ لَحْماً) بالإنفراد فيهما ؛ والسلمي وقتادة والأعرج والأعمش<sup>(٣٩٨)</sup> بإفراد الأول وجمع الثاني ؛ وأبي رجاء ومجاهد وإبراهيم بن أبي بكر<sup>(٣٩٩)</sup> بجمع الأول وإفراد الثاني عكس ما قبله ؛ ولعل ما يُعزّزُ الإفراد - هنا - في نظر الباحث - قول الله<sup>(٤٠٠)</sup> - تعالى - : (فكسونا العظامَ لَحْماً)

(٣٩٤) الأنعام : الآية ١٦٦ .

(٣٩٥) النور : الآية ٣٥ ؛ انظر : المحتسب ١٥٥/٢ ، ومختصر ابن خالويه ١٠٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٣٨/٣ ، ولسان ابن عباس (الحسن) في البحر المحيط ٤٧/٨ ؛ وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ١٨٥/٢ .

(٣٩٦) هود : الآيتان ٦٧ ، ٩٤ .

(٣٩٧) المؤمنون : الآية ١٤ ؛ انظر : حجة القراءات ٤٨٤ ، والحجة للقراء السبعة ١٧٨/٣ ، والكشف ١٢٦/٢ ، والدر المصون ٣٢٢/٨ ، والسبعة ٤٤٤ ، والمحزر الوجيز ١٣٨/٤ ، والبحر المحيط ٥٥١/٧ .

(٣٩٨) انظر : الدر المصون ٣٢٢/٨ ، والمحزر الوجيز ١٣٨/٤ ، ولسان (مجاهد) في المحتسب ١٣٠/٢ .

(٣٩٩) انظر : الدر المصون ٣٢٢/٨ - ٣٢٣ ، والمحتسب ١٣٠/٢ ، والبحر المحيط ٥٥١/٧ .

(٤٠٠) المؤمنون : الآية ١٤ .

بالإفراد ؛ ولم يقل - سبحانه - : (لُحُومًا)؛ لأن لفظ الواحد قد علم أنه يراد به الجمع ؛ وقوله<sup>(٤٠١)</sup> - تعالى - في مريم - : (قال رب إني وهن العظم مني) بالإفراد ؛ ولم يقل: (العظام) ؛ لأن لفظ الواحد قد علم أنه يراد به الجمع ؛ فدَلَّ ذلك - في نظر الباحث - على جواز قيام المفرد مقام الجمع ؛ وإليه ذهب الفراء<sup>(٤٠٢)</sup> والزرَّجَّاج<sup>(٤٠٣)</sup> والنحَّاس<sup>(٤٠٤)</sup> وابن جنبي<sup>(٤٠٥)</sup> والزمخشري<sup>(٤٠٦)</sup> والعكبري<sup>(٤٠٧)</sup> والسيوطي<sup>(٤٠٨)</sup> ؛ وقد قاسه الكوفيون<sup>(٤٠٩)</sup> وابن يعيش<sup>(٤١٠)</sup> وابن مالك<sup>(٤١١)</sup> إذا أمن اللبس .

وهذه القراءة - على قيام المفرد مقام الجمع - عند سيبويه<sup>(٤١٢)</sup>، والمبرد<sup>(٤١٣)</sup>، والقزَّاز القيرواني<sup>(٤١٤)</sup>، وابن عصفور الإشبيلي<sup>(٤١٥)</sup>، وابن هشام الأنصاري<sup>(٤١٦)</sup> لا تجوز إلا في ضرورة الشعر .

(٤٠١) الآية ٤ .

(٤٠٢) انظر : معاني القرآن ٢١٠/١ - ٢١١ - ٣٣/٢ - ٣٤ .

(٤٠٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٩/٤ .

(٤٠٤) انظر : إعراب القرآن ٣٩٧/٢ ، ١١٢/٣ .

(٤٠٥) انظر : المحتسب ١٣٠/٢ - ١٣١ .

(٤٠٦) انظر : الكشاف ٤٤٠/٣ ، ٢٢١/٤ .

(٤٠٧) انظر : التبيان ٦٣/٢ .

(٤٠٨) انظر : همع الهوامع ١٧١/١ - ١٧٢ .

(٤٠٩) انظر : همع الهوامع ١٧٢/١ .

(٤١٠) انظر : شرح المفصل ٨/٥ ، ٢٣ - ٢٢/٦ .

(٤١١) انظر : همع الهوامع ١٧٢/١ .

(٤١٢) انظر : الكتاب ٢٠٩/١ - ٢١٠ .

(٤١٣) انظر : المقتضب ١٦٩/٢ - ١٧٠ .

(٤١٤) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٢ - ١٠٣ .

(٤١٥) انظر : ضرائر الشعر ١٩٦ - ١٩٧ .

(٤١٦) انظر : تخلص الشواهد ١٥٧ .

والباحث بدوره يَرُدُّ هذا القَوْلَ ؛ لأن قيام المفرد مقام الجمع جائزٌ؛ وقد أَكَّدَتْه تلك القراءة ؛ وله ما يُؤَيِّدُه - كما أثبت البحث - في كلام العرب، والقرآن الكريم وقراءاته ، والكلام العربي المعتد بفصاحته؛ ففي كلام العرب؛ كقولهم<sup>(٤١٧)</sup>: (قَرَرْنَا بِهِ عَيْنًا)؛ وإن شئت قلت: (أَعَيْنْنَا)؛ ومثله<sup>(٤١٨)</sup>: (قَرَّ الزَيْدُونَ عَيْنًا)؛ وعليه قول الشاعر: (الطويل)

يَقُولُ الْخَنَّا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْجُدَّعِ<sup>(٤١٩)</sup>

والشاهد فيه قوله: (نَاطِقًا)؛ حيث كان حقه أن يقول: (ناطقة) أو (ناطقات)؛ إلا أنه ناب المفرد عن الجمع؛ تأييدًا لمذهب الكوفيين .

وقول الآخر: (الرجز)

لَا تَتَكْرَرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا<sup>(٤٢٠)</sup>

والشاهد فيه استعمال (الحلق) مفردًا مرادًا به (الحلوق)؛ تأييدًا لمذهب

الكوفيين؛ وقول الآخر: (الوافر)

كَلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيسٌ<sup>(٤٢١)</sup>

والشاهد فيه استعمال (بطن) بمعنى الجمع؛ أي: بعض بطونكم؛ تأييدًا

لمذهب الكوفيين؛ وقول الآخر: (الوافر)

فَقَلْنَا أَسْلَمُوا إِنَّا أَخُوكُمْ فَقَدْ بَرِئْتُ مِنَ الْإِحْنِ الصُّدُورِ<sup>(٤٢٢)</sup>

(٤١٧) انظر : الكتاب ١/ ٢١٠ .

(٤١٨) انظر : الدر المصون ٣/ ٥٧٣-٥٧٤ .

(٤١٩) البيت من الطويل؛ وهو لـ(ذي الخرق الطهوي) في تخلص الشواهد ١٥٤ ؛ وبلا نسبة في الإتيان ١/ ١٥١ ، ووصف المباني ١٦٣ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٨ ، وشرح المفصل ٣/ ١٤٤ .

(٤٢٠) الرجز لـ(طفيل) في المحتسب ٢/ ١٣٠ ؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٦/ ٢٢ ، والكتاب ١/ ٢٠٩ ، والمقتضب ١٧٠/ ٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٩/ ٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٢ .

(٤٢١) البيت من الوافر ؛ وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد ١٥٧ ، والكتاب ١/ ٢١٠ ، والمحتسب ٢/ ١٣٠ .

(٤٢٢) البيت من الوافر ؛ وهو لـ(العباس بن مرداس) في ديوانه ٥٢ ؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ١٩٠ .

والشاهد فيه قوله: (إِنَّا أَخُوكُمْ)؛ حيث وضع الواحد موضع الجمع؛  
تأييداً لمذهب الكوفيين .

وفي القرآن الكريم - وهو كثيرٌ - ؛ كقول الله (٤٢٣) - تعالى - :  
(ويكونون عليهم ضِدًّا)؛ وقوله (٤٢٤) - تعالى - : (وهم لكم عَدُوٌّ)؛ وذلك لجعلهم  
كذاتٍ واحدةٍ في الاجتماع والترافد ؛ وقوله (٤٢٥) - تعالى - : (ثم يخرجكم  
طفلاً)؛ أي: أطفالاً .

ومنه ؛ قوله (٤٢٦) - تعالى - : (يتفياً ظلّاه عن اليمين والشمالين سُجَّدًا  
وهم داخرون)؛ فوحّد (اليمين)، وجمع (الشمالين)؛ وكل ذلك جائزٌ في العريّة؛  
ومِن قَبْلِ في القرآن الكريم؛ لأن القرآن الكريم لا يأتي فيه إلا الفصيح ؛ لأنه  
تنزيلُ رَبِّ العالمين .

وفي القراءات القرآنية - وهو كثيرٌ - ؛ كقراءة حمزة والكسائي (٤٢٧):  
(كُلُّ آمَن بالله وملائكته وكتبه ورسله) بالإنفراد؛ وقرأه الجمهور (٤٢٨): (وَكُتِبِهِ)  
بالجمع الصريح .

وعليه ؛ قراءة زيد بن علي والأعمش (٤٢٩): (ربنا وأدخلهم جنّة عَنَنِ  
التي وعدتهم) بالإنفراد؛ وكذلك هو في مصحف عبد الله (٤٣٠)؛ وقرأه  
الجمهور (٤٣١): (جنّاتٍ عَدَنٍ) بالجمع الصريح .

(٤٢٣) مريم : الآية ٨٢ .

(٤٢٤) الكهف : الآية ٥٠ .

(٤٢٥) غافر : الآية ٦٧ .

(٤٢٦) النحل : الآية ٤٨ .

(٤٢٧) البقرة : الآية ٢٨٥ ؛ انظر : حجة القراءات ١٥٢ ، والبحر المحيط ٧٥٧/٢ ، والحجة للقراء السبعة ٥٠٩/١ ،  
ولـ(ابن عباس) في الكشاف ٥١٩/١ ؛ وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٢٩٧/١ .

(٤٢٨) انظر : الدر المصون ٦٩٢/٢ ، وحجة القراءات ١٥٢ ، والكشف ٣٢٣/١ ، والحجة للقراء السبعة ٥٠٩/١ ،  
والبحر المحيط ٧٥٧/٢ ؛ وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٢٩٦/١ .

(٤٢٩) غافر : الآية ٨ ؛ انظر : البحر المحيط ٢٣٩/٩ ، ولـ(الأعمش) في مختصر ابن خالويه ١٣٣ ، والمحرر  
الوجيز ٥٤٨/٤ ؛ وبلا نسبة في الكشاف ٣٣٣/٥ ، وإعراب القراءات الشواذ ٤١٧/٢ .

(٤٣٠) انظر : المحرر الوجيز ٥٤٨/٤ ، والبحر المحيط ٢٣٩/٩ .

(٤٣١) انظر : المحرر الوجيز ٥٤٨/٤ ، والدر المصون ٤٦٠/٩ ، والبحر المحيط ٢٣٩/٩ .

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته؛ كقول النبي<sup>(ﷺ)</sup> - صلى الله عليه وسلم - : (المؤمنون كنفس واحدة)؛ حيث قام المفرد مقام الجمع؛ وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد .

ولعل ما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه - أيضًا - أن (ثلاثمائة) إلى (تسعمائة) قد جاء تمييز العدد فيها - في كلام العرب - مفردًا؛ وكان القياس فيها أن يكون جمعًا؛ أي: مئتين أو مئات ، ولكنهم شبهوه بـ (عشرين)، و(أحد عشر)؛ حيث جعلوا ما يبين به العدد واحدًا؛ لأنه اسمٌ لعدد؛ كما أن (عشرين) اسمٌ لعدد؛ وقد أُيد ذلك القرآن الكريم؛ فقال الله<sup>(ﷻ)</sup> - تبارك وتعالى - : (ولبنوا في كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعًا) .

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة - مع غيرها من أخواتها - قد أسهمت - مع شواهد العربية الأخرى - في جواز قيام المفرد مقام الجمع ؛ ردًا على من أنكر ذلك من النحويين .

١٥ - جواز زيادة (الباء) مع المفعول ؛ وقد أُيد ذلك قراءة أبي جعفر المدني والجدري<sup>(٤٣٤)</sup> : (يكاد سنا برقه يُذهبُ بالأبصار) بضم الياء وكسر الهاء من (أذهب) الرباعي، و(الباء) - على هذا - زائدة ؛ والتقدير: يكاد سنا برقه يُذهبُ الأبصارَ ؛ وإليه ذهب النحاس<sup>(٤٣٥)</sup> وابن جنبي<sup>(٤٣٦)</sup>

(٤٣٢) أخرجه مسلم في صحيحه ١١٣٠ ؛ في كتاب البر والصلة والأدب - باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم؛ بلفظ: (المؤمنون كرجل واحد)؛ وفي رواية أخرى: (المسلمون كرجل واحد) ؛ وعلى هاتين الروايتين - أيضًا - الشاهد .

(٤٣٣) الكهف : الآية ٢٥ .

(٤٣٤) النور : الآية ٤٣ ؛ انظر : تفسير القرطبي ٢٩٠/١٢ ، وفتح القدير ٤٢/٤ ، و(أبي جعفر المدني) في مختصر ابن خالويه ١٠٤ ، والمحاسب ١٥٧/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٧/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٢/٣ . ومشكل إعراب القرآن ٤٨٠ ، والكشاف ٣١١/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٥٠/٤ ، والمحزر الوجيز ١٩٠/٤ ، والبحر المحیط ٥٨/٨ ، والدر المصون ٤٢٤/٨ ، والإتحاف ٣٠٠/٢ ؛ وبلا نسبة في البيان ١٩٨/٢ ، وشفاء الغليل ١٥٩ ، وإعراب القراءات الشواذ ١٨٩/٢ .

(٤٣٥) انظر : إعراب القرآن ١٤٢/٣ .

(٤٣٦) انظر : المحتسب ١٥٨/٢ .



والزمخشري<sup>(٤٣٧)</sup> وابن عطية<sup>(٤٣٨)</sup> — في أحد قولَيْهِ — وأبو البركات بن الأبياري<sup>(٤٣٩)</sup> والعكبري<sup>(٤٤٠)</sup> وأبو حيَّان الأندلسي<sup>(٤٤١)</sup> — في أحد قولَيْهِ — والسمين الحلبي<sup>(٤٤٢)</sup> — في أحد قولَيْهِ — ؛ وفي قولَيْهِمَا الآخر<sup>(٤٤٣)</sup> على أن المفعول محذوف ؛ و(الباء) بمعنى (من) ؛ والتقدير: يكاد سنا برقه يُذهِبُ النورَ من الأبصارِ .

أما المَبْرُودُ<sup>(٤٤٤)</sup>؛ فـ(الباء) عنده — في هذا الحرف — متعلِّقة بالمصدر؛ لأن الفعل يدل عليه؛ إذ منه أخذ؛ والتقدير: يُذهِبُ ذَهَابَهُ أو إِذْهَابَهُ بالأبصارِ؛ وعلى هذا أجازوا: أُذْخِلَ بزيدِ السَّجْنِ؛ كأنه قال: أُذْخِلَ السَّجْنَ دُخُولًا بزيدٍ؛ وإليه ذهب أبو جعفر النحاس<sup>(٤٤٥)</sup>؛ وأما ابن عطية<sup>(٤٤٦)</sup>؛ فـ(الباء) عنده متعلِّقة بالمفعول المحذوف؛ والتقدير: يكاد سنا برقه يُذهِبُ النفوسَ بالأبصارِ .

وهذه القراءة — بضم الياء وكسر الهاء من (أَذْهَبَ) الرباعي، و(الباء) زائدة مع المفعول — ضعيفة عند بعض النحويين؛ كالزجاج<sup>(٤٤٧)</sup> والقيسي<sup>(٤٤٨)</sup> والأخفش وأبي حاتم<sup>(٤٤٩)</sup>؛ لأن الياء تُعاقِبُ الهمزة .

(٤٣٧) انظر: الكشاف ٤/٣١١ .

(٤٣٨) انظر: المحرر الوجيز ٤/١٩٠ .

(٤٣٩) انظر: البيان ٢/١٩٨ .

(٤٤٠) انظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/١٨٩ .

(٤٤١) انظر: البحر المحيط ٨/٥٨ .

(٤٤٢) انظر: الدر المصون ٨/٤٢٤ .

(٤٤٣) انظر: البحر المحيط ٨/٥٨، والدر المصون ٨/٤٢٤ .

(٤٤٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٤٨١، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١٤٢-١٤٣ .

(٤٤٥) انظر: إعراب القرآن ٣/١٤٢-١٤٣ .

(٤٤٦) انظر: المحرر الوجيز ٤/١٩٠ .

(٤٤٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٥٠ .

(٤٤٨) انظر: مشكل إعراب القرآن ٤٨٠-٤٨١ .

(٤٤٩) انظر: البحر المحيط ٨/٥٨، والدر المصون ٨/٤٢٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣/١٤٢ .

والباحث بدوره يَرُدُّ هذا القَوْلَ ؛ لأنَّ زيادَةَ (الباء) مع المفعول جائزٌ ؛  
وقد أكَّدتْه تلك القراءةُ ؛ وله ما يُؤيِّدُه - كما أثبت البحث - في  
الشعر العربي ، والقرآن الكريم وقراءاته ؛ ففي الشعر العربي ؛ كقول  
الراعي النميري: (البيسط)

هُنَّ الحَرَائِرُ لَأ رَبَّاتُ أَحْمِرَةَ سُوْدُ المَحَاجِرِ لَأ يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ (٤٥٠)  
والشاهد فيه قوله: (لَأ يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ)؛ حيث زاد (الباء) في المفعول  
به؛ والتقدير: لَأ يَقْرَأَنَّ السُّورَ .  
وقول الآخر: (الطويل)

فَلَمَّا رَجَتِ بِالشُّرْبِ هَزَّ لَهَا العَصَا شَحِيحٌ لَهُ عِنْدَ الإِزَاءِ نَهِيمٌ (٤٥١)  
والشاهد فيه قوله: (فَلَمَّا رَجَتِ بِالشُّرْبِ)؛ حيث زاد (الباء) في المفعول  
به؛ والتقدير: فَلَمَّا رَجَتِ الشُّرْبِ .  
وقول الآخر: (الطويل)

شَرِينِ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَقَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضِرِ لَهِنَّ نَيْحٌ (٤٥٢)  
والشاهد فيه قوله: (شَرِينِ بِمَاءِ البَحْرِ)؛ حيث زاد (الباء) في المفعول  
به؛ والتقدير: شَرِبْنَ مَاءَ البَحْرِ .  
وقول الآخر: (الطويل)

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالحَوَادِثُ جُمَّةً بِأَنَّ امْرَأَ القَيْسِ بِنَ تَمَلِّكَ بَيِّقَرًا (٤٥٣)

- (٤٥٠) البيت من البسيط؛ وهو لـ(الراعي النميري) في ديوانه ١٢٢، ولسان العرب (سور) ، والمعاني الكبير ١١٣٨ ،  
ولـ(القتال الكلابي) في ديوانه ٥٣ ؛ وبلا نسبة في الأنشباہ والتظانر ١٨٣/٢ ، والجنى الداني ٢١٧ ، وخراسة  
الأدب ٣٠٥/٧ ، ومجالس نعلب ٣٦٥ ، ومغني اللبيب ٤١ ، ١١٨ ، ٦٣٨ ، والمقتضب ٢٤٤/٣ .  
(٤٥١) البيت من الطويل ؛ وهو بلا نسبة في معاني القرآن للقرآء ١٢٩/٢ ، ٥١/٣ ، وشرح التسهيل ١٥٤/٣ .  
(٤٥٢) البيت من الطويل؛ وهو لـ(أبي ذؤيب الهذلي) في الأزهية ٢٠١ ، والمحتسب ١٥٨/٢ ، ومغني اللبيب ٣٢٧ ،  
وبلا نسبة فيشرح الأشموني ٣٦١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦/٣ ، وشرح قطر الندى ٢٨٠ .  
(٤٥٣) البيت من الطويل ؛ وهو لـ(امرئ القيس) في ديوانه ١٨٥ ، والخصائص ٣٣٦/١ ، وشرح المفصل ٢٣/٨ ،  
والمنصف ٨٤/١ ؛ وبلا نسبة في الإلصاف ١٧١/١ ، والجنى الداني ٥٠ .

والشاهد فيه قوله: (بِأَنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ)؛ حيث زاد (الباء) مع المفعول به لا الفاعل على رأي ابن يعيش<sup>(٤٥٤)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٤٥٥)</sup>؛ وذلك على أن الفاعل في النية؛ والمراد: ألا هل أتاهم الخبرُ أو الأنبياءُ.

وفي القرآن الكريم؛ كقول الله<sup>(٤٥٦)</sup> - تعالى -: (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)؛ أي: وَلَا تُلْقُوا أَيْدِيَكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ؛ و(الباء) زائدة مع المفعول؛ وقوله<sup>(٤٥٧)</sup> - تعالى -: (وَهَزَبْنَا إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ)؛ أي: وَهَزَبْنَا إِلَيْكَ جِذْعَ النَّخْلَةِ؛ و(الباء) مزيدة مع المفعول؛ وقوله<sup>(٤٥٨)</sup> - تعالى -: (وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظَلَمِ نَفْسِهِ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ)؛ أي: وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ إِحَادًا بِظَلَمِ نَفْسِهِ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ؛ وَيَدُلُّ لَهُ - في نظر الباحث -؛ قراءة الحسن<sup>(٤٥٩)</sup>: (وَمَنْ يُرِدْ إِحَادَهُ بِظَلَمِ نَفْسِهِ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ).

ومنه؛ قوله<sup>(٤٦٠)</sup> - تعالى -: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ)؛ أي: اقرأ اسمَ رَبِّكَ؛ و(الباء) مزيدة مع المفعول؛ وقوله<sup>(٤٦١)</sup> - تعالى -: (فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا)؛ أي: فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ؛ و(الباء) مزيدة مع المفعول؛ وقوله<sup>(٤٦٢)</sup> - تعالى -: (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ)؛ أي: وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ؛ و(الباء) مزيدة مع المفعول؛ وقوله<sup>(٤٦٣)</sup> - تعالى -: (وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا)؛ أي: يَأْخُذُوا أَحْسَنَهَا؛ و(الباء) مزيدة مع المفعول؛

(٤٥٤) انظر: شرح المفصل ٢٤/٨.

(٤٥٥) انظر: الدر المصون ٩٩/٤.

(٤٥٦) البقرة: الآية ١٩٥.

(٤٥٧) مريم: الآية ٢٥.

(٤٥٨) الحج: الآية ٢٥.

(٤٥٩) انظر: البحر المحيط ٥٠٠/٧، والدر المصون ٢٦٠/٨.

(٤٦٠) العلق: الآية ١.

(٤٦١) البقرة: الآية ١٣٧.

(٤٦٢) المائدة: الآية ٦.

(٤٦٣) الأعراف: الآية ١٤٥.

وقوله<sup>(٤٦٤)</sup> - تعالى - : (تَلْقَوْنَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ)؛ أي: تَلْقَوْنَ إِلَيْهِم الْمَوَدَّةَ؛  
و(الباء) مزيدة مع المفعول .

وفي القراءات القرآنية؛ كقراءة ابن كثير وأبي عمرو<sup>(٤٦٥)</sup>: (وشجرةُ  
تخرج من طور سيناء تُنْبِتُ بِالذُّهْنِ وَصَبغٌ لِلآكَلِينَ) بضم التاء وكسر الباء من  
(أُنْبِتَ) الرباعي؛ و(الباء) زائدة مع المفعول؛ والتقدير: تُنْبِتُ الذُّهْنَ؛ وقراءة  
أبي والنخعي<sup>(٤٦٦)</sup>: (إنما ذلكم الشيطان يُخَوِّفُكُمْ بِأَوْلِيَاءِهِ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونَ إِنْ  
كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) بضم الياء وكسر الواو من (أَخَافَ) الرباعي؛ و(الباء) مزيدة مع  
المفعول؛ والتقدير: يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ؛ وَيَدُلُّ لَهُ - في نظر الباحث -؛ قراءة  
الجمهور<sup>(٤٦٧)</sup>: (يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ) .

ومنه؛ قراءة ابن أبي عبلة<sup>(٤٦٨)</sup>: (ولو شاء الله لَأَذْهَبَ بِأَسْمَاعِهِمْ  
وَأَبْصَارِهِمْ) بهمزة بعد اللام ساكنة الذال والجمع؛ و(الباء) - على هذا -  
زائدة مع المفعول؛ والتقدير: لَأَذْهَبَ أَسْمَاعَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ؛ وبه رواه ابن  
عطية<sup>(٤٦٩)</sup> عن ابن أبي عبلة .

ولعل ما يُعْرَزُ ما ذهبُ إليه أَمْرَانُ:

<sup>(٤٦٤)</sup> الممتحنة: الآية ١ .

<sup>(٤٦٥)</sup> المؤمنون: الآية ٢٠، انظر: حجة القراءات ٤٨٤، والكشف ١٢٧/٢، والحجة للقراء السبعة ١٨٠/٣،  
وتفسير القرطبي ١١٥/١٢، والمحزر الوجيز ١٤٠/٤، والدر المصون ٣٢٨/٨، و- (ابن كثير وأبي عمرو  
وسلام وسهول ورويس والجحدري) في البحر المحيط ٥٥٥/٧ .

<sup>(٤٦٦)</sup> آل عمران: الآية ١٧٥، انظر: الدر المصون ٤٩٣/٣، والبحر المحيط ٤٤٠/٣؛ يُبْدِ أَنَّهُا فِي الدَّرِ الْمَصُونِ:  
(يُخَوِّفُ بِأَوْلِيَاءِهِ) دُونَ إِحْقَاقِ الضَّمِيرِ بِالْفِعْلِ؛ وَعَلَيْهِ - أَيْضًا - الشَّاهِدُ، وَهِيَ - (أَبِي بَنِ كَعْبٍ) فِي الْمَحْرَرِ  
الْوَجِيزِ ٥٤٤/١ .

<sup>(٤٦٧)</sup> انظر: المحرر الوجيز ٥٤٤/١، والبحر المحيط ٤٤٠/٣، والدر المصون ٤٩٣/٣ .

<sup>(٤٦٨)</sup> البقرة: الآية ٢٠، انظر: البحر المحيط ١٤٩/١، والكشاف ٢٠٨/١؛ وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الدَّرِ الْمَصُونِ ١٨٤/١،  
وإعراب القراءات الشواذ ١٣٤/١ .

<sup>(٤٦٩)</sup> انظر: المحرر الوجيز ١٠٤/١ .

الأول — أن هذه (الباء) قد زيدت مع المفعول — في هذا الحرفِ  
القرآنيّ ؛ لتوكيد معنى التعديّ؛ كما زيدتِ السلام؛ لتوكيد معنى الإضافة في  
قول النابغة الذبياني: (البيسط)

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامٍ (٤٧٠)

والشاهد فيه قوله: (يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ)؛ يريد: يَا بُؤْسَ الْجَهْلِ؛ فأقحم السلام

بين المضاف والمضاف إليه توكيداً للإضافة.

وكما زيدتِ (الياءَ ان) ؛ لتوكيد معنى الصفة في قولهم (٤٧١): (أَشْقَرِي)،

و(دَوَّارِي) ، و(كَلَّابِي) ؛ وعليه — في نظر الباحث — (أَعْجَمِي) — في قول

الله (٤٧٢) — تعالى —: (ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون

إليه أَعْجَمِيٌّ وهذا لسان عربي مبين)؛ لأنه من (أعجم)؛ وقراءة الحسن (٤٧٣):

(ولو نزلناه على بعض الأَعْجَمِيِّين) على إرادة ياء الإضافة؛ وكما زيدتِ

(التاء)؛ لتوكيد معنى التأنيث في قولهم (٤٧٤): (فرسة) ، و(عجوزة)؛ وعليه —

في نظر الباحث — (مُرْضِعَةٌ) في قول الله (٤٧٥) — تعالى —: (يوم ترونها تذهل

كل مُرْضِعَةٌ عما أرضعت) إِنْ قُصِدَ الدلالةُ على التلبُّسِ بالفعل؛ كقول الشاعر:

(الطويل)

كَمُرْضِعَةٍ أَوْلَادٌ أُخْرَى وَضَيَّعَتْ بَنِي بَطْنِهَا هَذَا الضَّلَالُ عَنِ الْقَصْدِ (٤٧٦)

(٤٧٠) البيت من البسيط؛ وهو لـ(النابغة الذبياني) في ديوانه ٨٢؛ وبلا نسبة شرح المفصل ٦٨/٣، ١٠٤/٥ .

(٤٧١) انظر: المحتسب ٥٥/٢، ١٥٨، ٢٩٥ .

(٤٧٢) النحل: الآية ١٠٣ .

(٤٧٣) الشعراء: الآية ١٩٨؛ انظر: المحتسب ١٧٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٢/٣، والمحرر السجوي

٢٤٣/٤، ومختصر ابن خالويه ١٠٩، والكشاف ٤١٦/٤، ولـ(الحسن وابن مقسم) في البحر المحيط ١٩١/٨

، والدر المصون ٥٥٦/٨؛ وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٢٢٦/٢ .

(٤٧٤) انظر: المحتسب ١٥٨/٢ .

(٤٧٥) الحج: الآية ٢ .

(٤٧٦) البيت من الطويل؛ وهو بلا نسبة في البحر المحيط ٤٧٧/٣، والدر المصون ٥٣٩/٣، ٢٢٤/٨ .

الثاني — أن القارئ بها لم يكن ليقرأ إلا بما رُوِيَ؛ لأن القراءة سُنَّةٌ متَّبعة، ولم ينفرد بها بل قرأه شبيهة<sup>(٤٧٧)</sup> كذلك؛ وقد أخذ القراءة عن سادات التابعين الآخذين عن جَلَّةِ الصحابة (أبي بن كعب) وغيره؛ وإذا صَحَّتِ الروايةُ لم يكن سبيلٌ إلى رَدِّهَا؛ وقد أكَّدته تلك القراءة.

وبناءً على ذلك؛ فإن هذه القراءة — مع غيرِها من أخواتها — قد أسهمت — مع شواهدِ العربيةِ الأخرى — في جواز زيادة (الباء) مع المفعول؛ رَدًّا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين.

١٦ — جواز نصب الفعل وجزمه بالفاء والواو إذا وقع بعد جزاء الشرط؛ وقد أيدَ ذلك قراءة عُبَيْدِ اللَّهِ بن موسى وطلحة بن سليمان<sup>(٤٧٨)</sup> : (تبارك الذي إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً) بالنصب على جواب الشرط؛ وإليه ذهب الزمخشري<sup>(٤٧٩)</sup> والعكبري<sup>(٤٨٠)</sup> وأبو حيان الأندلسي<sup>(٤٨١)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٤٨٢)</sup>؛ أو النصب على الصرف؛ وبه قال الفرَّاء<sup>(٤٨٣)</sup>؛ أو على تقدير (أن) في صدر الكلام؛ أي: وأن يجعل لك قصوراً؛ وبه قال ابن عطية<sup>(٤٨٤)</sup>.

وهذه القراءة — بالنصب على جواب الشرط — ليست قَوِيَّةً عند ابن جني<sup>(٤٨٥)</sup>؛ وقد رماها بالضَّعْفِ.

(٤٧٧) انظر: البحر المحيط ٥٨/٨ .

(٤٧٨) الفرقان: الآية ١٠. انظر: المحتسب ١٦١/٢، والبحر المحيط ٨٦/٨، و(عبد الله بن موسى وطلحة بن سليمان) في المحرر الوجيز ٢٠١/٤؛ وبلا نسبة في معاني القرآن للفرَّاء ١٦١/٢ .

(٤٧٩) انظر: الكشاف ٣٣٥/٤ .

(٤٨٠) انظر: إعراب القراءات الشواذ ١٩٦/٢ .

(٤٨١) انظر: البحر المحيط ٨٦/٨ .

(٤٨٢) انظر: الدر المصون ٤٦٠/٨ — ٤٦١ .

(٤٨٣) انظر: معاني القرآن ١٦١/٢ .

(٤٨٤) انظر: المحرر الوجيز ٢٠١/٤ .

(٤٨٥) انظر: المحتسب ١٦١/٢ .

والباحث بدوره يَرُدُّ هذا القَوْلَ ؛ لأن نصب الفعل وجزمه بالفاء والواو إذا وقع بعد جزاء الشرط جائز؛ وقد أكَّدته تلك القراءة ؛ وله ما يُؤيِّده - كما أثبت البحث - في الشعر العربي، والقرآن الكريم وقراءاته ؛ ففي الشعر العربي؛ كقول النابغة الذبياني: (الوافر)

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رِبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِيَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ<sup>(٤٨٦)</sup>

والشاهد فيه قوله: (وَتَأْخُذُ)؛ حيث رُوِيَ بالجزم على العطف على (يَهْلِكُ)، والرفع على الاستئناف، والنصب على إضمار (أَنْ) بعد واو المعية عند نحاة البصرة؛ أو النصب بواو الصرف عند نحاة الكوفة.

وفي القرآن الكريم ؛ كقول الله<sup>(٤٨٧)</sup> - تعالى :- (وَلَمَّا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ)؛ إذ قُرِيءَ (ويعلم) بالنصب والجزم؛ أمَّا النصب - وهو قراءة الجمهور<sup>(٤٨٨)</sup> - فعلى إضمار (أَنْ) عند البصريين، والواو - هاهنا - بمنع الجمع؛ كالتي في قولهم<sup>(٤٨٩)</sup>: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ)؛ والتقدير: أَظَنَنْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ وَأَنْ يَعْلَمَ الصَّابِرِينَ؛ ويُقَرَّبَ عليك هذا المعنى أنك لو قَدَّرت الواو بـ(مع) صحَّ المعنى والإعراب؛ أو النصب بواو الصرف عند الكوفيين؛ وأمَّا الجزم - وهو قراءة الحسن وابن يعمر وأبي حيوة وعمرو بن عبيد<sup>(٤٩٠)</sup> - فعلى العطف على (يعلم

(٤٨٦) البينان من الوافر؛ وهما لـ(النابغة الذبياني) في ديوانه ١٠٦، والبحر المحيط ٧٥٢/٢، والدر المصون ٦٨٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٣/١، وشرح المفصل ٨٣/٦، ٨٥، والكتاب ١٩٦/١؛ وبلا نسبة في الإيضاف ١٣٤/١، وشرح ابن عقيل ٣٩/٤، والمقتضب ١٧٧/٢، والدر المصون ١٢١/٢، ٤٦١/٨.

(٤٨٧) آل عمران: الآية ١٤٢.

(٤٨٨) انظر: البحر المحيط ٣٦٠/٣، والدر المصون ٤١١/٣، والمحزر الوجيز ٥١٥/١، وإعراب القراءات الشواذ ١٣٤٦/١، وبلا نسبة في الكشف ٦٣٤/١، ومعاني القرآن وإعراجه ٤٧٢/١، والمقتضب ٢٦/٢.

(٤٨٩) انظر: شرح ابن عقيل ٣٩/٤، والتبيين ٢٤٠/١، والبحر المحيط ٣٦٠/٣، وشرح قطر الندى ١٠٠، وشرح شذور الذهب ٢٨٠، والكشاف ٢٥٩/١-٢٦٠، وأوضح المسالك ٢١٢/٢.

(٤٩٠) انظر: المحرر الوجيز ٥١٥/١، والبحر المحيط ٣٦٠/٣، وـ(الحسن وابن يعمر وأبي حيوة) في الدر المصون ٤١١/٣، وـ(الحسن) في الكشف ٦٣٤/١، ومختصر ابن خالويه ٢٩، ومعاني القرآن للفرّاء

اللَّهَ) المجزوم بـ(لَمْ)؛ ويرى الباحث وجهًا ثالثًا لهذه الآية الكريمة؛ وهو الرفع على الاستئناف؛ أي: وهو يعلم الصابرين؛ وبه قرأ عبد الوارث<sup>(٤٩١)</sup> عن أبي عمرو.

ومنه؛ قوله<sup>(٤٩٢)</sup> - تعالى - : (وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوْتَوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ)؛ إذ قرئ (ويكفر) بالنصب والجزم؛ أمَّا النصب - وهو قراءة الأعمش<sup>(٤٩٣)</sup> - فعلى إضمار (أَنْ) عند نحاة البصرة؛ والتقدير: وَأَنْ يَكْفُرَ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ؛ أو النصب بواو الصرف عند نحاة الكوفة؛ وأمَّا الجزم - وهو قراءة الحسن<sup>(٤٩٤)</sup> - فعلى العطف على محل الجملة الواقعة جوابًا للشرط؛ ويرى الباحث وجهًا ثالثًا لهذه الآية الكريمة؛ وهو الرفع على الاستئناف؛ أي: وهو يكفر - فيمن قرأ بالياء<sup>(٤٩٥)</sup> - أو ونحن نكفر - فيمن قرأ بالنون<sup>(٤٩٦)</sup> - أو وهي تكفر - فيمن قرأ بتاء التانيث<sup>(٤٩٧)</sup>.

- ١٦٦/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٧٢/١ ، ولسان الحسن وابن يعمر) في إعراب القرآن للنحاس ٤٠٩/١ ، وبلا نسبة في التبيان ٢٤٠/١ ، وإعراب القراءات الشواذ ٣٤٧/١ ، والمقتضب ٢٦/٢ .
- (٤٩١) انظر : مختصر ابن خالويه ٢٩ ، والكشاف ٦٣٤/١ ، والمحزر الوجيز ٥١٥/١ ، والبحر المحيط ٣٦٠/٣ ، والدر المصون ٤١١/٣ ؛ وبلا نسبة في التبيان ٢٤٠/١ ، وإعراب القراءات الشواذ ٣٤٧/١ .
- (٤٩٢) البقرة : الآية ٢٧١ .
- (٤٩٣) انظر : البحر المحيط ٦٩١/٢ ، والدر المصون ٦١١/٢ ، والمحزر الوجيز ٣٦٦/١ .
- (٤٩٤) انظر : البحر المحيط ٦٩١/٢ ، والدر المصون ٦١١/٢ ، والمحزر الوجيز ٣٦٦/١ ؛ وبسبب (النون وجزم الراء) قرأ ابن عباس وعكرمة - إلا أن الأخير فتح الغاء على ما لم يُسَمَّ فاعله - في المحزر الوجيز ٣٦٦/١ ، والبحر المحيط ٦٩١/٢ ، والدر المصون ٦١١/٢ .
- (٤٩٥) وهي قراءة ابن عامر وحفص عن عاصم؛ انظر: حجة القراءات ١٤٨ ، والحجة للقراء السبعة ٤٨١/١ ، والدر المصون ٦١١/٢ ، ولسان عامر) في المحزر الوجيز ٣٦٦/١ ، والبحر المحيط ٦٩١/٢ .
- (٤٩٦) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر؛ انظر : حجة القراءات ١٤٧ ، والكشاف ٣١٧/١ ، والحجة للقراء السبعة ٤٨١/١ ، والدر المصون ٦١١/٢ ، والبحر المحيط ٦٩١/٢ ، والمحزر الوجيز ٣٦٦/١ .
- (٤٩٧) وهي قراءة ابن هرمز؛ انظر : المحزر الوجيز ٣٦٦/١ ، والبحر المحيط ٦٩١/٢ ، والدر المصون ٦١١/٢ .



ومنه؛ قوله<sup>(٤٩٨)</sup> - تعالى -: (وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير)؛ إذ قُرِيءَ (فيغفرُ) و(يعذبُ) بالنصب والجزم؛ أمَّا النصب - وهو قراءة ابن عباس والأعرج وأبي العالبيّة وعاصم الجحدري<sup>(٤٩٩)</sup> - فعلى العطف على المعنى على إضمار (أن) عند نحاة البصرة؛ أي: فأن يغفر... وأن يعذب، والعطف على اللفظ أجود؛ كما قال الشاعر: (المديد)

وَمَتَى مَا يَغِيْبُ مِنْكَ كَلَامًا يَتَكَلَّمُ فَيُجِيبُكَ بِعَقْلِ<sup>(٥٠٠)</sup>

أو النصب بواو الصرف عند نحاة الكوفة؛ وأمَّا الجزم - وهو قراءة ابن كثير وحزمة والكسائي ونافع وأبي عمرو<sup>(٥٠١)</sup> - فعلى العطف على جواب الشرط؛ وهو قوله - تعالى -: (يحاسبكم به الله)؛ ويرى الباحث وجهًا ثالثًا لهذه الآية الكريمة؛ وهو الرفع على الاستئناف؛ أي: فهو يغفر... وهو يعذب؛ وبه قرأ عاصم وابن عامر<sup>(٥٠٢)</sup>.

ولعل ما يُعزِّزُ ما ذهبْتُ إليه؛ جواز الجزم والنصب في الفعل المضارع بعد الواو في جواب النهي؛ وعليه؛ قول الله<sup>(٥٠٣)</sup> - تعالى -: (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ)؛ فـ (وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ) فيه وجهان: أحدهما - وهو الأظهر - أنه مجزوم بالعطف على الفعل قبله؛ أي:

(٤٩٨) البقرة: الآية ٢٨٤ .

(٤٩٩) انظر: تفسير القرطبي ٤٢٤/٣، و(ابن عباس والأعرج) في مشكل إعراب القرآن ١٢٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣٥٠/١، و(ابن عباس والأعرج وأبي حيوة) في المحرر الوجيز ٣٩٠/١، والبحر المحيط ٧٥٢/٢، والدر المصون ٦٨٧/٢ .

(٥٠٠) البيت من المديد؛ وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس ٣٥٠/١، وتفسير القرطبي ٤٢٤/٣ .

(٥٠١) انظر: الحجة للقراء السبعة ٥١٤/١، وحجة القراءات ١٥٢، والدر المصون ٦٨٧/٢، والبحر المحيط ٧٥٢/٢، والمحرر الوجيز ٣٩٠/١؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢١/٢، والكشاف ٥١٨/١ .

(٥٠٢) انظر: الحجة للقراء السبعة ٥١٤/١، وحجة القراءات ١٥٢، والدر المصون ٦٨٧/٢، والبحر المحيط ٧٥٢/٢، والمحرر الوجيز ٣٩٠/١، وتفسير القرطبي ٤٢٤/٣، ومشكل إعراب القرآن ١٢٥؛ وبلا نسبة في

المقتضب ٢١/٢، ٦٥، والبيان ١٨٦/١، والتبيين ١٩٢/١، والكشاف ٥١٨/١ .

(٥٠٣) البقرة: الآية ٤٣ .

نهاهم - الله - تبارك وتعالى - عن كلِّ فعلٍ على حِدَّتِهِ؛ أي: لا تفعلوا لا هذا ولا هذا؛ والثاني - أنه منصوب بإضمار (أن) في جواب النهي بعد الواو التي تقتضي المعية عند نحاة البصرة؛ أي: لا تَجْمَعُوا بين لَبْسِ الحقِّ بالباطلِ وَكَيْتَمَانِهِ؛ ومنه قول الشاعر: (الكامل)

لَا تَتَهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ<sup>(٥٠٤)</sup>

وقال الكوفيون: إنه منصوب بواو الصرف؛ ويرى الباحث وجهًا ثالثًا لهذه الآية الكريمة؛ وهو الرفع على الاستئناف؛ أي: وأنتم تكتُمون الحق؛ كما قال<sup>(٥٠٥)</sup> - سبحانه -: (وأنتم تعلمون)؛ وبه قرأ ابن مسعود<sup>(٥٠٦)</sup>.

وبناءً على ذلك؛ فإن هذه القراءة - مع غَيْرِهَا مِنْ أَوْثَانِهَا - قد أسهمت - مع شواهد العربية الأخرى - في جواز نصب الفعل وجزمه بالفاء والواو إذا وقع بعد جزاء الشرط؛ ردًّا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين.

١٧- جواز الجرِّ من غيرِ تنوينٍ على إرادةِ المضافِ إليه؛ وقد أَيْد ذلك قراءة الجحدري وعون العقيلي<sup>(٥٠٧)</sup>: (لله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ) بالجر من غيرِ تنوينٍ على إرادةِ المضافِ إليه؛ وتقدير وجوده؛ أي: لله الأمرُ من قبلِ الغلبِ ومن بعده؛ وإليه ذهب أبو القاسم الأصبهاني<sup>(٥٠٨)</sup>

(٥٠٤) البيت من الكامل؛ وهو لـ(أبي الأسود الدؤلي) في ديوانه ٨٤٠٤، وهمع الهوامع ١٢٧/٤، ولـ(حسان بن ثابت) في شرح أبيات سيبويه ١٣٥/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٤/٤، والمقتضب ٢٥٢/٢.

(٥٠٥) البقرة: الآية ٤٢.

(٥٠٦) انظر: الكشاف ٢٦٠/١، والبحر المحیط ٢٩٠/١؛ وبلا نسبة في الدر المصون ٣٢٤/١.

(٥٠٧) الروم: الآية ٤؛ انظر: شرح المفصل ٨٨/٤، وشرح شذور الذهب ١١٤، وشرح قطر الندى ٤١، وشرح التصريح ٥٠/٢؛ وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٢٧٩/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٣/٣، والبحر المحیط ٣٧٥/٨، والدر المصون ٣١/٩، ومعاني القرآن للفرأء ٢١٤/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١٧٦/٤، والتبيان ٢٥٧/٢، وأوضح المسالك ١٣٢/٣.

(٥٠٨) انظر: إعراب القرآن ٣٠٥.

والعكبري<sup>(٥٠٩)</sup> وابن يعيش<sup>(٥١٠)</sup> وابن هشام الأنصاري<sup>(٥١١)</sup> وخالد الأزهري<sup>(٥١٢)</sup> والأشموني<sup>(٥١٣)</sup>.

وهذه القراءة — بالجر من غير تنوين على إرادة المضاف إليه — غير جائزة في القرآن الكريم عند الزجاج<sup>(٥١٤)</sup> والنحاس<sup>(٥١٥)</sup> والعكبري<sup>(٥١٦)</sup>.

والباحث بدوره يَرُدُّ هذا القول ؛ لأنَّ الجَرَّ من غير تنوين على إرادة المضاف إليه جائزٌ، وقد أَكَّدَتْه تلك القراءة؛ وله ما يُؤَيِّدُه — كما أثبتت البحث — في كلام العرب، والقراءات القرآنية، والكلام العربي المعتد بفصاحته؛ ففي كلام العرب ؛ كقول الشاعر: (الطويل)

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ<sup>(٥١٧)</sup>

والشاهد فيه قوله: (وَمِنْ قَبْلِ)؛ يريد: (وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ)؛ فحذف المضاف

إليه، ولم ينون (قبل) على نيّة الإضافة.

وقول الآخر: (المنسرح)

نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمْنَا مِمَّا بَرَكُضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ<sup>(٥١٨)</sup>

(٥٠٩) انظر : إعراب القراءات الشواذ ٢٧٩/٢ .

(٥١٠) انظر : شرح المفصل ٨٨/٤ .

(٥١١) انظر : شرح شذور الذهب ١١٤ ، وأوضح المسالك ١٣٢/٣ .

(٥١٢) انظر : شرح التصريح ٥٠/٢ .

(٥١٣) انظر : شرح الأشموني ٥٠٣/٢ .

(٥١٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١٧٦/٤ .

(٥١٥) انظر : إعراب القرآن ٢٦٣/٣ — ٢٦٤ .

(٥١٦) انظر : التبيين ٢٥٧/٢ .

(٥١٧) البيت من الطويل ؛ وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٣١/٣ ، وشرح الأشموني ٥٠٢/٢ ، وشرح التصريح

٥٠/٢ ، وشرح قطر الندى ٤٠ ، وجمع الهوامع ١٩٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٦٣/٢ .

(٥١٨) البيت من المنسرح ؛ وهو لـ (قيس بن الخطيم) في ملحق ديوانه ٢٣٦ ، ولـ (الأنصاري) في لسان العرب

(ودي) ؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ٢١٩/٩ ، وشرح الأشموني ٩١/٣ ، والبحر المحيظ ٥٢٠/٨ .

والشاهد فيه قوله: (أَعْلَمْنَا مِنَّا)؛ حيث جمع الشاعر فيه بين الإضافة (وَمِنْ)؛ أو إن التقدير: أَعْلَمْنَا مِنَّا، والمضاف إليه في نية المطروح؛ كاللام في (فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ) في قول لبيد بن ربيعة: (الوافر)

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذِّهَهَا      وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدَّخَالِ<sup>(٥١٩)</sup>  
وعليه؛ قول الشاعر: (الطويل)

سَقَى الْأَرْضَيْنِ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا      فَنَيْطَتْ عُرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ<sup>(٥٢٠)</sup>

والشاهد فيه قوله: (سَقَى الْأَرْضَيْنِ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا)؛ يريد: (سَهْلَهَا وَحَزْنَهَا)؛ فحذف المضاف إليه، ولم ينون (سَهْلَ) على نية الإضافة؛ لأنه نفس المضاف إليه الثاني؛ ومنه قولهم<sup>(٥٢١)</sup> - في رواية النصب - كما حكى أبو علي: (ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوْلَى) بالفتح من غير تنوين على إرادة المضاف إليه؛ ومنه؛ قولهم - كما حكى أبو علي<sup>(٥٢٢)</sup> - في رواية الجرّ -: (ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوْلَى) بالجر من غير تنوين على إرادة المضاف إليه.

وفي القراءات القرآنية؛ كقراءة زيد بن علي<sup>(٥٢٣)</sup>: (لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين) بخفض راءي (أصغر)، (أكبر) على نية الإضافة؛ إذ الأصل: ولا أصغره ولا أكبره، وما لا ينصرف إذا أضيف انجر في موضع الجر، ثم حذف المضاف إليه، ونوي معناه فترك المضاف بحاله.

- (<sup>٥١٩</sup>) البيت من الوافر؛ وهو لـ(لبيد) في ديوانه ٨٦، وخراتة الأدب ١٩٢/٣، وشرح أبيات سبويه ١٥٨/١، وشرح التصريح ٣٧٣/١، وشرح المفصل ٦٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٤٨/٢، والكتاب ٣٧٢/١، والمقاصد النحوية ٢١٩/٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨٥/٦، والإنصاف ٨٢٢/٢، والمقتضب ٢٣٧/٣.
- (<sup>٥٢٠</sup>) البيت من الطويل؛ وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٥١٥/٢، والمقاصد النحوية ٤٨٣/٣.
- (<sup>٥٢١</sup>) انظر: شرح الأشموني ٥٠٥/٢، وهمع الهوامع ١٩٥/٣.
- (<sup>٥٢٢</sup>) انظر: شرح الأشموني ٥٠٣/٢، وهمع الهوامع ١٩٥/٣.
- (<sup>٥٢٣</sup>) سبأ: الآية ٣؛ انظر: البحر المحيط ٥١٩/٨، والدر المصون ١٤٩/٩؛ وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٣٢١/٢، والتبيان ٢٨٠/٢.

ومنه ؛ قراءة زيد بن علي<sup>(٥٢٤)</sup>: (لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين) بخفض راءي (أصغر)، (أكبر) على نية الإضافة؛ إذ الأصل: ولا أصغره ولا أكبره، وما لا ينصرف إذا أضيف انجر في موضع الجر، ثم حذف المضاف إليه، ونوي معناه فترك المضاف بحاله .

ومنه ؛ قراءة ابن محيصن<sup>(٥٢٥)</sup>: (فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) بالرفع من غير تنوين ؛ على إرادة المضاف إليه؛ وتقدير وجوده؛ أي: فلا خوف شيء عليهم ولا هم يحزنون .

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته؛ كقول أبي برزة الأسلمي<sup>(٥٢٦)</sup> — رضي الله عنه —: (غزونا مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — سبع غزوات، وثمانى) بفتح الباء دون تنوين على إرادة المضاف إليه؛ إذ الأصل: ثمانى غزوات .

ولعل ما يُعزّز ما ذهبنا إليه؛ أن هِشَامًا<sup>(٥٢٧)</sup> قد أجاز: (جئت قبل وبعد)، (رايتك بعد يا هذا) بالنصب على نية الإضافة .

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة — مع غيرها من أخواتها — قد أسهمت — مع شواهد العربية الأخرى — في جواز الجر من غير تنوين على إرادة المضاف إليه ؛ ردًا على من أنكر ذلك من النحويين .

١٨ — جواز إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل ؛ وقد أيد ذلك قراءة ابن أبي عبله<sup>(٥٢٨)</sup> : (فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم) بالرفع

(٥٢١) سبأ : الآية ٣ ؛ انظر : البحر المحيط ٥١٩/٨ ، والدر المصون ١٤٩/٩ ؛ وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٣٢١/٢ ، والتبيان ٢٨٠/٢ .

(٥٢٥) البقرة : الآية ٣٨ ؛ انظر : البحر المحيط ٢٧٤/١ ، والمحرم الوجيز ١٣٢/١ ؛ وبلا نسبة في الدر المصون ٣٠٤/١ ، وشرح الأشموني ٥١٦/٢ ، ومغني اللبيب ٥٨٧ .

(٥٢٦) أخرجه أحمد في مسنده ٣٨/١٥-٣٩ ، والدارمي في سننه ٥٢٣/١ ؛ في كتاب الصيد — باب في أكل الجراد ؛ بلفظ قد أخرجه عن الشاهد .

(٥٢٧) انظر : مشكل إعراب القرآن ٥٢٢ ، وإعراب القرآن لأصبهاني ٣٠٥ .

على إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل ؛ وإليه ذهب  
العكبري<sup>(٥٢٩)</sup> وأبو حيان الأندلسي<sup>(٥٣٠)</sup> - في هذا الحرف - والسمين  
الجلبي<sup>(٥٣١)</sup>.

وهذه القراءة - بالرفع على إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود  
الفاعل في الظاهر - قبيحة عند بعض النحويين ؛ كالنحاس<sup>(٥٣٢)</sup> وأبي حيان  
الأندلسي<sup>(٥٣٣)</sup> - في حرفِ آخَرَ - وابن هشام الأنصاري<sup>(٥٣٤)</sup> - وبخاصة  
الكوفيون حتى زعم بعضهم أن ذلك لا يجوزُ إلا في الشَّعْرِ أو أنه قليلٌ في  
النَّزْرِ؛ وإليه ذهب الأشموني<sup>(٥٣٥)</sup>.

والباحث بدوره يَرُدُّ هذا القولُ ؛ لأن إضافة المصدر إلى مفعوله مع  
وجود الفاعل جائزٌ، ولا قُبْحَ فيه - كما زعم نحاة الكوفة -؛ وقد أكَّدته تلك  
القراءة؛ وله ما يُؤيِّده - كما أثبت البحث - في كلام العرب ، والقرآن الكريم،  
والكلام العربي المعتد بفصاحته ؛ ففي كلام العرب؛ كقول الأقيشر الأسيدي:  
(البيسط)

أَفْتَى تِلْدَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ<sup>(٥٣٦)</sup>

والشاهد فيه قوله: (قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ)؛ فقد أضاف المصدر؛ وهو  
قوله: (قَرَعُ) إلى مفعوله؛ وهو قوله: (الْقَوَاقِيزِ)، ثم أتى بعد ذلك بفاعله؛ وهو

(٥٢٨) الروم : الآية ٢٨ ؛ انظر : المحرر الوجيز ٤/٣٣٦ ، والدر المصون ٩/٤٣ ، وفتح القدير ٤/٢٢٣ ، ولـ(ابن  
أبي عبيدة) في البحر المحيط ٨/٣٨٨ (ولعله تصحيف منه)؛ وبلا نسبة في معاني القرآن للقرآء ٢/٢١٦ ،  
وإعراب القراءات الشواذ ٢/٢٨٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٧١ .

(٥٢٩) انظر : إعراب القراءات الشواذ ٢/٢٨٣ .

(٥٣٠) انظر : البحر المحيط ٨/٣٨٨ .

(٥٣١) انظر : الدر المصون ٩/٤٣ .

(٥٣٢) انظر : إعراب القرآن ٣/٢٧١ .

(٥٣٣) انظر : البحر المحيط ٣/٢٧٦ .

(٥٣٤) انظر : شرح شذور الذهب ٣٣٩-٣٤٠ .

(٥٣٥) انظر : شرح الأشموني ٢/٥٥٥ .

(٥٣٦) البيت من البيسط؛ وهو لـ(الأقيشر الأسيدي) في ديوانه ٦٠؛ وقد سبق الاستشهاد به .

قوله: (أَفَوَاهُ)؛ ويُرَوَّى بنصب (أَفَوَاهُ)؛ وعلى هذه الرواية تكون الإضافة إلى الفاعل، والمذكور بعد ذلك هو المفعول على عكس الأول؛ وإنما صَحَّ الوَجْهَانِ — في هذا البيت — في نظر الباحث —؛ لأنَّ كلاً منهما قارع ومقروع.

وقول الآخر: (البيسط)

تَنفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ التَّنَائِيرِ تَتَقَادُ الصَّيَّارِيفِ<sup>(٥٣٧)</sup> والشاهد فيه قوله: (نَفْيَ التَّنَائِيرِ تَتَقَادُ)؛ فقد أضاف المصدر؛ وهو قوله: (نَفْيَ) إلى مفعوله؛ وهو قوله: (التَّنَائِيرِ)، ثم أتى — بعد ذلك — بفاعله؛ وهو قوله: (تَتَقَادُ).

ومنه؛ قول العرب<sup>(٥٣٨)</sup>: (عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ العَسَلِ زَيْدًا)؛ وعليه؛ قولهم<sup>(٥٣٩)</sup>: (عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكُمْ أَجْمَعُونَ وَأَجْمَعِينَ، وَقِيَامِكُمْ كُلُّكُمْ وَكُلَّكُمْ)؛ فمن خفض أتبعه اللفظ؛ لأنه خفض في الظاهر، ومن رفع ذهب إلى التأويل.

وفي القرآن الكريم؛ كقول الله<sup>(٥٤٠)</sup> — تعالى —: (لإِبِلَافٍ قَرِيشٍ\* إِبِلَافُهُمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ) أوقعت الفعل من (قريش) على (رحلة)؛ ويَدُلُّ له — في نظر الباحث — أن العرب تقول<sup>(٥٤١)</sup>: عَجِبْتُ مِنْ تَسَاقُطِهَا بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، وَبَعْضُهَا؛ بضم الضاد وكسرها؛ هذا إِذَا كَنَوُوا؛ فَإِذَا قَالُوا: سَمِعْتُ قَرِيعَ أُنْيَابِهِ بَعْضُهَا بَعْضًا خَفَضُوا (بعض)؛ وهو الوجه في الكلام؛ لأن الذي قبله اسم ظاهر؛ فأتبعوه إيَّاه، ولو رفعت (بعضها) كان على التأويل.

ومنه؛ قوله<sup>(٥٤٢)</sup> — تعالى —: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)؛ فـ(مَنْ) فاعل بالمصدر؛ وهو (حِجُّ)، والمصدر مضاف إلى مفعوله؛

<sup>(٥٣٧)</sup> البيت من البسيط؛ وهو لـ(الفرزدق) في الإتيان ٢٧/١، والكتاب ٢٨/١؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢٥٦/٢، والممتع في التصريف ٢٠٥/١.

<sup>(٥٣٨)</sup> انظر: البحر المحيط ٣/٢٧٦.

<sup>(٥٣٩)</sup> انظر: معاني القرآن للقرآء ٢١٧/٢.

<sup>(٥٤٠)</sup> قريش: الآيتان ١، ٢.

<sup>(٥٤١)</sup> انظر: معاني القرآن للقرآء ٢١٧/٢.

<sup>(٥٤٢)</sup> آل عمران: الآية ٩٧.

والتقدير: والله على الناس أن يحجَّ من استطاع منهم سبيلاً البيت؛ وقوله<sup>(٥٤٣)</sup> — تعالى: — (ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِياً)؛ فـ (ذِكْرُ) مصدر مضاف إلى المفعول؛ والتقدير: هذا إن ذكر ربك رحمة عبده زكريا؛ وعليه الشاهد؛ وأهو مضاف إلى الفاعل على الاتساع؛ والمعنى: هذا إن ذكرت رحمة ربك؛ فعلى الأول ينتصب (عبده) بـ (رحمة ربك)، وعلى الثاني بـ (ذكر) .

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته؛ كقول النبي<sup>(٥٤٤)</sup> — صلى الله عليه وسلم — : (وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً)؛ أي: وأنَّ يحجَّ البيت المستطیع؛ فـ (حَجَّ) مصدر مضاف إلى مفعوله؛ وهو (البيت)، و(مَنْ) اسم موصول فاعله .

وبناءً على ذلك؛ فإن هذه القراءة قد أسهمت — مع شواهد العربية الأخرى — في جواز إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل؛ ردًّا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين .

١٩ — جواز تأنيث الفعل باعتبار اللفظ؛ وقد أيد ذلك قراءة أبي جعفر وشيبة ومعاذ بن الحارث القاري<sup>(٥٤٥)</sup> : (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ) بالرفع على (كَانَ) التامة؛ والتقدير: مَا وَقَعَتْ أَوْ حَدَّثَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً؛ وإليه ذهب الهروي<sup>(٥٤٦)</sup> وابن عطية<sup>(٥٤٧)</sup> .

(٥٤٣) مريم : الآية ٢ .

(٥٤٤) أخرجه مسلم في صحيحه ٢٦/٢؛ في كتاب الإيمان — باب السؤال عن أركان الإسلام؛ والرواية فيه: (... أن علينا حج البيت ...)؛ وعليه — أيضاً — الشاهد؛ والنسائي في سننه ٥٢٨/٦؛ في كتاب الإيمان وشراعه — باب نعت الإسلام؛ بلفظ: (وَتَحَجَّ الْبَيْتِ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلاً)؛ وعليه هذه الرواية ينتفي الشاهد .

(٥٤٥) يس : الآية ٢٩؛ انظر: البحر المحيط ٦٠/٩، والدر المصون ٢٥٨/٩، و(أبي جعفر المدني) في مختصر ابن خالويه ١٢٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣٩٠/٣، والكشاف ١٧٤/٥؛ وبلا نسبة في الأثرية ١٨٤، وشرح شذور الذهب ١٦٧، وأوضح المسالك ٩٩/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٣٦٠/٢ .

(٥٤٦) انظر: الأثرية ١٨٤ .

(٥٤٧) انظر: المحرر الوجيز ٤٥٢/٤ .



وإنما جاز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ ، وأن (الصيحة) في حكم فاعل الفعل؛ وإليه ذهب ابن جني<sup>(٥٤٨)</sup> والزمخشري<sup>(٥٤٩)</sup> وابن مالك<sup>(٥٥٠)</sup> وابن هشام الأنصاري<sup>(٥٥١)</sup>.

وهذه القراءة - بالرفع على (كَانَ) التامة، وتأنيث الفعل - ضعيفة عند بعض النحويين؛ كابن جني<sup>(٥٥٢)</sup> والزمخشري<sup>(٥٥٣)</sup> والعكبري<sup>(٥٥٤)</sup> وأبي حيّان الأندلسي<sup>(٥٥٥)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٥٥٦)</sup> وابن هشام الأنصاري<sup>(٥٥٧)</sup>؛ لأن التأنيث لا يجوز إلا في الشعر، والقياس والاستعمال على تذكير الفعل.

والباحث بدوره يردُّ هذا القول؛ لأن تأنيث الفعل باعتبار اللفظ جائز؛ وقد أكّدته تلك القراءة؛ وله ما يؤيّدُه - كما أثبت البحث - في الشعر العربي، والقراءات القرآنية؛ ففي الشعر العربي؛ كقول ذي الرمة: (الطويل)

طَوَى النَّخْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ<sup>(٥٥٨)</sup>  
والشاهد فيه قوله: (فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ)؛ حيث أنث الفعل مع فصله بـ(إِلا)؛ وعليه؛ قوله - أيضاً - (البسيط)

كَأَنَّهُ جَمَلٌ هَمٌّ وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا النَّحِيْرَةُ وَالْأَسْوَاخُ وَالْعَصَبُ<sup>(٥٥٩)</sup>  
وقول الآخر: (الرجز)

(٥١٨) انظر: المحتسب ٢/٢٥٢ .

(٥١٩) انظر: الكشاف ٥/١٧٤ .

(٥٢٠) انظر: أوضح المسالك ٢/٩٩ .

(٥٢١) انظر: شرح شذور الذهب ١٦٧ .

(٥٢٢) انظر: المحتسب ٢/٢٥٢ .

(٥٢٣) انظر: الكشاف ٥/١٧٤ .

(٥٢٤) انظر: إعراب القراءات الشواهد ٢/٣٦٠ .

(٥٢٥) انظر: البحر المحيط ٩/٦٠ .

(٥٢٦) انظر: الدر المصون ٩/٢٥٨ .

(٥٢٧) انظر: شرح شذور الذهب ١٦٧ .

(٥٢٨) البيت من الطويل؛ وهو لـ(ذي الرمة) في ديوانه ١٢٩٦، وتخليص الشواهد ٨٢، والكشاف ٥/٥٠٦؛ وبلا

نسبة في شرح الأشموني ٢/١٠٦، وشرح ابن عقيل ٢/٩٠، والبحر المحيط ٩/٤٤٦ .

(٥٢٩) البيت من البسيط؛ وهو لـ(ذي الرمة) - أيضاً - في ديوانه ٤٣؛ وبلا نسبة في الدر المصون ٩/٦٧٥ .

مَا بَرَّيْتُمْ مِنْ رَيْبَةٍ وَدَمَّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ<sup>(٥٦٠)</sup>  
والشاهد فيه قوله: (مَا بَرَّيْتُمْ ... إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ)؛ حيث أدخل تاء التأنيث  
على الفعل مع أن فاعله فُصل بـ(إِلَّا) .

وفي القراءات القرآنية؛ كقراءة أبي جعفر وشيبة ومعاذ بن  
الحارث القاري<sup>(٥٦١)</sup> - أيضاً :- (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ  
لَدِينَا مُحْضَرُونَ) بالرفع والتأنيث؛ فالرفع على (كَانَ) التامة؛ أي: مَا وَقَعَتْ أَوْ  
حَدَّثَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً، والتأنيث باعتبار ظاهر اللفظ، وأن (الصيحة) في حكم  
فاعلِ الفعلِ .

ومنه؛ قراءة الجحدري والأعمش وابن أبي إسحاق والسلمي وأبي  
رجاء<sup>(٥٦٢)</sup>؛ (فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ) بضم التاء على البناء للمفعول،  
(وَمَسَاكِنُهُمْ) بالرفع لقيامه مقام الفاعل؛ وقراءة<sup>(٥٦٣)</sup>؛ (وَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا  
أَنْفُسُهُمْ) بالتاء والرفع على (كَانَ) الناقصة، وخبرها الجار، أو على (كَانَ)  
التامة؛ والتقدير: ولم يُوجَدْ لهم شهداءُ إلا أنفسهم؛ ففي هذه القراءات الثلاثة -  
في نظر الباحث - دليلٌ على جواز تأنيث الفعل إذا فُصل بينه وبين فاعله أو  
ما يقوم مقام الفاعل بـ(إِلَّا) .

وأماً استغناء (كان) بمرفوعها؛ فكثيرٌ في شواهد العربية؛ ففي كلام  
العرب - فيما رواه النقات -؛ كقول بعض العرب<sup>(٥٦٤)</sup> لرجلٍ يصفه بالخُبْ:  
(لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا ظِلُّهُ لَخَابَتْ ظِلُّهُ) .

(٥٦٠) الرجز بلا نسبة في شرح الأشموني ١٠٥/٢، وشرح التصريح ٢٧٩/١، وشرح شذور الذهب ١٦٧، والمقاصد  
النحوية ٤٧١/٢، وجمع الهوامع ٦٦/٦، وأوضح المسالك ٩٩/٢، والدر المصون ٢٥٩/٩ .

(٥٦١) بس: الآية ٥٣؛ انظر: البحر المحيط ٦٠/٩؛ وبلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه ٢٩١/٤ .

(٥٦٢) الأحقاف: الآية ٢٥؛ انظر: الدر المصون ٦٧٥/٩، و-(الحسن وعاصم الجحدري) في إعراب القرآن  
للنحاس ١٧٠/٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٩/٢-١٠٠ .

(٥٦٣) النور: الآية ٦؛ وهي بلا نسبة في مختصر ابن خالويه ١٠٢، والكشاف ٢٧١/٤، وتفسير الفخر الرازي

١٦٦/٢٣، والبحر المحيط ١٥/٨، والدر المصون ٣٨٥/٨، وإعراب القراءات الشواذ ١٧٣/٢ .

(٥٦٤) انظر: معاني القرآن للقرآء ٢٦٠/٢ .



تَكُّ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ) بالتاء والرفع؛ أي: إن وَقَعَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ؛ وإنما جاز تَأْنِيثُ (تَكُّ)، والمِثْقَالُ مُذَكَّرٌ؛ لأنه مضاف إلى الحَبَّةِ، فذهب التَأْنِيثُ إليها؛ فَأُنْتُ عَلَى الْمَعْنَى .

ومنه ؛ قراءة ابن كثيرٍ ونافعٍ وأبي عمروٍ وابنِ عامرٍ<sup>(٥٧٣)</sup>: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تِراضٍ مِنْكُمْ) بالرفع؛ أي: إِلَّا أَنْ تَقَعَ تِجَارَةٌ؛ وقراءة نافعٍ وابنِ كثيرٍ<sup>(٥٧٤)</sup>: (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يَضَاعِفْهَا) بالرفع؛ أي: وَإِنْ تَقَعَ حَسَنَةً يَضَاعِفْهَا؛ وقراءة ابنِ عامرٍ<sup>(٥٧٥)</sup>: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِثْنَةً) بالتاء والرفع؛ أي: إِلَّا أَنْ تَقَعَ مِثْنَةً .

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة - مع غَيْرِهَا مِنْ أَخَوَاتِهَا - قد أسهمت - مع شواهدِ العربيةِ الأخرى - في جوازِ تَأْنِيثِ الْفِعْلِ بِاعْتِبَارِ الْفِظِّ ؛ رَدًّا عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ مِنَ النُّحَوِيِّينَ .

٢٠- جواز اتصال نون الوقاية باسم الفاعل ؛ وقد أَيْدَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْجَعْفِيِّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَحِيصِنٍ<sup>(٥٧٦)</sup> : (قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطْلَعُونَ) بِتَخْفِيفِ الطَّاءِ وَكسْرِ النُّونِ عَلَى أَنَّهُ أُجْرِيَ فِيهَا اسْمُ الْفَاعِلِ مُجْرَى

(٥٧٣) النساء: الآية ٢٩؛ انظر: الحجة للقراء السبعة ٧٨/٢، وحجة القراءات ١٩٩، والإتحاف ٥٠٩/١، والكشف ٣٨٦/١، والبحر المحيط ٦١١/٣، والمحرم الوجيز ٤١/٢، والدر المصون ٦٦٤/٣، والسبعة ٢٣١ .

(٥٧٤) النساء: الآية ٤٠؛ انظر: حجة القراءات ٢٠٣، والإتحاف ٥١١/١، والكشف ٣٨٩/١، والحجة للقراء السبعة ٨٢/٢، والبحر المحيط ٦٤٣/٣، والمحرم الوجيز ٥٤/٢، والدر المصون ٦٨٢/٣، والسبعة ١٨٤ .

(٥٧٥) الأنعام: الآية ١٤٥؛ انظر: حجة القراءات ٢٧٦، والكشف ٤٥٦/١، والحجة للقراء السبعة ٢٢١/٢، والبحر المحيط ٦٧٣/٤، والمحرم الوجيز ٣٥٦/٢، والدر المصون ١٩٧/٥، والسبعة ٢٧٢ .

(٥٧٦) الصفات: الآية ٥٤؛ انظر: مختصر ابن خالويه ١٢٨، و(بعض القراء) في معاني القرآن للقراء ٢٦٩/٢، و(أبي البرهسم وعمار بن أبي عمار) في البحر المحيط ١٠٣/٩، والدر المصون ٣٠٩/٩، و(أبي البرهسم) في المحرم الوجيز ٤٧٤/٤، ومختصر ابن خالويه ١٢٨؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢٦٦/٢، والكشاف ٢١١/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٣، وتفسير القرطبي ٨٣/١٥، والبيان ٣٠٤/٢، والتبيان ٣٠٢/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٣٧٩/٢ .

المضارع ؛ وإليه ذهب ابن عطية<sup>(٥٧٧)</sup> وابن مالك<sup>(٥٧٨)</sup> وأبو حيَّان الأندلسي<sup>(٥٧٩)</sup> والأشْموني<sup>(٥٨٠)</sup>.

وهذه القراءة - بتخفيف الطاء وكسر النون على أنه أُجْرِي فِيهَا اسم الفاعل مُجْرَى المضارع - شاذةٌ فلا وَجْهَ للقياسِ عليها؛ لأنَّ العربَ لا تختارُ على الإضافةِ إذا أسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحّداً إلى اسم مكني عنه ؛ وأن ذلك لا يجوزُ إلا في ضرورةِ الشَّعْرِ عند الفراء<sup>(٥٨١)</sup> وابن جني<sup>(٥٨٢)</sup> وابن عصفورِ الإشبيلي<sup>(٥٨٣)</sup> وابن هشامِ الأنصاري<sup>(٥٨٤)</sup> والسيوطي<sup>(٥٨٥)</sup>.

والباحث بدوره يردُّ هذا القولَ ؛ لأنَّ اتصال نون الوقايةِ باسم الفاعل جائزٌ؛ وقد أكدته تلك القراءة ؛ وله ما يؤيِّده - كما أثبت البحث - في كلام العرب، والقراءات القرآنية، والكلام العربي المعتد بفصاحته ؛ ففي كلام العرب؛ كقول الشاعر: (الطويل)

وَلَيْسَ الْمُؤَافِيْنِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهٗ أَضْعَافَ مَا كَانَ أُمَّتًا<sup>(٥٨٦)</sup>

والشاهد فيه قوله: (المؤافيني)؛ حيث اتصلت نون الوقاية باسم الفاعل

الناصب؛ تشبيهاً له بالفعل.

وقول الآخر: (الطويل)

(٥٧٧) انظر : المحرر الوجيز ٤/ ٧٤ ؛ .

(٥٧٨) انظر : شواهد التوضيح ١١٨-١١٩ ، وشرح التسهيل ١٣٨/١-١٣٩ .

(٥٧٩) انظر : البحر المحيوط ٩/ ١٠٤ .

(٥٨٠) انظر : شرح الأشْموني ١٥٠/١-١٥٢ .

(٥٨١) انظر : معاني القرآن ٢/ ٢٦٩ .

(٥٨٢) انظر : المحتسب ٢/ ٢٦٦ .

(٥٨٣) انظر : المقرب ١/ ١٢٥ .

(٥٨٤) انظر : مغني اللبيب ٣٣٤ .

(٥٨٥) انظر : همع الهوامع ١/ ٢٢٥ .

(٥٨٦) البيت من الطويل؛ وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٥ ، وشرح الأشْموني ١٥١/١ ، ومغني اللبيب ٣٣٥ .

، والمقاصد النحوية ١/ ٣٨٧ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٥ ، وشرح التسهيل ١٣٨/١ ، وشواهد التوضيح ١١٩ .

وَلَيْسَ بِمُعَيَّنِي وَفِي النَّاسِ مُمْتَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقٌ<sup>(٥٨٧)</sup>  
والشاهد فيه قوله : (بِمُعَيَّنِي) ؛ حيث اتصلت نون الوقاية باسم الفاعل ؛  
تشبيهاً له بالفعل .

وقول الآخر: (الوافر)

فَمَا أُنْزِرِي وَكُلُّ الظَّنِّ ظَنِّي أُمْسَلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي<sup>(٥٨٨)</sup>  
والشاهد فيه قوله: (أُمْسَلِمُنِي)؛ حيث اتصلت نون الوقاية باسم الفاعل؛  
تشبيهاً له بالفعل .

وقول الآخر: (البسيط)

أَلَا فَتَى مِنْ بَنِي نُبَيْانٍ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَّالٍ<sup>(٥٨٩)</sup>  
والشاهد فيه قوله: (حَامِلُنِي)؛ حيث اتصلت نون الوقاية باسم الفاعل؛  
تشبيهاً له بالفعل .

وفي القراءات القرآنية؛ كقراءة بعض القراء<sup>(٥٩٠)</sup>: (قال هل أنتم  
مُطَّلَعُونَ) بتخفيف الطاء وكسر النون على أنه أُجْرِي فِيهَا اسم الفاعل مُجْرَى  
المضارع .

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته ؛ كقول النبي<sup>(٥٩١)</sup> — صلى الله  
عليه وسلم — لليهود :- (قَهْلَ أَنْتُمْ صَادِقُونِي عَنْهُ؟)؛ باتصال نون الوقاية

(<sup>٥٨٧</sup>) البيت من الطويل؛ وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٥/٧ ، وشرح الأسموني ١٥٠/١ ، وشرح التسهيل ١٣٨/١ ، والبحر المحيط ١٠٤/٩ ، وشواهد التوضيح ١١٨ .

(<sup>٥٨٨</sup>) البيت من الوافر ؛ وهو لـ(يزيد الحارثي) في المقاصد النحوية ٣٨٥/١ ؛ وبلا نسبة في مفاتيح اللبيب ٣٣٤ ، والمغرب ١٢٥/١ ، وهمع الهوامع ٢٢٥/١ ، وشرح التسهيل ١٣٨/١ .

(<sup>٥٨٩</sup>) البيت من البسيط ؛ وهو لـ(أبي محمّد السعدي) في خزنة الأدب ٢٦٥/٤ ، ٢٦٦ ، ٣٩٦/٥ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١٢٩/١ ، والبيان ٣٠٥/٢ ، والبحر المحيط ١٠٤/٩ .

(<sup>٥٩٠</sup>) الصفات : الآية ٥٤ ؛ انظر : معاني القرآن للقرآء ٢٦٩/٢ ، ولـ(الجعفي عن أبي عمرو وابن عباس وابن محيصن) في مختصر ابن خالويه ١٢٨ ؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢٦٦/٢ ، والكشاف ٢١١/٥ ، والبيان ٣٠٤/٢ ، والتبيان ٣٠٢/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٣٧٩/٢ .

(<sup>٥٩١</sup>) أخرجه البخاري في صحيحه ٤٩٣ ؛ في كتاب الطب — باب ما يذكر في سَمِّ النبي — صلى الله عليه وسلم — ، رواه غروة عن عائشة عن النبي — صلى الله عليه وسلم — .

باسم الفاعل؛ تشبيهاً له بالفعل؛ إذ الأصل: (صَادِقِيٌّ) بتشديد الياء بغير نون؛ وَيَدُلُّ لَه - أي: الأصل - في نظر الباحث - قول الله (٥٩٢) - تعالى -: (وما أنتم بمُصْرِحِيٌّ)؛ وقول النبي (٥٩٣) - صلى الله عليه وسلم - لورقة بن نوفل - في حديث بَدَأَ الوحي -: (أَوْ مُخْرَجِيٌّ هُمْ) .

ولعل ما يُعَزِّزُ ما ذهبُ إليه؛ جواز اتصال نون الوقاية بأفعل التفضيل؛ تشبيهاً له بفعل التعجب؛ وعليه؛ قول النبي (٥٩٤) - صلى الله عليه وسلم -: (غَيْرُ الدَّجَالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ)؛ إذ الأصل: أخوف مخوفاتي عليكم؛ فحذف المضاف إلى (الياء)، وأقيمت هي مقامه؛ فاتصل (أخوف) بها مقرونة بنون الوقاية؛ كما اتصل بها - مِنْ قَبْلُ - قول الله - تعالى - في قراءة بعض القُرَّاء -: (مُطْلَعُونَ)؛ وقول الشاعر: (المُؤَافِي) ، (مُعِي) ، (مُسْلِمِي) ، (حَامِلِي)؛ فَدَلَّ ذَلِكَ - في نظر الباحث - على جواز اتصال نون الوقاية بالأسماء والأفعال لا الأفعال وَحْدَهَا كما زَعَمَ بعضُ النحويين .

وبناءً على ذلك؛ فإن هذه القراءة - مع غَيْرِهَا مِنْ أَخْوَاتِهَا - قد أسهمت - مع شواهد العربية الأخرى - في جواز اتصال نون الوقاية باسم الفاعل؛ رَدًّا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين .

٢١- جواز إبدال الاسم الظاهر غير الدال على الإحاطة من ضمير الحاضر - سواء أكان متكلماً أم مخاطباً -؛ وقد أيدَ ذلك قراءة ابن السميغ وعيسى بن عمر (٥٩٥) : (إِنَّا كُلُّا فِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ بَيْنَ الْعِبَادِ) بالنصب على البذل من (نا الفاعلين) في قوله - تعالى - : (إِنَّا) بدل كل من كل

(٥٩٢) إبراهيم : الآية ٢٢ .

(٥٩٣) أخرجه البخاري في صحيحه ١ ؛ في كتاب بَدَأَ الوحي - باب كيف كان بَدَأَ الوحي إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وقول الله - سبحانه -: (إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوحٍ والتينيين من بعده)؛ النساء: الآية

١٦٣ .

(٥٩٤) أخرجه مسلم في صحيحه ١١٨٦ ؛ في كتاب الفتن وأشراف الساعة - باب ذكر الدجال .

(٥٩٥) غافر : الآية ٤٨ ؛ انظر : البحر المحيط ٢٦٣/٩ ، والدر المصون ٤٨٧/٩ ، ولـ(ابن السميغ) في المحرر الوجيز ٥٦٣/٤ ؛ وبلا نسبة في الكشاف ٣٥٢/٥ ، وشرح التسهيل ٢٩٢/٣ .

من غير أن يَدُلَّ على معنى الإحاطة ؛ مما يَدُلُّ على جواز إبدال الاسم الظاهر غير الدال على معنى الإحاطة من ضمير الحاضر؛ وإليه ذهب الكوفيون<sup>(٥٩٦)</sup> والأخفش<sup>(٥٩٧)</sup> والعكبري<sup>(٥٩٨)</sup> وابن مالك<sup>(٥٩٩)</sup> وأبو حيان الأندلسي<sup>(٦٠٠)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٦٠١)</sup>.

وهذه القراءة - على إبدال الاسم الظاهر غير الدال على الإحاطة من ضمير الحاضر - سواء أكان متكلماً أم مخاطباً - لا تجوزُ عند جمهورِ البصريين<sup>(٦٠٢)</sup>؛ لأنَّ البديل إنما يُؤتى به للبيان غالباً، والحاضر متميِّزٌ بنفسه فلا فائدة في البديل منه؛ وهذا يَقْرُبُ من تعليلهم في منع وصِّفه .

والباحث بدوره يَرُدُّ هذا القَوْلَ ؛ لأنَّ إبدال الاسم الظاهر غير الدال على الإحاطة من ضمير الحاضر جائزٌ ؛ وقد أَكَّدَتْه تلك القراءةُ ؛ وله ما يُؤَيِّدُهُ - كما أثبت البحث - في كلام العرب ، والقرآن الكريم وقراءاته ، والكلام العربي المعتد بفصاحته ؛ ففي كلام العرب ؛ كقول الشاعر: (البيسط)

بِكَمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وَأَمْ نَهَجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا<sup>(٦٠٣)</sup>

والشاهد فيه قوله: (بِكَمْ قُرَيْشٍ)؛ فقد أُبدل الاسم الظاهر؛ وهو قوله: (قُرَيْشٍ) من ضمير المخاطبين؛ وهو قوله: (بِكَمْ) المجرور محلًّا، بدل كل من كل، من غير أن يَدُلَّ على الإحاطة؛ تأييداً لمذهبِ الأخفشِ والكوفييين .  
وقول الآخر: (الطويل)

(٥٩٦) انظر : البحر المحيط ٢٦٤/٩ ، وارتشاف الضرب ٦٢٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٨٧ ، وشرح التصريح ١٦١/٢ ، وشرح الأشموني ٢٣٦/٣ ، والدر المصون ٤٩٠/٩ .

(٥٩٧) انظر : شرح شذور الذهب ٣٨٧ ، وشرح التصريح ١٦١/٢ ، والبحر المحيط ٦٤/٩ .

(٥٩٨) انظر : التبيان ٢٦٠/١ .

(٥٩٩) انظر : شرح التسهيل ٣٣٤/٣ ، وشواهد التوضيح ٢٠٦ .

(٦٠٠) انظر : البحر المحيط ٢٦٣/٩ - ٢٦٤ .

(٦٠١) انظر : الدر المصون ٥٠٦/٤ .

(٦٠٢) انظر : شرح الأشموني ٢٣٦/٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٠/٣ ، وشرح التصريح ١٦١/٢ ، والبحر المحيط

٢٦٤/٩ ، وأوضح المسالك ٣٧٠/٣ - ٣٧١ ، وشرح شذور الذهب ٣٨٧ ، والكتاب ٣٨٧/٢ .

(٦٠٣) البيت من البيسط ؛ وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٣٨٧ ، وشرح التسهيل ٣٣٥/٣ .



وَشَوْهَاءَ تَعْنُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَعَى بِمُسْتَلْتِمٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُدْجَلِ (٦٠٤)  
والشاهد فيه مجيء (مُسْتَلْتِمٍ) بدلًا من ياء المتكلم في (بي)؛ مما يدلُّ  
على جواز إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر؛ تأييدًا لمذهب الأخفش  
والكوفييين .

وقول الآخر: (الوافر)

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حَمِيدًا قَدْ تَدَرَّيْتُ السَّنَامَا (٦٠٥)  
والشاهد فيه مجيء (حَمِيدًا) بدلًا من ياء المتكلم في (فَأَعْرِفُونِي)؛ مما  
يدلُّ على جواز إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر؛ تأييدًا لمذهب الأخفش  
والكوفييين .

وفي القرآن الكريم؛ كقول الله (٦٠٦) - تعالى - : (فاستجاب لهم  
ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكرٍ أو أنثى بعضهم من بعض)؛ حيث  
جاء (من ذكرٍ) بدلًا من ضمير المخاطبين؛ وهو قوله - تعالى - : (مِنْكُمْ)؛ مما  
يدلُّ على جواز إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر؛ وعليه العكبري (٦٠٧)؛  
فمذهبه - في هذه الآية الكريمة - يمشي على رأي الأخفش دون الجمهور .

ومنه؛ قوله (٦٠٨) - تعالى - : (ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه  
الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون)؛ حيث جاء (الذين خسروا) بدلًا من  
ضمير المخاطبين؛ وهو قوله - تعالى - : (ليجمعنكم)؛ مما يدلُّ على جواز  
إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر؛ وعليه ابن عطية (٦٠٩)؛ فمذهبه - في  
هذه الآية الكريمة - يمشي على رأي الأخفش دون الجمهور .

(٦٠٤) البيت من الطويل؛ وهو لـ (ذي الرمة) في ديوانه ١٤٩٩؛ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٣٥ .  
(٦٠٥) البيت من الوافر؛ وهو لـ (حميد بن ثور) في ديوانه ١٣٣؛ وبلا نسبة في رصف المباني ١٠٨، ٤٦٧، وشرح  
المفصل ٣/ ٩٣، ٨٤/٩، والمقرب ١/ ٢٤٦ .

(٦٠٦) آل عمران : الآية ١٩٥ .

(٦٠٧) انظر : التبيان ١/ ٢٦٠ .

(٦٠٨) الأتعام : الآية ١٢ .

(٦٠٩) انظر : المحرر الوجيز ٢/ ٢٧٢ .

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته ؛ كقول أبي موسى الأشعري<sup>(١١٠)</sup> - رضي الله عنه - : (إِنَّا أَتَيْنَا النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَفَرًا مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ) ؛ بمجيء (نَفَرًا) بدلًا من (نَاءِ الْفَاعِلِينَ) في قوله: (أَتَيْنَا)، بدل كل من كل من غير أن يدل على الإحاطة ؛ مما يدل على جواز إبدال الاسم الظاهر غير الدال على معنى الإحاطة من ضمير الحاضر؛ تأييدًا لمذهب الأخفش والكوفييين .

ولكنَّ الباحث - في ذات الوقت - يرى - ؛ كجمهور النحويين - أن إبدال الاسم الظاهر الدال على الإحاطة من ضمير الحاضر كثير؛ لتنزله منزلة التوكيد بـ (كُلُّ) ؛ وعليه قول الله<sup>(١١١)</sup> - تعالى :- (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ) ؛ فـ (لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) بدل من الضمير في (لَنَا)؛ وقد أعيد معه العامل مقصودًا به التفضيل .  
ومما جاء عليه - أيضًا -؛ قول الشاعر: (الطويل)

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثَتِنَا حَتَّىٰ أُرِيْرُوا الْمَنَائِبَا<sup>(١١٢)</sup>

والشاهد فيه قوله: (مَقَامِنَا ثَلَاثَتِنَا)؛ حيث أبدل قوله: (ثَلَاثَتِنَا) من ضمير المتكلمين في (مَقَامِنَا) بدل كل من كل؛ وإنما جاز هذا البدل؛ وإن كان لا يُبدل ضمير المتكلم والمخاطب بدل كل؛ لإفادته فائدة التوكيد من الإحاطة والشمول .

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة - مع غيرها من أخواتها - قد أسهمت - مع شواهد العربية الأخرى - في جواز إبدال الاسم الظاهر غير

(١١٠) أخرجه البخاري في صحيحه ٣٥٩ ؛ في كتاب المغازي - باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن، وقال أبو موسى عن

النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :- (هم مني وأنا منهم) .

(١١١) المائدة : الآية ١١٤ .

(١١٢) البيت من الطويل ؛ وهو لـ (عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب) في المقاصد النحوية ١٨٨/٤ ، وشرح التسهيل

٣٣٤/٣ ، ولـ (بعض الصحابة) في شرح عمدة الحفاظ ٥٨٨ ؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٣٥/٣ .

الدال على الإحاطة من ضمير الحاضر - سواء أكان متكلمًا أم مخاطبًا - ؛  
رَدًّا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين .

٢٢- جواز العطف على معمولي عاملين ؛ وقد أُيِّدَ ذلك قراءة الأعمش  
وحمزة والكسائي<sup>(٦١٣)</sup> : (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ \*  
وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ \* وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ  
وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ  
الرِّيَاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) بنصب (آيات) - في الموضعين الأخيرين -  
؛ وفيه - عند النحويين - خمسة تخاريج:

الأول - على التكرير للتوكيد؛ والعربُ تُوكِّدُ بتكرير اللفظ؛ وبه قال  
أبو علي الفارسي<sup>(٦١٤)</sup> والقيسي<sup>(٦١٥)</sup> وأبو القاسم الأصبهاني<sup>(٦١٦)</sup> وأبو  
البركات بن الأنباري<sup>(٦١٧)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٦١٨)</sup> وابن هشام  
الأنصاري<sup>(٦١٩)</sup>؛ وهذا مذهبُ خُذَّاقِ النحويين .

الثاني - على إضمار (إِنَّ)؛ وإنما حُذفت لدلالة (إِنَّ) الأولى عليها؛  
وليست (آيات) معطوفة على (آيات) الأولى لِمَا فِيهِ مِنَ العطف على  
معمولي عاملين؛ وبه قال ابن عطية<sup>(٦٢٠)</sup> والعكبري<sup>(٦٢١)</sup> .

الثالث - على البدل من (آيات) الأولى؛ فلا يلزم من ذلك العطف على  
عاملين؛ وبه قال أبو بكر بن السَّرَّاج<sup>(٦٢٢)</sup>؛ ويَدُلُّ له - في نظر الباحث

(٦١٣) الجاثية : الآيات ٣، ٤، ٥ ؛ انظر : إعراب القرآن للنحاس ١٣٩/٤ ، ولس (حمزة والكسائي) في حجة القراءات  
٦٥٨ ، والكشف ٢٦٧/٢ ، والحجة للقراء السبعة ٣٨٩/٣ ، ومغني اللبيب ٤٦٢ ، وشرح التسهيل ٤٩/٢ ،  
والدر المصون ٦٣٤/٩ ؛ وبلا نسبة في البيان ٣٦٣/٢ ، والتبيان ٣٥٢/٢ .

(٦١٤) انظر : الحجة للقراء السبعة ٣٩١/٣ .

(٦١٥) انظر : الكشف ٢٦٧/٢ .

(٦١٦) انظر : إعراب القرآن ٣٧٥ .

(٦١٧) انظر : البيان ٣٦٤/٢ .

(٦١٨) انظر : الدر المصون ٦٣٤/٩ .

(٦١٩) انظر : مغني اللبيب ٤٦٢ .

(٦٢٠) انظر : المحرر الوجيز ٨٠/٥ .

(٦٢١) انظر : التبيان ٣٥٢/٢ .

— ؛ قراءة عبدالله بن مسعود وأبي بن كعب<sup>(٦٢٣)</sup>: (لآيات) باللام في المواضع الثلاثة .

الرابع — على العطف على لفظ اسم (إنّ) في قول الله — تعالى —: (إنّ في السموات والأرض لآيات)؛ والخبر قوله — تعالى —: (في خلقكم)؛ كأنه قيل: وإنّ في خلقكم وما يبث من دابة آيات؛ وعليه تقدّر حذف (في) من قول الله — تعالى —: (واختلاف الليل والنهار)؛ أي: وفي اختلاف الليل والنهار؛ ويذّل له — في نظر الباحث — أن ابن مسعود<sup>(٦٢٤)</sup> قرأ به؛ وإنما حُذفت (في) — هاهنا — لتقدّم ذكرها في موضعين قبلها؛ وهما: قول الله — تعالى —: (إنّ في السموات والأرض)، وقوله — تعالى —: (وفي خلقكم)؛ فلما تقدّم ذكرها مرّتين، حُذفت في الثالثة؛ فهذا يصحّ النصب في (آيات) الآخرة؛ وإن لم تقدّر هذا الحذف كان العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ وهما: (إنّ) الناصبة، و(في) الخافضة؛ وذلك لا يجوز عند البصريين ما عدا الأخفش فإنه أجاز العطف — في القراءة وغيرها — على معمولي عاملين؛ وبه قال القيسي<sup>(٦٢٥)</sup> وأبو البركات بن الأنباري<sup>(٦٢٦)</sup> والسمين الحلبي<sup>(٦٢٧)</sup>.

الخامس — على العطف على معمولي عاملين؛ وهما: (إنّ) الناصبة، و(في) الخافضة؛ كأنه قال: إنّ في السموات والأرض لآيات وفي خلقكم آيات؛ فعطف على (إنّ)، و(في)؛ وبه قال الكسائي<sup>(٦٢٨)</sup> والفراء<sup>(٦٢٩)</sup>.

(٦٢٣) انظر: الأصول في النحو ٧٥/٢ .

(٦٢٤) انظر: البحر المحيط ٤١٣/٩ ، والمحزر الوجيز ٨٠/٥ .

(٦٢٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٣٦/٢ ، والكشاف ٤٨١/٥ ، ومغني اللبيب ٤٦٢ ، والدر المنصون ٦٣٦/٩ .

(٦٢٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ٦١٢ .

(٦٢٧) انظر: البيان ٣٦٣/٢ — ٣٦٤ .

(٦٢٨) انظر: الدر المنصون ٦٣٤/٩ .

(٦٢٩) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٤٠/٤ .

(٦٣٠) انظر: معاني القرآن ٣٣٦/٢ .

والأخفش<sup>(٦٣٠)</sup>؛ وإليه ذهب الزجاج<sup>(٦٣١)</sup> والنحاس<sup>(٦٣٢)</sup> وأبو علي  
الفراسي<sup>(٦٣٣)</sup> والزمخشري<sup>(٦٣٤)</sup> والمالقي<sup>(٦٣٥)</sup> وأبو حيان الأندلسي<sup>(٦٣٦)</sup>  
وابن هشام الأنصاري<sup>(٦٣٧)</sup>.

وهذه القراءة - على العطف على معمولي عاملين؛ وهما: (إن)  
الناصبة، و(في) الخافضة - غير جائزة في القرآن الكريم؛ لأنها ليست  
بموضع ضرورة عند بعض النحويين؛ كالمبرد<sup>(٦٣٨)</sup> وابن  
السراج<sup>(٦٣٩)</sup> والقيسي<sup>(٦٤٠)</sup> والقيرطبي<sup>(٦٤١)</sup> وابن مالك<sup>(٦٤٢)</sup>؛ وبخاصة  
نحاة البصرة؛ فهو - عندهم - مكروه قبيح في العربية.

والباحث بدوره يردُّ هذا القول؛ لأن العطف على معمولي عاملين  
جائز؛ وقد أكدته تلك القراءة؛ وله ما يؤيدُه - كما أثبت البحث - في كلام  
العرب، والقرآن الكريم؛ ففي كلام العرب؛ كقولهم<sup>(٦٤٣)</sup> - في المثل -:  
(مَا كُلُّ سَوَاءٍ تَمْرَةٍ، وَلَا بِيضَاءٍ شَحْمَةٍ)؛ وظاهره أن (بيضاء) جُرَّتْ عَطْفًا  
على (سوداء)؛ والعامل فيها (كُلُّ)، و(شحمة) نُصِبَتْ عَطْفًا على (تمرة) خبر

- (٦٣٠) انظر: الكشف ٤٨٠/٥ - ٤٨١، والمقتضب ٤/١٩٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤/١٤٠، والبيان ٢/٣٦٤.
- (٦٣١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٣١ - ٤٣٢.
- (٦٣٢) انظر: إعراب القرآن ٤/١٤٠.
- (٦٣٣) انظر: الحجة للقراء السبعة ٣/٣٩٠ - ٣٩١.
- (٦٣٤) انظر: الكشف ٥/٤٨٠.
- (٦٣٥) انظر: رصف المباني ٤٧٨.
- (٦٣٦) انظر: البحر المحيط ٩/٤١٣.
- (٦٣٧) انظر: مغني اللبيب ٤/٤٦٣.
- (٦٣٨) انظر: المقتضب ٤/١٩٥.
- (٦٣٩) انظر: الأصول في النحو ٢/٧٥.
- (٦٤٠) انظر: الكشف ٢/٢٦٧.
- (٦٤١) انظر: تفسير القرطبي ١٦/١٥٧.
- (٦٤٢) انظر: شرح التسهيل ١/٣٨٧ - ٣٨٨.
- (٦٤٣) انظر: مجمع الأمثال ٣/٣٢٣، وجوهرة الأمثال ٢/٢٢٨، والكتاب ١/٦٥، وشرح المفصل ٣/٢٦.

(ما) الحجازية؛ والتقدير: ولا كلُّ بيضاء شحمة)؛ وبه قد رُوِيَ؛ ومنه؛ قول الفرزدق: (الطويل)

وَبَاشَرَ رَاعِيَهَا الصَّلَا بِلَبَانِهِ وَجَنَّبِيهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّفُ<sup>(٦٤٤)</sup>  
وظاهره أنه عطف (وَجَنَّبِيهِ) على (بِلَبَانِهِ)، وعطف (حَرَّ النَّارِ) على (الصَّلَا)؛ والتقدير: وَبَاشَرَ بِجَنَّبِيهِ حَرَّ النَّارِ؛ فقد عطف على معمولي عاملين.  
وقول الآخر: (الرجز)

أَوْصَيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْبًا حُرًّا بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَالْحَمَامَةِ شَرًّا<sup>(٦٤٥)</sup>  
وظاهره أنه عطف (الْحَمَامَةِ) على (الْكَلْبِ)، و(شَرًّا) على (خَيْرًا)؛  
والتقدير: وَأَوْصَيْتُ بِالْحَمَامَةِ شَرًّا؛ فقد عطف على معمولي عاملين.  
وقول الآخر: (المتقارب)

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا وَتَارِ تَوَقُّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا<sup>(٦٤٦)</sup>  
وظاهره أنه عطف (تَارِ) على (أَمْرِي) المخفوض بـ(كُلُّ)، و(نَارًا)  
الثانية على (أَمْرًا) الثاني؛ والتقدير: وَتَحْسِينِ كُلِّ نَارٍ نَارًا؛ فقد عطف على  
معمولي عاملين.

وقول الآخر: (المتقارب)

فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مَنَهِئَهَا وَلَا قَاصِرٍ عَنكَ مَأْمُورُهَا<sup>(٦٤٧)</sup>  
والشاهد فيه قوله: (وَلَا قَاصِرٍ)؛ حيث جَرَّه عطفًا على خبر (ليس)  
المجروح بالباء الزائدة؛ وهو قوله: (بِأَتِيكَ)؛ وفي هذا دليل قاطع - في نظر  
الباحث - على جواز العطف بحرف واحد على عاملين؛ ويجوز فيه النصب  
عطفًا على موضع (بِأَتِيكَ)، ويكون (مَأْمُورُهَا) معطوفًا على (مَنَهِئَهَا)؛ ويجوز

(٦٤٤) البيت من الطويل؛ وهو لـ(الفرزدق) في ديوانه ٢٨/٢، والحجة للقراء السبعة ٣٩١/٣.

(٦٤٥) البيت من الرجز؛ وهو لـ(أبي النجم) في الكامل ٦٩/٣؛ وبلا نسبة في وشرح الكافية الشافية ٨٢٩/٢.

(٦٤٦) البيت من المتقارب؛ وقد نسب لأكثر من شاعر؛ وقد سبق الاستشهاد به.

(٦٤٧) البيت من المتقارب؛ وهو لـ(الأعور الشني) في الكتاب ٦٤/١؛ وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣٨٧/١.

فيه الرفع على أنه خبر؛ والتقدير: ولا قاصر مأمورها؛ ونظيره - في التخريج - قول الجعدي: (الطويل)

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاخًا وَلَا مُسْتَنْكَرًا أَنْ تُعْقَرَ<sup>(٦٤٨)</sup>  
وقول الآخر: (الطويل)

أَلَا يَا لَقَوْمِي كَلَّمَا حَمَّ وَاقَعَ وَلِلطَّيْرِ مَجْرَى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعُ<sup>(٦٤٩)</sup>  
وظاهره أنه عطف (وَالْجُنُوبِ) على (وَالطَّيْرِ)؛ أي: وللطيور مجرى وللجنوب مصارع؛ فيتعادل التقسيم؛ وهذا يسميه النحويون عطفًا على معمولي عاملين.

وقول الآخر: (الطويل)

سَأَلْتُ الْفَتَى الْمَكِّيَّ ذَا الْعِلْمِ مَا الَّذِي يَحِلُّ مِنَ النَّقْبِيلِ فِي رَمَضَانَ  
فَقَالَ لِي الْمَكِّيُّ أَمَا لِرِزْوَجَةٍ فَسَبَّعَ وَأَمَا لِخِلَّةٍ فَتَمَّانِ<sup>(٦٥٠)</sup>  
وظاهره أنه عطف (خِلَّةٍ) على (رِزْوَجَةٍ)، وعطف (تَمَّانِ) على (سَبَّعَ)؛  
والتقدير: وأما الذي يحل لخلة فتمان؛ فقد عطف على معمولي عاملين.  
وفي القرآن الكريم؛ كقول الله<sup>(٦٥١)</sup> - تعالى -: (وإننا أو إياكم لعلى هدى  
أو في ضلال مبين)؛ وظاهره أن قوله: (في ضلال) معطوف على (هدى)،  
(أو) قد شرت بينهما في (إِنَّ) واللام، فكما شرت حرف العطف بين الاسميين  
في كلمتين؛ إحداهما - عاملة، والأخرى - غير عاملة، يجوز أن يشرك في  
كلمتين كلتاها عاملة.

وعليه؛ قوله<sup>(٦٥٢)</sup> - تعالى -: (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ولا يرهق وجوههم قتر ولا ذلة أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون)\* والذين

(٦٤٨) البيت من الطويل؛ وهو لـ (الناطقة الجعدي) في ديوانه ٥٠؛ وبلا نسبة في والمقتضب ١٩٤/٤، ٢٠٠.

(٦٤٩) البيت من الطويل؛ وهو لـ (البعيث) في لسان العرب (حمم)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢٧١/٥.

(٦٥٠) البيتان من الطويل؛ وهما بلا نسبة في إعراب القرآن للأصبهاني ١٥٧، ٣٧٥.

(٦٥١) سبأ: الآية ٢٤.

(٦٥٢) بونس: الآيتان ٢٦، ٢٧.

كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة ما لهم من الله من عاصم كأنما أغشيت وجوههم قطعاً من الليل مظلماً أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون)؛ وظاهره أن قوله - تعالى - (والذين) نسفاً على (للذين أحسنوا)؛ أي: للذين أحسنوا الحسنى وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها؛ فيتعادل التقسيم؛ كقولك: (في الدار زيد والحجرة عمرو)؛ وهذا يسميه النحويون عطفًا على معمولي عاملين.

أما سيبويه وأصحابه البصريون - ما عدا الأخفش - في جميع ذلك - فَيَرَوْنَ - فيه - الجرَّ بخافضٍ مقدَّرٍ ؛ لكنه عُوْرَضَ بأن إعمال حرف الجر مضمراً ضعيف جداً لا يجوز إلا في ضرورة؛ كقول الشاعر: (الطويل)

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلَيْبٍ بِالْأُكْفِ الْأَصَابِعِ<sup>(٦٥٣)</sup>  
وقول الآخر: (الكامل)

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلْفَتْهُ حَتَّى تَبَدَّخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ<sup>(٦٥٤)</sup>

يريد: أشارت إلى كليب؛ وفارتقى إلى الأعلام - على الترتيب -؛ فحذف حرف الجر لضرورة الوزن؛ وهذا الحذف غير مُطَرِّدٍ.

ولعل ما يُعَزَّزُ ما ذهبُ إليه أن الحرف بالرفع - وهو قراءة الجمهور - لا يحتاج إلى احتجاج ولا احتيال؛ وقد خُرِّجَ - كما تقدَّم - على العطف على معمولي عاملين؛ وفي هذا يقول السمين الحلبي<sup>(٦٥٥)</sup>: (... والعطف على عاملين لا يختص بقراءة الأخوين بل يجوز أن يُسْتَدَلَّ عليه - أيضاً - بقراءة الباقيين).

(٦٥٣) البيت من الطويل؛ وهو لـ(الفرزدق) في ديوانه ٤٢٠/١، وخرزانه الأدب ٤١/١٠، وشرح الأشموني ١٦٢/٢،

٤٢٨، وشرح ابن عقيل ٣٩/٣، ومغني اللبيب ١٩، ٦٠٨، وجمع الهوامع ٢٢١/٤.

(٦٥٤) البيت من الكامل؛ وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٤٢٨/٢، وشرح ابن عقيل ٤٠/٣، والمقاصد النحوية

٣٤١/٣، والدر المصون ٢١٣/١، ٦٣٨/٩، وجمع الهوامع ٢٢١/٤، وشرح الكافية الشافية ٨٣١/٢.

(٦٥٥) انظر: الدر المصون ٦٣٥/٩.



وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة قد أسهمت - مع شواهد العربية الأخرى - في جواز العطف على معمولي عاملين ؛ ردًا على مَنْ أنكر ذلك من النحويين .

٢٣- جواز حذف همزة الاستفهام مطلقاً - ؛ أي: سواء تقدّمت على (أم) أم لم تتقدّم - ؛ وقد أيّد ذلك قراءة أبي جعفر<sup>(١٥٦)</sup> : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ) بهمزة وصلٍ على أن يكون المراد الاستفهام ؛ وحذفت أداته لدلالة (أم) عليه؛ وإليه ذهب الأخفش<sup>(١٥٧)</sup> وأبو جعفر النحاس<sup>(١٥٨)</sup> وابن السيرافي<sup>(١٥٩)</sup> وابن جنى<sup>(١٦٠)</sup> والهروي<sup>(١٦١)</sup> والمالقي<sup>(١٦٢)</sup> وابن مالك<sup>(١٦٣)</sup> وأبو حيّان الأندلسي<sup>(١٦٤)</sup> والسمين الحلبي<sup>(١٦٥)</sup> وابن هشام الأنصاري<sup>(١٦٦)</sup> والسيوطي<sup>(١٦٧)</sup> ؛ وبه قال المرادي<sup>(١٦٨)</sup> بيّد أنّه نصّ على حذفها مطّردًا إذا كان بعدها (أم) المتصلة .

- (١٥٦) المنافقون : الآية ٦ : انظر : المحتسب ٣٧٧/٢ ، والبحر المحيط ١٨٢/١٠ ، والمحرر الوجيز ٣١٤/٥ ، ولد- معاذ عن أبي عمرو ، وذكره ابن مجاهد عن أبي جعفر) في مختصر ابن خالويه ١٥٧ ، ولد- (أبي عمرو) في الدر المصون ٣٤١/١٠ ، وبلا نسبة في الكشاف ١٢٥/٦ ، وإعراب القراءات الشواذ ٥٨٨/٢ .
- (١٥٧) انظر : معاني القرآن ١٨٤/١ .
- (١٥٨) انظر : إعراب القرآن ٣٠٨/١ ، ١٠٣/٢ .
- (١٥٩) انظر : شرح أبيات سبويه ١١٣/٢ .
- (١٦٠) انظر : المحتسب ١٢٩/١-١٣٠ ، ٢٥٠/٢ ، والخصائص ٦٨-٦٩/٢ .
- (١٦١) انظر : الأرهية ١٢٧ ، ١٢٩-١٣٠ .
- (١٦٢) انظر : رصف المباني ١٣٥ .
- (١٦٣) انظر : شواهد التوضيح ١١٨ ، ١١٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٢١٧/٣ .
- (١٦٤) انظر : البحر المحيط ٥٦٤/٤ ، ١٨٣/١٠ .
- (١٦٥) انظر : الدر المصون ٢٥٨/١ ، ٤٨-٤٩/٤ ، ٥٥١/٦ ، ٣٩٣/٩ ، ٣٩٩ ، ٦٠١ ، ٦٧٣ ، ٣٤٢-٣٤١/١٠ .
- (١٦٦) انظر : مغني اللبيب ٢٤ .
- (١٦٧) انظر : معجم الهوامع ٣٦٠/٤ ، ٢٤١-٢٤٢/٥ .
- (١٦٨) انظر : الجنى الجاني ٣٥ .

وهذه القراءة — بهمزة وصلٍ على أن يكون المراد الاستفهام؛ وحُذفت أداته لدلالة (أم) عليه — لا تجوزُ إلا في ضرورة الشَّعْرِ — عند أمن اللبس — عند سيبويه وكثيرٍ من النحويين<sup>(٦٦٩)</sup>.

والباحث بدوره يردُّ هذا القولُ ؛ لأن حذف همزة الاستفهام مُطلقاً — أي: سواء تقدّمت على (أم) أم لم تتقدّم — جائز؛ وقد أكّدته تلك القراءة؛ وله ما يؤيِّده — كما أثبت البحث — في كلام العرب، والقرآن الكريم وقراءاته، والكلام العربي المعتد بفصاحته؛ ففي كلام العرب؛ كقول امرئ القيس: (المقارِب)

تَرُوخٌ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ وَمَاذَا عَلَيْكَ إِذَا تَنْتَظِرُ<sup>(٦٧٠)</sup>

والشاهد فيه قوله: (تَرُوخٌ مِنَ الْحَيِّ)؛ حيث حذف همزة الاستفهام؛ والأصل: أتروخ؛ وقد جاز الحذف؛ لأن (أم) تدلُّ على الاستفهام. وقوله — أيضاً —: (الطويل)

أَصَاحِ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ<sup>(٦٧١)</sup>

والشاهد فيه قوله: (تَرَى بَرَقًا)؛ حيث حذف همزة الاستفهام؛ لأن الهمزة التي في قوله: (أَصَاحِ) بدل منها، وتدلُّ عليها؛ وإن كانت حرف نداء؛ والأصل: أصاح أترى برقاً أريك وميضه. وقول الآخر: (الطويل)

طَرَيْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ<sup>(٦٧٢)</sup>

<sup>(٦٦٩)</sup> انظر: الكتاب ٣/١٧٤-١٧٥. وضرائر الشعر ١٢٤-١٢٥، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٠-٢٢١.

والبيان ١/٥٢-٥١. وشرح ابن عقيل ٤/٢٣٠، وشرح المفصل ٨/١٥٤-١٥٥، والمحجر الوجيز ٥/٣١٤،

والبحر المحيط ١/٢٣١، والدر المصون ١/٢٥٨، ٤/٤٩، والمقتضب ٣/٢٩٤-٢٩٥.

<sup>(٦٧٠)</sup> البيت من المتقارب؛ وهو لـ(امرئ القيس) في ديوانه ٩٩؛ وبلا نسبة في رصف المباني ١٣٥.

<sup>(٦٧١)</sup> البيت من الطويل؛ وهو لـ(امرئ القيس) في ديوانه ٩٠؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/١١٥.

<sup>(٦٧٢)</sup> البيت من الطويل؛ وهو لـ(الكميت) في مغني اللبيب ٢٣؛ وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/١٢١٧.

والشاهد فيه قوله: (وَدَوَّ الشَّيْبَ يَلْعَبُ)؛ حيث حذف همزة الاستفهام؛  
والتقدير: أَوَ دَوَّ الشَّيْبَ يَلْعَبُ .

وقول الآخر: (الخفيف)

ثُمَّ قَالُوا تَحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ وَالْحَصَى وَالتَّرَابِ (٦٧٣)

والشاهد فيه قوله: (تَحِبُّهَا)؛ حيث حذف همزة الاستفهام؛ والتقدير:  
أَتَحِبُّهَا .

وقول الآخر: (الكامل)

كَذَّبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَأْسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامَ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالًا (٦٧٤)

والشاهد فيه قوله: (كَذَّبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَأْسِطٍ)؛ حيث حذف همزة  
الاستفهام؛ والتقدير: أَكَذَّبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَأْسِطٍ؛ و(أَمْ) حرفُ عطفٍ .

وقول الآخر: (الطويل)

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعَشَرٍ أَتَوْنِي فَقَالُوا مِنْ رَبِّعَةَ أَوْ مُضَرَ (٦٧٥)

والشاهد فيه قوله: (مِنْ رَبِّعَةَ أَوْ مُضَرَ)؛ حيث حذف همزة الاستفهام؛  
والأصل: أَمِنْ رَبِّعَةَ أَوْ مُضَرَ .

وقول الآخر: (الطويل)

لَعَمْرُكَ مَا أُنْزِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ (٦٧٦)

(٦٧٣) البيت من الخفيف؛ وهو لـ(عمر بن أبي ربيعة) في ديوانه ٤٣١، والخصائص ٦٨/٢، وشرح المفصل

١٢١/١، ومغني اللبيب ٢٣؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣١١/١، ومع الهوامع ١٠٦/٣ .

(٦٧٤) البيت من الكامل؛ وهو لـ(الأخطل) في ديوانه ٣٨٥، والأزهية ١٢٩، وشرح التصريح ١٤٤/٢، والكتاب

١٧٤/٣، والمقتضب ٢٩٥/٣؛ وبلا نسبة في الأغاني ٧٩/٧، والصاحبي في فقه اللغة ١٢٥ .

(٦٧٥) البيت من الطويل؛ وهو لـ(عمران بن حطان) في ديوانه ١١١، وخزانة الأدب ٣٥٩/٥، وبلا نسبة في

الخصائص ٦٨/٢، والمحتسب ١٢٩/١، وشرح الكافية الشافية ١٢١٥/٣، وشواهد التوضيح ٨٨ .

(٦٧٦) البيت من الطويل؛ وهو لـ(عمر بن أبي ربيعة) في ديوانه ٢٦٦، وشرح المفصل ١٥٤/٨؛ وبلا نسبة في

الجنى الداني ٣٥، ووصف المباني ١٣٥، وشرح الكافية الشافية ١٢١٥/٣ .

والشاهد فيه قوله: (بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِبَثْمَانِ)؛ حيث حذف همزة الاستفهام؛ والتقدير: أَسْبِعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِبَثْمَانِ؛ وقد جاز الحذف؛ لأن (أَمْ) تَدُلُّ على الاستفهام.

وقول الآخر: (الطويل)

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنْقَرٍ (٦٧٧)  
والشاهد فيه قوله: (شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنْقَرٍ)؛ حيث حذف همزة الاستفهام؛ والتقدير: أَسْعِيْثُ بَنُ سَهْمٍ أَمْ شَعِيْثُ بَنُ مَنْقَرٍ؛ وقد جاز الحذف؛ لأن (أَمْ) تَدُلُّ على الاستفهام.

وقول الآخر: (الطويل)

رَفَوْنِي وَقَالُوا يَا خُوَيْلِدُ لَا تَرَعُ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوْهَ هُمُ هُمُ (٦٧٨)  
والشاهد فيه قوله: (هُمُ هُمُ)؛ حيث حذف همزة الاستفهام؛ والتقدير: أَهْمُ هُمُ.

وفي القرآن الكريم؛ كقول الله (٦٧٩) - تعالى -: (وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ)؛ أي: أَوْ تِلْكَ نِعْمَةٌ؛ وقوله (٦٨٠) - تعالى -: (هَذَا رَبِّي) - في المواضع الثلاثة - في الأنعام -؛ أي: أَهَذَا رَبِّي؛ وقوله (٦٨١) - تعالى -: (وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ)؛ أي: أَفَمِنْ نَفْسِكَ على حذف همزة الاستفهام.

(٦٧٧) البيت من الطويل؛ وهو لـ (الأوسد بن يعفر) في ديوانه ٣٧؛ وشرح التصريح ١٤٣/٢، والكتاب ١٧٥/٣، ولـ (أوس بن حجر) في ديوانه ٤٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٥/٣، وشرح التسهيل ٣٦٠/٣.  
(٦٧٨) البيت من الطويل؛ وهو لـ (أبي خراش الهذلي) في خزنة الأدب ١/٤٤٠، ٤٤٢، ٨٦/٥، وشرح أشعار الهذليين ٣٣٧/٣، والبحر المحيط ٧١٩/٣، ولـ (الهذلي) - دون تحديد - في إصلاح المنطق ١٥٣، وتذكرة النحاة ٥٧١، والخصائص ٢٦١/١؛ وبلا نسبة في الدر المصون ٤٨/٤.

(٦٧٩) الشعراء: الآية ٢٢.

(٦٨٠) الأنعام: الآيات ٧٦، ٧٧، ٧٨.

(٦٨١) النساء: الآية ٧٩.

وفي القراءات القرآنية ؛ كقراءة ابن محيصن<sup>(٦٨٢)</sup> : (سواء عليهم أنذرتهم) بهمزة واحدة من غير مَدٍّ ؛ وقراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو<sup>(٦٨٣)</sup> : (من الأشرار \* اتَّخَذْنَاهُمْ سَخِرِيًّا) بوصل الهمزة على أن يكون المراد الاستفهام ؛ وحذفت أداته لدلالة (أم) عليه .

ومنه ؛ قراءة ورش<sup>(٦٨٤)</sup> - في رواية أبي الأزهر - : (وقالوا ههنا خير أم هو) بهمزة واحدة بعدها ألف على لفظ الخبر، أو على حذف همزة الاستفهام لدلالة (أم) عليها ؛ وقراءة نافع وعاصم وأبي عمرو وحمزة والكسائي<sup>(٦٨٥)</sup> : (أذْهَبْتُمْ طِبْيَاتِكُمْ) بهمزة واحدة على لفظ الخبر، أو على حذف همزة الاستفهام للدلالة عليها ؛ وقراءة ابن كثير<sup>(٦٨٦)</sup> وورش<sup>(٦٨٧)</sup> : (قالوا إِنَّكَ لَأَنْتَ يَوْسُفُ) بهمزة واحدة على لفظ الخبر، أو على حذف همزة الاستفهام لدلالة السياق عليها .

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته ؛ كقول النبي<sup>(٦٨٨)</sup> - صلى الله عليه وسلم - : (مَا عَلِمْتَ) ؛ أي : أَمَا عَلِمْتَ ؛ بحذف همزة الاستفهام ؛ لأنه المعنى لا يستقيم إلا بتقديرها ؛ وَيَذُلُّ لَهُ - في نظر الباحث - أن هذا الأصل قد رُوِيَ به - في الرواية الأخرى - ؛ وعليه قول الشاعر : (الخفيف)

<sup>(٦٨٢)</sup> البقرة : الآية ٦ ؛ انظر : مختصر ابن خالويه ١٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٤/١ ، و(ابن كثير) في حجة القراءات ٨٦ ؛ وبلا نسبة في المحتسب ١٢٩/١ ، وإعراب القراءات الشوانذ ١١٥/١ .

<sup>(٦٨٣)</sup> ص : الآيتان ٦٢ ، ٦٣ ؛ انظر : حجة القراءات ٦٦٦ ، والدر المصون ٣٩٢/٩ ، والبحر المحيط ١٧٠/٩ ، والكشف ٢٣٣/٢ ، والمحرم الوجيز ٥١٢/٤ ، والحجة للقراء السبعة ٣٣٣/٣ .

<sup>(٦٨٤)</sup> الزخرف : الآية ٥٨ ؛ انظر : البحر المحيط ٣٨٥/٩ ، والمحرم الوجيز ٦١/٥ ، والدر المصون ٦٠١/٩ .

<sup>(٦٨٥)</sup> الأحقاف : الآية ٢٠ ؛ انظر : الحجة للقراء السبعة ٤٠١/٣ ، وحجة القراءات ٦٦٥ ، والكشف ٢٧٤/٢ ، والدر المصون ٦٧٢/٩ ، والمحرم الوجيز ١٠٠/٥ ، والبحر المحيط ٤٤٤/٩ .

<sup>(٦٨٦)</sup> يوسف : الآية ٩٠ ؛ انظر : الدر المصون ٥٥١/٦ ، والمحرم الوجيز ٢٧٧/٣ ، والبحر المحيط ٣٢٠/٦ ، وحجة القراءات ٣٦٣ ، والحجة للقراء السبعة ٤٥٩/٢ ، والكشف ١٤/٢ .

<sup>(٦٨٧)</sup> انظر : حجة القراءات ٣٦٣ .

<sup>(٦٨٨)</sup> أخرجه البخاري في صحيحه ١١٧ ؛ في كتاب الزكاة - باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل وهل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة ؛ بلفظ : (أَمَا عَلِمْتَ أَنْ آلَ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ) بإثبات همزة الاستفهام ؛ وعلى هذه الرواية ينتفي الشاهد .

مَا تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعَدًّا وَأَبَادَ القُرُونَ مِنْ قَوْمِ عَادٍ (٦٨٩)  
 أراد: أَمَا تَرَى؛ فحذف همزة الاستفهام قبل (مَا) النافية؛ لقصد التقرير  
 والتثبيت .

ومنه ؛ قوله (٦٩٠) - صلى الله عليه وسلم - : (يَا أَبَا ذَرٍّ! عَيْرْتَهُ بِأَمِّهِ  
 ؟)؛ أي: أَعَيْرْتَهُ؛ بحذف همزة الاستفهام؛ وَيَدُلُّ لَه - في نظر الباحث - أن  
 هذا الأصل قد رُوِيَ بِهِ - في الرواية الأخرى ؛ ومن ذلك - أيضًا -  
 - حديث ابن عباس (٦٩١): أن رَجُلًا قال: إن أُمِّي ماتت وعليها صومُ شهرٍ  
 فَأَقْضِيهِ عِنهَا؟؛ أراد: أَفَأَقْضِيهِ؟؛ وقول بعض الصحابة - رضي الله عنهم -:  
 (وَلَا الجِهَادُ؟) في قول النبي (٦٩٢) - صلى الله عليه وسلم -: (ما العملُ في  
 أيامِ العشرِ أفضلَ منها في هذه) قالوا: وَلَا الجِهَادُ؟ قال: (وَلَا الجِهَادُ إِلَّا رَجُلٌ  
 خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ)؛ إذ الأصل في (وَلَا الجِهَادُ) - في  
 قول بعض الصحابة -: أَوْ لَا الجِهَادُ؟ ؛ لأن قائل ذلك مستفهم لا مخبر؛  
 فظهور المعنى سَوَّغَ حذفَ الهمزة .

وعليه ؛ قوله (٦٩٣) - صلى الله عليه وسلم -: (أَتَأْنِي آتٍ مِنْ رَبِّي  
 فَأُخْبِرُنِي - أَوْ قَالَ: بَشِّرُنِي - أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ  
 الجَنَّةَ، فَقُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قال: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ)؛ بحذف همزة  
 الاستفهام؛ والتقدير: أَوْ إِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ .

(٦٨٩) البيت من الخفيف ؛ وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح ٨٩ .

(٦٩٠) أخرجه البخاري في صحيحه ٤ ؛ في كتاب الإيمان - باب المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها  
 إلا بالشرك ؛ وفي كتاب العتق - باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: (العبيد إخوانكم فاطعموهم مما  
 تأكلون)؛ وقول الله - تعالى -: (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى  
 والمسكين) إلى قوله: (مختالاً فخوراً)؛ النساء: الآية ٣٦ ؛ بلفظ: (أَعَيْرْتَهُ بِأَمِّهِ؟) بإثبات همزة الاستفهام؛  
 وعلى هذه الرواية ينتفي الشاهد .

(٦٩١) أخرجه البخاري في صحيحه ١٥٣ ، في كتاب الصوم - باب من مات وعليه صوم .

(٦٩٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٧٦ ؛ في كتاب العيدين - باب فضل العمل في أيام التشريق .

(٦٩٣) أخرجه البخاري في صحيحه ٩٧ ؛ في كتاب الجنائز - باب ومن كان آخر كلامه : لا إله إلا الله .

ولعل ما يُعزّزُ ما ذهبَ إليه؛ قول ابن جنّي (٦٩٤) — في خصائصه —  
في باب في زيادة الحروف وحذفها : ( ... ومنه قول ابن أبي ربيعة :  
"الخفيف"

ثُمَّ قَالُوا يُحِبُّهَا قُلْتُ بَءَ عَدَدَ الْقَطْرِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ (٦٩٥)  
أظهرُ الأمرينِ فيه أن يكون أراد: أُحِبُّهَا؟ لأنَّ البَيْتَ الذي قبله يَدُلُّ  
عليه؛ وهو قوله: "الخفيف"

أَبْرَزُوهَا مِثْلَ المَهَاةِ تَهَادَى بَيْنَ خَمْسِ كَوَاعِبِ أُرَابِ (٦٩٦)  
ولهذا ونحوه نظائر؛ وقد كَثُرَتْ .

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة — مع غيرِها من أخواتها — قد  
أسهمت — مع شواهدِ العربيةِ الأخرى — في جواز حذف همزة الاستفهام  
مُطْلَقًا ؛ أي: سواء تقدّمت على (أم) أم لم تتقدّم — ؛ ردًّا على مَنْ أنكر ذلك  
من النحويين .

٢٤ — جواز وقوع الحال معرفة في اللفظ مطلقًا بلا تأويل ؛ وقد أيّدَ  
ذلك قراءة الحسن وابن أبي عبلة (٦٩٧) : (لنُخْرِجَنَّ الأَعْرَضَ منها الأذْلُ) بنون  
مضمومة وكسر الراء، و(الأعزّ) بالنصب مفعولًا به ، و(الأذْلُ) بالنصب حالًا  
؛ أي: لنُخْرِجَنَّ الأَعْرَضَ في نفسه ذليلًا ، وفي هذا — دليلٌ — في نظر الباحث —

(٦٩١) انظر : الخصائص ٦٨/٢ — ٦٩ .

(٦٩٥) البيت من الخفيف ؛ وهو لـ(عمر بن أبي ربيعة) في ديوانه ٤٣١ ؛ وقد سبق الاستشهاد به .

(٦٩٦) البيت من الخفيف ؛ وهو لـ(عمر بن أبي ربيعة) في ديوانه ٤٣١ .

(٦٩٧) المنافقون : الآية ٨ ، انظر : مختصر ابن خالويه ١٥٧ ، والبحر المحيط ١٨٣/١٠ ، وهي لـ(الحسن وابن أبي

عبلة والمسيبي) في الدر المصون ٣٢٣/٦ ، ولـ(بعضهم) في معاني القرآن للقراء ١٦٠/٣ ، وفي إعراب القرآن

للنحاس ٤٣٥/٤ : (حكى الكسائي والغراء) ، وبلا نسبة في إعراب القراءات الشواذ ٥٩٠/٢ .

على جواز وقوع الحال معرفة ؛ وإليه ذهب ابن بَرِّي (٦٩٨) ويونس  
والبغداديون (٦٩٩) .

أما الكوفيون (٧٠٠) فَيَرَوْنَ أن الحال إن تضمنت معنى الشرط صحَّ  
تعريفها وإلا فلا، فمثال ماتضمن معنى الشرط : (زيدُ الراكبُ أحسنُ منه  
الماشي)؛ فـ(الراكبُ والماشي) حالان، وضح تعريفهما؛ لتأولهما بالشرط؛ إذ  
التقدير: زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مشي، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها  
؛ فلا تقول: (جاء زيدُ الراكبِ) ؛ إذ لا يصح : (جاء زيدٌ إن ركب)؛ وعليه -  
عندهم - هذه القراءة .

وهذه القراءة - على جواز وقوع الحال معرفة - تُسْمَعُ ولا يُقَاسُ عليها  
عند بعض النحويين؛ كمكي بن أبي طالب القيسي (٧٠١) وأبي البركات بن  
الأنباري (٧٠٢) ؛ لشذوذها وخروجها عن القياس ؛ أما ابن يعيش (٧٠٣) وابن  
مالك (٧٠٤) وخالد الأزهري (٧٠٥) فإن الحال - عندهم - إن وقعت - عن  
العرب - معرفة في اللفظ أولت بنكرة، لأن أصلها التوكيد ؛ وهذا مذهبُ  
جمهور النحويين (٧٠٦) .

والباحث بدوره يردُّ هذا القول ؛ لأن وقوع الحال معرفة في اللفظ مطلقاً  
بلا تأويلٍ جائزٌ ؛ وقد أكدته تلك القراءة ؛ وله ما يؤيدُه - كما أثبت البحث -  
في كلام العرب، والقراءات القرآنية، والكلام العربي المعتد بفصاحته ؛ ففي

(٦٩٨) انظر : لسان العرب ١٦٩/٩ (عرك) .

(٦٩٩) انظر : شرح ابن عقيل ٢٠٥/٢ ، ومع الهوامع ١٨/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٥/٤ .

(٧٠٠) انظر : شرح ابن عقيل ٢٠٥/٢ - ٢٥١ ، ومع الهوامع ١٨/٤ .

(٧٠١) انظر : مشكل إعراب القرآن ٦٨٦ .

(٧٠٢) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٤٤١/٢ .

(٧٠٣) انظر : شرح المفصل ٦٢/١ ، ٨٥/٦ .

(٧٠٤) انظر : شرح الكافية الشافية ٧٣٤/٢ .

(٧٠٥) انظر : شرح التصريح ٣٧٣/١ .

(٧٠٦) انظر : شرح ابن عقيل ٢٤٨/٢ ، ومع الهوامع ١٨/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٥/٤ .



كلام العرب؛ كقولهم<sup>(٧٠٧)</sup>: (ادخلوا الأول فالأول)، وقولهم<sup>(٧٠٨)</sup>: (أرسلها العيراك)؛ وعليه قول الشاعر: (الوافر)

فَأرسلَهَا العيرَاكَ وَلَمْ يَدْذَهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعَصِ الدِّخَالِ<sup>(٧٠٩)</sup>

والشاهد فيه نصب (العيراك) على الحال، وهو معرفة؛ وذلك لأنه مصدر، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة؛ فكأنه أظهر فعله، ونصبه به، ووضع ذلك الفعل موضع الحال؛ فقال: أرسلها تعترك الاعتراك، وإليه ذهب بعض النحويين؛ كسيبويه<sup>(٧١٠)</sup> والمبرد<sup>(٧١١)</sup> والسيرافي<sup>(٧١٢)</sup> وأبي البركات بن الأنباري<sup>(٧١٣)</sup> وابن يعيش<sup>(٧١٤)</sup>، و(العيراك) - في هذا البيت - عند خالد الأزهري<sup>(٧١٥)</sup> حال من (الهاء) في (فأرسلها)، وهو بلفظ المعرف - (بأل) في تأويل نكرة؛ أي: فأرسلها معتركة.

- 
- (٧٠٧) انظر: شرح شذور الذهب ٢٢٨، وهمع الهوامع ١٩/٤، والدر المصون ٣٢٣/٦ .
- (٧٠٨) انظر: شرح شذور الذهب ٢٢٨، والكتاب ٣٧٢/١، وشرح الكافية الشافية ٧٣٤/٢، وشرح التصريح ٣٧٣/١، والمقتضب ٢٣٧/٣، وشرح المفصل ٦٢/١، والدر المصون ٣٢٣/٦ .
- (٧٠٩) البيت من الوافر، وهو لـ(لبيد) في ديوانه ٨٦، وخزانة الأدب ١٩٢/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٥٨/١، وشرح التصريح ٣٧٣/١، وشرح المفصل ٦٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٤٨/٢، والكتاب ٣٧٢/١، والمقاصد النحوية ٢١٩/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨٥/٦، والإحصاف ٨٢٢/٢، والمقتضب ٢٣٧/٣ .
- (٧١٠) انظر: الكتاب ٣٧٢/١ .
- (٧١١) انظر: المقتضب ٢٣٧/٣ .
- (٧١٢) انظر: شرح أبيات سيبويه ١٥٨/١ .
- (٧١٣) انظر: الإحصاف ٨٢٢/٢ .
- (٧١٤) انظر: شرح المفصل ٦٢/١ .
- (٧١٥) انظر: شرح التصريح ٣٧٣/١ .

وفي القراءات القرآنية ؛ كقراءة<sup>(٧١٦)</sup> : (لَيَخْرُجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلُّ) بفتح الياء وضم الراء، و(الأعزُّ) بالرفع فاعلاً، و(الأذلُّ) بالنصب حالاً؛ أي: لَيَخْرُجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا ذَلِيلًا، وفي هذا دليلٌ قاطعٌ - في نظر الباحث - على صحة وقوع الحال معرفة ؛ والجمهور<sup>(٧١٧)</sup> قد جعلوا (أل) - في القراءتين - مزيدةً على حَدِّ<sup>(٧١٨)</sup> : (أُرْسِلَهَا الْعِرَاكُ) ؛ كما ذهب ابن هشام الأنصاري<sup>(٧١٩)</sup> في (أل) - في قولهم - في المثل<sup>(٧٢٠)</sup> - : (جَاءُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ) ونحوه - زائدة، وعليه يكون التقدير : جَاءُوا جَمًّا غَفِيرًا .

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته؛ كقول النبي<sup>(٧٢١)</sup> - صلى الله عليه وسلم - : (يذهب الصالحون الأول فالأول، ويبقى خفالة كخفالة الشعير أو التمر، لا يبالهم الله بالة)؛ فـ(الأول) - في هذا الحديث - يجوز فيه الرفع على الصفة أو البدل، أو النصب على الحال، وجاز ذلك وإن كان فيه الألف واللام؛ لأن الحال ما يتخلص من المكرر؛ لأن التقدير: ذهبوا مترتبين، وإليه ذهب أبو البقاء العكبري<sup>(٧٢٢)</sup> .

(٧١٦) المنافقون : الآية ٨ ، وهذه القراءة حكاها الفراء في معاني القرآن ١٦٠/٣ ، وفي البحر المحيط ١٨٣/١٠ - ١٨٤ : (وحكى الكسائي والفراء أن قوماً قرأوا بالياء مفتوحة وضم الراء)، وفي مختصر ابن خالويه ١٥٧ - ١٥٨ : (حكاه الخليل في كتاب العين)، وبلا نسبة في مشكل إعراب القرآن ٦٨٥ - ٦٨٦ ، والكشاف ١٢٨/٦ ، والبيان ٤٤١/٢ ، والتبيان ٤١٣/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٥٩٠/٢ .

(٧١٧) انظر : الدر المصون ٣٢٣/٦ ، والتبستان ٤١٣/٢ .

(٧١٨) قد سبق الاستشهاد به .

(٧١٩) انظر : شرح شذور الذهب ٢٢٨ .

(٧٢٠) انظر : شرح الكافية الشافية ٧٣٤/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٢٨ ؛ وقد روي - المثل - بصيغة : (مَسَرَّتْ بِهِمْ الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ) في مجمع الأمثال ٣٠٠/٣ ، وشرح المفصل ٦٢/١ ، ٦٣ ، وفتح الهوامع ١٨/٤ .

(٧٢١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢٣٦٤/٥ ؛ في كتاب الرقاق - باب ذهاب الصالحين ؛ وقال أبو عبدالله : يُقَالُ خَفَالَةٌ وَخَفَالَةٌ ، وفي كتاب المغازي - باب غزوة الحديبية ١٥٦٣/٤ ، عن (قَيْسٍ) أنه سمع (مرادساً الأسلمي) يقول - وكان من أصحاب الشجرة - : (يُقبض الصالحون الأول فالأول ، ويبقى خفالة كخفالة التمر والشعير لا يعبا الله بهم شيئاً) .

(٧٢٢) انظر : إعراب الحديث النبوي ٣٠٠ .

ولعل ما يُعزِّزُ ما ذهبُ إليه في جواز وقوع الحال معرفة أن الحال قد تأتي بلفظِ المعرَّفِ بالإضافة؛ كقولهم<sup>(٧٢٣)</sup>: (اجتهد وحدك)؛ أي: منفردًا، وقولهم<sup>(٧٢٤)</sup>: (جاءوا خمستهم) بالنصب على الحال، والرفع على البدل من الواو، وقولهم<sup>(٧٢٥)</sup>: (جاءوا قَضَهُمْ بقضيضهم)؛ أي: جميعًا، وعليه؛ قول الشاعر: (الطويل)

أَتَتِّي سَلِيمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا نَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبِقِيعِ سِبَالَهَا<sup>(٧٢٦)</sup>

والشاهد فيه قوله: (قَضَّهَا)؛ حيث نصبه على الحال مع أنه معرفة؛ لأنه مصدر منبئ عن فعل، ويَدُلُّ له - في نظر الباحث -؛ قولهم<sup>(٧٢٧)</sup>: (جاءوا قَضًا وقضيضًا)، وقولهم<sup>(٧٢٨)</sup>: (جاءوا جمًّا غيرًا) .

ومثله؛ قول أبي بن هريم الغنوي: (الكامل)

جَاءَتْ فَزَارَةٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا لَسْرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ وَتِيذُ  
وَتَحَدَّثُوا مَلَأَ لِتَصْبِحَ أُمْنَا عَذْرَاءَ لَأَكْهَلْ وَلَأَ مَوْلُودُ<sup>(٧٢٩)</sup>

وقد تأتي بلفظِ المعرَّفِ بالعلمية؛ كقولهم<sup>(٧٣٠)</sup>: (جاءت الخيلُ بَدَادٍ)؛ أي: متبددة؛ فإن (بَدَادٍ) في الأصل علم على جنس التبدد؛ كما أن (فَجَارٍ) علم للفجرة .

(٧٢٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٧٣٤/٢، وشرح شذور الذهب ٢٢٨، وشرح ابن عقيل ٢٤٩/٢ .

(٧٢٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٧٣٤/٢ .

(٧٢٥) انظر: جمهرة الأمثال ٢٦٧/١، ويروى: (جاء القومُ قَضَّهُمْ بقضيضهم) في مجمع الأمثال ٤١٢/١ .

(٧٢٦) البيت من الطويل، وهو لـ(الشماع بن ضرار) في ديوانه ٢٩٠، وشرح المفصل ٦٣/٢، والكتساب ٣٧٤/١ .

وجمهرة الأمثال ٢٦٧/١، وبلا نسبة في مجمع الأمثال ٤١٢/١، والمستقصى في أمثال العرب ٤٧/٢ .

(٧٢٧) انظر: مجمع الأمثال ٤١٢/١ .

(٧٢٨) انظر: جمهرة الأمثال ٢٦٧/١ .

(٧٢٩) البيتان من الكامل، وهما لـ(أبي بن هريم الغنوي) في المستقصى في أمثال العرب ٤٧/٢ .

(٧٣٠) انظر: شرح شذور الذهب ٢٢٨ .

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة - مع غيرها من أخواتها - قد أسهمت - مع شواهد العربية الأخرى - في جواز وقوع الحال معرفة في اللفظ مطلقاً بلا تأويل ؛ ردّاً على من أنكر ذلك من النحويين .

٢٥- جواز العطف بلا فاصلٍ على الضمير المرفوع المتصل - دون أن يُوكَّدَ - ؛ وقد أيد ذلك قراءة عيسى بن عمر<sup>(٧٢١)</sup> : (وامرأته حمالة الحطب) على أنه أراد : وامرأته في جيبها حبلٌ من مسدٍ ، فنصب "حمالة" على الذمِّ، ومن قال: إنَّ "امرأته" مرتفعة بقوله<sup>(٧٢٢)</sup> - تعالى - : "سبغى ناراً ذات لهبٍ" ، فهو يجوزُ في اختيارِ الكلامِ ، وهو مذهبُ الكوفيين ، وليس بالوجه أن يعطف المظهر المرفوع على المضمرة حتى يُوكَّدَ ، نحو قوله<sup>(٧٢٣)</sup> - تعالى - : "فاذهب أنت وربك فقاتلا" ؛ وقوله<sup>(٧٢٤)</sup> - تعالى - : "اسكن أنت وزوجك الجنة" ، وهو مذهبُ الجمهورِ من البصريين .

وعليه ؛ فقد اختلف النحويون - في هذه القراءة - في العطف بلا فاصلٍ على الضمير المرفوع المتصل على ثلاثة مذاهب<sup>(٧٢٥)</sup> :

(٧٢١) المسد : الآية ٤ ، وهي قراءة عاصم ، انظر : حجة القراءات ٧٧٦ ، والكشف ٣٩٠/٢ ، والحجة للقراء السبعة ١٥١/٤ ، والمحرر الوجيز ٥٣٥/٥ ، والدر المصون ٥٨٦/٦ ، وبها قرأ الحسن وزيد بن علي والأعرج وأبو حيوة وابن أبي عبله وابن محيصن ، انظر : البحر المحيط ٥٦٧/١٠ ، هذا ؛ وقد أجمع القراء على رفع : (وامرأته) - موضع الشاهد - ، أما ما أشار إليه المبرد - (عيسى بن عمر) ، فالمراد به - كما تبين لى - نصب (حمالة) على الذم ، انظر : الكامل في اللغة والأدب ٩١/١ ، ٣١/٣ ، ومجاز القرآن ٣١٥/٢ .

(٧٢٢) المسد : الآية ٣ .

(٧٢٣) المائدة : الآية ٢٤ .

(٧٢٤) البقرة : الآية ٣٥ ، والأعراف : الآية ١٩ .

(٧٢٥) انظر : الإصناف ٤٧٤/٢ - ٤٧٨ ، وشرح ابن عقيل ٢٣٦/٣ - ٢٣٩ ، وشرح الأشموني ٢٠٨/٣ - ٢١٠ ، والدر المصون ١٨٨/١ - ١٨٩ ، ٥٨٦/٦ ، والبحر المحيط ٢٥٢/١٠ ، ومعاني القرآن للقراء ٢٩٨/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٦/٥ ، والحجة للقراء السبعة ١٥١/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٧٥/٥ ، والبيان ٥٤٤/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٩١ ، والخصائص ١٦١/٢ - ١٦٢ ، والمحرر الوجيز ٥٣٥/٥ ، وشرح المفصل ٧٦/٣ - ٧٧ ، وأوضح المسالك ٣٥٠/٣ - ٣٥١ ، وإعراب ثلاثين سورة ٢٤٠ - ٢٤١ ، وجمع الهوامع ٢٦٧/٥ - ٢٦٨ ، والكتائب ٢٤٦/١ - ٢٤٧ ، ٣٧٠/٢ .

أحدها - أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ، وهو مذهب الكوفيين .

الثاني - أنه لا يجوز ذلك إلا على قُبْح في ضرورة الشعر ، وهو مذهب الجمهور من البصريين .

الثالث - التفصيل ، وهو إن كان هناك تأكيد أو فصل ، فإنه يجوز معه العطف من غير قُبْح ، وهو قول المُبْرَدِ وجمهور النحويين من المذهبتين .

والباحث بدوره يَرُدُّ هذا القَوْلَ ؛ لأن العطف بلا فاصل على الضمير المرفوع المتصل جائز - دون أن يُؤكِّدَ - ؛ وقد أكَّدته تلك القراءة ؛ وله ما يُؤيِّده - كما أثبت البحث - في كلام العرب ، والقرآن الكريم ، والكلام العربي المعتد بفصاحته ؛ ففي كلام العرب ؛ كقولهم<sup>(٧٣٦)</sup> : (مررتُ برجلٍ سَوَاءٍ والعدم) برفع (العدم) بالعطف على الضمير المستتر في (سَوَاءٍ) مِنْ غير توكيدٍ أو فصلٍ .

وعليه ؛ قول الراعي النميري : (الكامل)

وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبًا لَهُ لِيْنَا لَا<sup>(٧٣٧)</sup>

ف (أب) معطوف على الضمير المرفوع المستتر في (يكن) ، وهو قبيحٌ - عند البصريين - حتَّى يُؤكِّدَ بالضمير المنفصل أو يُفصلَ بين المعطوف والمعطوف عليه ، فيقال : (ما لم يكن هو وأب) ، أمَّا الكوفيون فيُجيزون ذلك .

وقول الآخر : (الخفيف)

(٧٣٦) انظر : الكتاب ٣١/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٠/٣ ، وشرح شذور الذهب ٣٩١ ؛ وهذا القول (حكايه سيبويه) .

(٧٣٧) البيت من الطويل ، وهو لـ (الراعي النميري) في ديوانه ١٣٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٤١/٢ ، والكتاب

٣٨٠/٢ ؛ وبلا نسبة في لسان العرب (عمر) .

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كِنَعِاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَّ رَمَلًا<sup>(٧٣٨)</sup>

ف (زَهْرٌ) معطوف على الضمير المستتر في (أَقْبَلْتُ) ، وهو قبيحٌ - عند البصريين - حَتَّى يُؤَكِّدَ بالضمير المنفصل أو يُفصلَ بين المعطوف والمعطوف عليه، فيقال : (إِذْ أَقْبَلْتُ هِيَ وَزَهْرٌ)، أَمَّا الكوفيون فيُجيزون ذلك .

وقول الآخر : (الطويل)

فَأَقْسَمَ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ<sup>(٧٣٩)</sup>

ف (أَنْتُمْ) معطوف على الضمير المتصل بالفعل ، وهو قبيحٌ - عند البصريين - حَتَّى يُؤَكِّدَ بالضمير المنفصل أو يُفصلَ بين المعطوف والمعطوف عليه، فيقال : (لَوْ التَّقِينَا نَحْنُ وَأَنْتُمْ)، أَمَّا الكوفيون فيُجيزون ذلك .

وفي القرآن الكريم ؛ كقول الله - تعالى<sup>(٧٤٠)</sup> - : (ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى \* وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى) ، فعطف (هُوَ) على الضمير المرفوع المستكن في (اسْتَوَى) ، والمعنى: فاستوى جبريلٌ ومحمدٌ بالأفق، وهو مطلع الشمس، وقوله - تعالى<sup>(٧٤١)</sup> - : (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)؛ فإنَّ وَاو العطف فيه متصلة بضمير المتكلمين، ووجود (لَا) بعدها لا اعتدادَ به؛ لأنها بعد العطف، ولأنها زائدة؛ إذ المعنى تامٌ بدونها .

<sup>(٧٣٨)</sup> البيت من الخفيف ، وهو لـ (عمر بن أبي ربيعة) في ملحق ديوانه ٤٩٨ ، وشرح أبيات سبويه ٨٥/٢ ؛ وبلا

نسبة في الإصناف ٤٧٥/٢ ، والخصائص ١٦١/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٠/٣ ، والكتاب ٣٧٩/٢ .

<sup>(٧٣٩)</sup> البيت من الطويل ، وهو لـ (المسيب بن علس) في شرح أبيات سبويه ١٣٣/٢ ؛ وبلا نسبة في أوضح

المسالك ١٥٠/٤ ، وشرح الأشموني ٥١٣/٣ ، وشرح التصريح ٢٣٣/٢ ، وشرح المفصل ٩٤/٩ .

<sup>(٧٤٠)</sup> النجم : الآيتان ٦ ، ٧ .

<sup>(٧٤١)</sup> الأعمام : الآية ١٤٨ .

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته ؛ كقول علي بن أبي طالب<sup>(٧٤٢)</sup> — رضي الله عنه — : (كنتُ وأبو بكرٍ وعمرُ ، وفعلتُ وأبو بكرٍ وعمرُ ، وانطلقتُ وأبو بكرٍ وعمرُ) ، وقول عمر بن الخطاب<sup>(٧٤٣)</sup> — رضي الله عنه — : (كنتُ وجارٌ لي من الأنصار) ، فـ (أبو بكر) و (جار) في قولي عليّ وعمر — رضي الله عنهما — معطوفان على الضمير المتصل بالفعل ؛ فدل ذلك على جوازه ردًّا على مَنْ أنكر هذا ؛ كالمبَرِّدِ وأصحابه البصريين ، وإن كان الأكثر أن يُوكِّدَ الضمير ؛ كقول الله<sup>(٧٤٤)</sup> — تعالى — : ( قال لقد كنتم أنتم وأباؤكم في ضلال مبين) ، وقوله<sup>(٧٤٥)</sup> — تعالى — : ( اسكن أنت وزوجك الجنة) ، وقوله<sup>(٧٤٦)</sup> — تعالى — : ( فاذهب أنت وربك فقاتلا) ، وقوله<sup>(٧٤٧)</sup> — تعالى — : ( إنه يراكم هو وقبيله) .

وأَنْ يُفَصَّلَ بالضميرِ بفواصلٍ ، كالمفعول به في قول الله<sup>(٧٤٨)</sup> — تعالى — : ( جنات عدن يدخلونها ومن صلح) ، وقراءة الحسن والسلمي وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وسلام ويعقوب<sup>(٧٤٩)</sup> : ( فأجمعوا أمركم وشركاؤكم) برفع (شركاؤكم) عطفًا على الضمير المرفوع في (أجمعوا) ، والذي سَوَّغَ

<sup>(٧٤٢)</sup> أخرجه البخاري في صحيحه ١٣٤٥/٣ ، في كتاب فضائل الصحابة — رضي الله عنهم — ، باب قول النبي — صلى الله عليه وسلم — : ( لو كنت متخذًا خليلاً) ، وأخرجه مسلم في صحيحه ١٥٤/١٥ ، في كتاب فضائل

الصحابة — رضي الله عنهم — ، باب من فضائل عمر — رضي الله عنه — بلفظ : ( جنتُ أنا وأبو بكرٍ وعمر ، ودخلتُ أنا وأبو بكرٍ وعمر ، وخرجتُ أنا وأبو بكرٍ وعمر) ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

<sup>(٧٤٣)</sup> أخرجه البخاري في صحيحه ٨٧١/٢ ، في كتاب المظالم — باب الترفقة والعلية المشرفة في السطوح وغيرها .

<sup>(٧٤٤)</sup> الأنبياء : الآية ٥٤ .

<sup>(٧٤٥)</sup> البقرة : الآية ٣٥ ، والأعراف : الآية ١٩ .

<sup>(٧٤٦)</sup> المائدة : الآية ٢٤ .

<sup>(٧٤٧)</sup> الأعراف : الآية ٢٧ .

<sup>(٧٤٨)</sup> الرعد : الآية ٢٣ .

<sup>(٧٤٩)</sup> يونس : الآية ٧١ ، انظر : الدر المصون ٥٥/٤ ، والمحرم الوجيز ١٣٢/٣ ، والكشاف ١٦١/٣ ، ومعاني

القرآن للفراء ٤٧٣/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦١/٢ — ٢٦٢ ، والمشكل ٣٣٣ — ٣٣٤ ، وبلا نسبة في

التبيان ٥٢٤/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٨/٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٧١/٢ ، والبيان ٤١٨/١ .

العطف - هنا - الفصل بالمفعول به ، وهو قوله: (أمركم) ، أو (لا) في قول الله<sup>(٧٥٠)</sup> - تعالى -: (سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا)، وإن كان الباحث يرى أنّ وجود (لا) - في الآية - لا اعتداداً به؛ لأنها بعد العطف ؛ ولأنها زائدة ؛ إذ المعنى تامٌ بدونها ، وقد اجتمع الفصل بالضمير المنفصل و(لا) في قول الله<sup>(٧٥١)</sup> - تعالى -: (وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم)؛ وقد أجازهُ ابنُ مالك<sup>(٧٥٢)</sup> ولكن على ضَعْفٍ ؛ فقال في ألفيته :  
(الرجز)

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّصِلٍ      عَطَفْتَ فَافْصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ  
أَوْ فَاصِلِ مَا وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِيدُ      فِي النُّظْمِ فَاشْتِياً وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

ولعل ما يُعزِّزُ ما ذهبُ إليه أنّ القرآن الكريم قد أجاز الوجهين: (التأكيد وعدمه)؛ فقال الله<sup>(٧٥٣)</sup> - سبحانه - في التوكيد -: (وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا)؛ وقال<sup>(٧٥٤)</sup> - في عدم التوكيد -: (سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا)؛ فدل ذلك - في نظر الباحث - على صحّة جواز العطف بلا فاصلٍ على الضمير المرفوع المتصل .

وبناءً على ذلك ؛ فإن هذه القراءة قد أسهمت - مع شواهد العربية الأخرى - في جواز العطف بلا فاصلٍ على الضمير المرفوع المتصل - دون أن يُؤكِّدَ - ؛ ردّاً على من أنكر ذلك من النحويين .

(٧٥٠) الأعمام : الآية ١٤٨ .

(٧٥١) الأعمام : الآية ٩١ .

(٧٥٢) انظر : شرح ابن عقيل ٢٣٦/٣ - ٢٣٧ ، وشرح الأشموني ٢٠٨/٣ - ٢٠٩ .

(٧٥٣) النحل : الآية ٣٥ .

(٧٥٤) الأعمام : الآية ١٤٨ .



## ثالثاً: الخاتمة؛ وفيها نتائج البحث

لقد سجّل هذا البحثُ عدّة نتائج تُؤكّدُ على أهميته في الدرسِ النحوي؛ لعل أبرزها ما يلي:

١- أن القراءات القرآنيّة - المتواتر والشاذ منها - مصدرٌ من مصادرِ اللغة الغنيّة بالفرائدِ والتراكيبِ تُساقُ جنباً إلى جنبٍ في الاستدلال والاحتجاج بها مع النصوص اللغويّة الأخرى؛ كالقرآن الكريم، والكلام العربي المعتد بفصاحته، والشعر العربي القديم؛ بيّدت أنّ القرآن الكريم وقراءته يختلفان عن أقوال العرب وأشعارها في أنهما وحيٌّ من الله - تعالى -؛ ويبدّل ذلك - في نظر الباحث - على أنّ القراءة القرآنيّة هي الأصل - مع القرآن الكريم - في ترجيح وتقرير المسألة النحويّة - المختلف فيها من قِبَلِ النحويين -؛ لأنها قد جمعت بين لسانِ العرب والوحي الإلهي في الحرفِ القرآني

٢- أن القراءات القرآنيّة لها أثرٌ - لا ريبَ فيه - في بيان وإعراب ألفاظِ القرآن الكريم وتراكيبه؛ ولعل ما يُعزّزُ ذلك - في نظر الباحث - أن القراءات القرآنيّة قد كانت دليلاً على ردّ بعضِ الألفاظِ القرآنيّة إلى أصولها.

٣- أن القراءات القرآنيّة؛ كسائر النصوص اللغويّة الأخرى في خروج بعضِ ألفاظها وتراكيبها عن القياسِ النحوي؛ وفي مراعاةِ المشاكلةِ والازدواج - في بعضها الآخر - تمشياً مع سننِ العرب في لهجاتها طلباً للخفّة والمجانسة.

٤- أن القراءات القرآنيّة قد تُخرّجُ على وجهٍ من الوجوهِ النحويّة الصحيحة؛ أو على لغةٍ عربيّةٍ غير مشهورة؛ قد نطق بها العرب؛ فتُخرجها من حيزِ البُعدِ والشذوذ؛ بل إن القراءات القرآنيّة قد أسهمت - مع شواهدِ

العربية الأخرى - في إخراج بعض الضرائر الشعرية من حيز الضرورة .

٥- أن الاستدلال والاحتجاج بالقراءات القرآنية - التي هي أفصح العبارات، وأبلغ الكلام - مع تأييدها بأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز من الله - تعالى - أولى وأجدر - في نظر الباحث - من الاحتجاج بكلام بعض الأعراب؛ إذ هي أصح سنداً - لاسيما المتواتر منها - من كثير مما ينقل من أقوال العرب وأشعارها التي فيها الفحش والحنأ .

٦- أن القراءات القرآنية - المتواتر والشاذ منها - مصدر من مصادر التأصيل النحوي في الحرف القرآني؛ ولعل ما يعزّز ذلك - في نظر الباحث - أن القراءات القرآنية بعضها أجرى على لغة بعض العرب؛ إذ ميناها الهرب من الثقل إلى الخفة والمجانسة؛ فهي تخفف المنقل، ولا تنقل المخفف؛ وقد أكد ذلك القرآن الكريم؛ كقول الله (٧٥٥) - تعالى - : (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) بتخفيف الباء .

٧- أن الأحكام النحوية - تفريرها وإثباتها - قد تتأثر باحتمالات توجيه المتعددة للقراءة القرآنية؛ فمن القراءات ما يحتمل أكثر من توجيه مما قد يؤدي إلى رد بعض الاستشهادات أو تعدد الأحكام النحوية المترتبة على هذه القراءات عند بعض النحويين .

٨- أن رفاض جماعة من النحويين لـ (بعض المسائل النحوية) في القراءات القرآنية لا معيار له؛ وذلك أن بعضهم قد يجيز مسألة قد أنكرها آخرون أو العكس؛ ولعل ما يعزّز ذلك - في نظر الباحث - أن بعض النحويين؛ كأبي حيان الأندلسي (٧٥٦)؛ قد قبّح - على سبيل المثال لا الحصر - إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل في

(٧٥٥) الحجر : الآية ٢ .

(٧٥٦) انظر : البحر المحيط ٣/٢٧٦، ٨/٣٨٨ .

حرف، وقد حسنَه في حرفٍ آخرَ في القرآنِ الكريمِ؛ وإن في ذلك لَدليلاً قاطعاً - في نظر الباحث - على أهميةِ القراءاتِ القرآنيَّةِ في ترجيحِ المسائلِ النحويَّةِ - المختلفِ فيها من قِبَلِ النحويين - وتقريرِها .

٩- رد ما أنكره بعض النحويين مِنْ مسائلٍ وقضاياٍ نحويَّةٍ في القراءاتِ القرآنيَّةِ؛ ولِعضِ القراءِ وقراءاتِهِم القرآنيَّةِ؛ لثبوتِ ذلك - كما أثبتَ البحثُ - لغةً وقرآناً وقراءةً؛ ولوقوعِ ما يُعزِّزُها في الكلامِ العربيِّ المعتدِّ بفصاحتهِ .

١٠- أن بعضَ القراءاتِ القرآنيَّةِ يُعدُّ - من ناحيتي البنيَّةِ والاشتقاقِ، والإعرابِ والتراكيبِ - مِنْ قبيلِ الضَّعْفِ أو القُبْحِ أو القِلَّةِ في الاستعمالِ أو الشذوذِ أو الضرورةِ - على سبيلِ التنظيرِ - عندِ بعضِ النحويين .

١١- أن القراءاتِ القرآنيَّةِ قد لا يتأثَّرُ الاحتجاجُ بها في اللغةِ والنحوِ من إبدالِ كلمةٍ بأخرى؛ أو إبدالِ حرفٍ بحرفٍ؛ أو زيادةِ حرفٍ؛ أو حذفه؛ أو تنقيحِ حرفٍ؛ أو تخفيفه؛ أو رفعِ حرفٍ منصوبٍ؛ أو نصبِ حرفٍ مرفوعٍ؛ أو مجرورٍ؛ إن كان له وَجَّةٌ في لسانِ العربِ .

١٢- أن القراءاتِ القرآنيَّةِ - وَحَدَّها - كما أثبتَ البحثُ - دونِ غيرها من النصوصِ اللغويَّةِ الأخرى - قد كان لها القولُ الفصلُ في إثباتِ وتأصيلِ بعضِ المسائلِ التي قد أنكرها بعضُ النحويين .

١٣- أن القراءاتِ القرآنيَّةِ قد يُؤيِّدُ بعضها بعضاً في تقريرِ الشاهدِ النحويِّ؛ ولعل ما يُعزِّزُ هذا الأسلوبَ - في نظرِ الباحثِ - أن النصوصِ اللغويَّةِ الأخرى قد سلكتِ هذا المسلكَ؛ وفي مقدمتها القرآنُ الكريمُ .

١٤- أن القراءاتِ القرآنيَّةِ قد رَجَّحتْ - كما أثبتَ البحثُ - آراءَ نحاةِ البصرةِ تارةً، وآراءَ نحاةِ الكوفةِ تارةً أخرى؛ بل وآراءَ غيرهم؛

كالبغداديين - في بعض مسائلهم - ؛ وفي ذلك دلالة قاطعة - في نظر الباحث - على أهمية القراءات القرآنية في الدرس النحوي .

١٥- أن كثرة الشواهد من النصوص اللغوية الأخرى كالقرآن الكريم ، والكلام العربي المعتد بفصاحته، وكلام العرب ولهجاتها، المؤيدة للقراءات القرآنية - المتواتر والشاذ منها - كما أثبت البحث - قد أكدت على أهمية تلك القراءات في الدرس النحوي .

١٦- أن القراءات القرآنية تعدُّ لونا من تجانس الصوت وانسجامه؛ إذ الهدف منه الميل إلى السهولة والتيسير والإسراع والخفة في النطق، مُحققًا - بذلك - الهدف الذي من أجله أنزل القرآن على سبعة أحرف .

١٧- أن الباحث قد أيدَّ القراءات القرآنية في الحرف القرآني - المتواتر والشاذ منها - ردًا على مَنْ أنكر ذلك مِنَ النحويين؛ وفي ذات الوقت قد ردَّ الباحث ما أنكره بعضُ النحويين مِنْ مسائل وقضايا نحوية في القراءات القرآنية؛ لثبوت ذلك - كما أثبت البحث - لغةً وقرآناً وقراءةً؛ ولوقوع ما يُعزِّزها في الكلام العربي المعتد بفصاحته .

## ثبت المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: البنا (أحمد بن محمد)، حققه وقدم له الدكتور/ شعبان إسماعيل ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف) تحقيق وشرح ودراسة الدكتور/ رجب عثمان ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م .
- الأزهية في علم الحروف : الهروي (علي بن محمد) ، تحقيق / عبدالمعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .
- الأشباه والنظائر في النحو : السيوطي (جلال الدين) ، تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ابن خالويه (أبو عبد الله) ، مكتبة المتنبى - القاهرة (د.ت) .
- إعراب القرآن : النحاس (أبو جعفر) ، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م .
- إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه (أبو عبد الله)، حققه وقدم له الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م .
- إعراب القراءات الشواذ : العكبري (أبو البقاء)، دراسة وتحقيق / محمد السيد أحمد عزّوز، عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م .

- أمالي ابن الشجري : تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود محمد الطناحي ،  
مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين) :  
الأنباري (أبو البركات) ، تحقيق / محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة  
العصرية- بيروت ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري (جمال  
الدين) ، تحقيق / بركات يوسف هبُود ، دار الفكر - بيروت  
١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م .
- البحر المحيط في التفسير : أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف) ،  
عناية الشيخ / زهير جعيد ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ١٤١٢هـ =  
١٩٩٢م .
- البيان في غريب إعراب القرآن : الأنباري (أبو البركات) ، تحقيق  
الدكتور/ طه عبد الحميد ، دار الكاتب العربي - القاهرة  
١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م .
- التبيان في إعراب القرآن : العكبري (أبو البقاء) ، وضع حواشيه /  
محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ،  
الطبعة الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .
- تحفة الأقران في ما قرئ بالتثنية من حروف القرآن: الرعيني (أبو  
جعفر) ، تحقيق الدكتور/ علي حسين البواب ، دار المنارة ، جدة -  
السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد : ابن هشام الأنصاري (جمال  
الدين) ، تحقيق وتعليق الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب  
العربي - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .

- تذكرة النحاة : أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف) ، تحقيق الدكتور/ عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- الجمل في النحو : الفراهيدي (الخليل بن أحمد) ، تحقيق الدكتور/ فخرالدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني : المرادي (الحسن بن قاسم) ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة وآخرين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- حجة القراءات: ابن زنجلة (أبو زُرعة)، تحقيق/ سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- الحجة للقراء السبعة : الفارسي (أبو علي) ، وضع حواشيه وعلق عليه/ كامل مصطفى الهداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.
- الخصائص: ابن جني (أبو الفتح)، تحقيق الدكتور/ عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي (شهاب الدين) ، تحقيق وتعليق الشيخ / علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني : الماقي (أحمد بن عبد النور) ، تحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .
- السبعة في القراءات : ابن مجاهد ، تحقيق الدكتور / شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة (د.ت) .
- سر صناعة الإعراب : ابن جنى (أبو الفتح) ، دراسة وتحقيق الدكتور/ حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .
- شرح أبيات سيويه : السيرافي (أبو محمد يوسف) ، تحقيق الدكتور/ محمد الرّيح هاشم ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م .
- شرح الأبيات المشكّلة الإعراب "المسمى" إيضاح الشعر: الفارسي (أبو علي) ، حقّقه الدكتور / حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك "المسمى" منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق الدكتور / عبدالحميد السيد محمد ، المكتبة الأزهرية للتراث (د.ت) .
- شرح التسهيل : ابن مالك (جمال الدين) ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد وآخرين ، القاهرة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح : الأزهري (خالد) ، دار الفكر (د.ت) .
- شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور (أبو الحسن) ، تحقيق/ صاحب أبو جناح ، العراق ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .



- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الأنصاري (جمال الدين) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور / إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تحقيق / محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث — القاهرة ، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري (جمال الدين) ، تحقيق / محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية — بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م .
- شرح الكافية الشافية : ابن مالك (جمال الدين) ، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي ، مكة المكرمة (د.ت) .
- شرح المفصل : ابن يعيش (موفق الدين) ، مكتبة المتنبّي — القاهرة (د.ت) .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ابن مالك (جمال الدين) ، تحقيق وتعليق / محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب — بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
- ضرائر الشعر : ابن عصفور (أبو الحسن) ، وضع حواشيه / خليل عمران ، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م .
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : الألوسي (محمود شكري) ، شرحه / محمد بهجة البغدادي ، دار الآفاق العربية — القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م .

- كتاب سيبويه : تحقيق وشرح / عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي —  
القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري (جار الله أبو القاسم) ، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ / عادل أحمد عبدالموجود وآخرين ، مكتبة العبيكان —  
الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م .
- لسان العرب : ابن منظور (أبو الفضل) ، دار صادر — بيروت،  
الطبعة الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م .
- ليس في كلام العرب : ابن خالويه (أبو عبد الله) ، تحقيق / أحمد عبدالغفور عطار ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ =  
١٩٧٩م .
- ما يحتمل الشعر من الضرورة : السيرافي (أبو سعيد) ، تحقيق وتعليق  
الدكتور / عوض بن حمد القوزي ، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ =  
١٩٩٣م .
- ما ينصرف وما لا ينصرف : الزجاج (أبو إسحاق) ، تحقيق / هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي — الجمهورية العربية المتحدة ، الطبعة الأولى ١٩٧١م .
- مجاز القرآن : أبو عبيدة ، عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور /  
محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي — القاهرة (د.ت) .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ابن جنى (أبو الفتح) ، دراسة وتحقيق / محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ابن عطية (أبو محمد) ،  
تحقيق / عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت —  
لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه (أبو عبد الله) ،  
عالم الكتب ، بيروت (د.ت) .
- مشكل إعراب القرآن: القيسي (أبو محمد)، حَقَّقَه وَعَلَّقَ عَلَيْهِ / ياسين  
السَّوَّاس ، دار اليمامة ، دمشق — بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٢١ هـ —  
= ٢٠٠٠ م .
- معاني القرآن: الأخفش (سعيد بن مسعدة)، دراسة وتحقيق  
الدكتور/ عبد الأمير الورد، عالم الكتب — بيروت ، الطبعة الأولى  
١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .
- معاني القرآن : الفراء (أبو زكريا) ، عالم الكتب — بيروت ، الطبعة  
الثالثة ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م .
- معاني القرآن وإعرابه : الزجاج (أبو إسحاق)، شرح وتحقيق الدكتور/  
عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب — بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ —  
= ١٩٨٨ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب : ابن هشام الأنصاري (جمال الدين)،  
حَقَّقَه وَعَلَّقَ عَلَيْهِ الدكتور / مازن المبارك وآخرون ، دار الفكر —  
بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .
- المقتضب : المبرد (أبو العباس) ، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة،  
لجنة إحياء التراث الإسلامي — القاهرة ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م .

- المقرب : ابن عصفور (أبو الحسن) ، تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري وآخرين ، مطبعة العاني - بغداد ١٣٩١هـ = ١٩٧١م .
- الممتع في التصريف : ابن عصفور (أبو الحسن) ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٨م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي (جلال الدين) ، تحقيق وشرح الدكتور / عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية - الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .